

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر
لموارد الصندوق
الدورة الثانية
روما، 29-30 أكتوبر/تشرين الأول 2026



التعليقات والردود على مسودة تقرير ما قبل الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

الوثيقة: IFAD14/2/INF.4

التاريخ: 20 أكتوبر/تشرين الأول 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

مراجع مفيدة: مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: الاستثمار في
السكان الريفيين لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والاستقرار ([IFAD14/2/R.X](#))

الأسئلة التقنية:

Federica Diamanti

ناتبة الرئيس المساعدة

دائرة العلاقات الخارجية

البريد الإلكتروني: f.diamanti@ifad.org

Ronald Hartman

مدير

شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد

البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Raniya Sayed Khan

كبيرة موظفي الشراكات، تجديد الموارد

شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد

البريد الإلكتروني: raniya.khan@ifad.org

Charlotte Thumser

محلة الشراكات، تجديد الموارد

شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد

البريد الإلكتروني: c.thumser@ifad.org

للمزيد من المعلومات بشأن تجديد الموارد يرجى زيارة www.ifad.org/ar/replenishment

التعليقات والردود على مسودة تقرير ما قبل الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق¹

الجدول 1

التعليقات الواردة على مسودة تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
إيطاليا	يرجى الاطلاع أدناه على بعض الأسئلة والتعليقات التقنية (1) ما هي افتراضات التجديدين الخامس عشر والسادس عشر لموارد الصندوق، التي تستند إليها التوقعات المتعلقة برأس المال القابل للتخصيص الواردة في الشكل 2؟ (2) المقام والفترة المرجعية لمؤشرات تصنيفات الحصائل الإنمائية على مستوى المشروعات عند الإنجاز. لا يحدد التعريف المقترح المقام أو الفترة المرجعية للنسبة المئوية في هذه المؤشرات. وكانت الصياغة السابقة تشير صراحة إلى المشروعات التي أغلقت خلال السنوات الثلاث السابقة والحاصلة على تصنيف للفعالية. فهل يمكن للإدارة توضيح ما إذا كانت نفس المجموعة المتجددة لفترة ثلاث سنوات ومعايير الأهلية نفسها ستظل مطبقة في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق؟ فمن دون تحديد المقام بوضوح، لا يتسم المؤشر بالشفافية الكافية ولا يكون قابلاً للتكرار. (3) تعريف الفعالية ومستوى الطموح. فيما يتعلق بنفس المؤشر، يبدو أن التعريف المقترح أقل تحديداً من التعريف السابق. فهو لم يعد يشير صراحة إلى ما إذا كانت أهداف مؤشرات الحصائل قد تحققت، ولا إلى	تتوجه الإدارة بالشكر إلى إيطاليا على هذه التعليقات وعلى مشاركتها المستمرة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. السيناريوهات المالية والاستدامة المالية فيما يتعلق بالتوقعات بشأن نسبة رأس المال القابل للتخصيص الواردة في الشكل 2، تفترض جميع السيناريوهات أن تبقى مستويات تجديد الموارد للتجديدين الخامس عشر والسادس عشر لموارد الصندوق دون تغيير مقارنة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. كما تُطبق هذه التوقعات معدل نمو سنوياً متوسطاً ومتحفظاً لرأس المال الأولي المتاح يتراوح بين 0.5 في المائة في السيناريو ألف و 1 في المائة في السيناريو جيم. وتستند السيناريوهات المقترحة لتجديد الموارد كذلك إلى الافتراضات الرئيسية التالية: (أ) جرى تحديث قائمة الموازنة المستخدمة في التوقعات المالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025؛

¹ تشير تعليقات الدول الأعضاء إلى أرقام الفقرات الواردة في المسودة الثانية لتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (IFAD14/2/R.X)، بينما تشير ردود الإدارة إلى ترقيم الفقرات الواردة في المسودة الثالثة (IFAD14/2/R.2).

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
(ب) من المتوقع تحصيل التعهدات الإضافية، وقروض الشركاء الميسرة والمساهمات المناخية الإضافية الأساسية بالكامل، كما هو موضح في الجدول 1؛ (ج) تُحصل المبالغ المسددة للقروض المستحقة بالكامل وفقا لجدول الاستهلاك التعاقدية؛ (د) يُفترض أن تظل النفقات التشغيلية ثابتة بالقيمة الاسمية عند المستوى المتوقع لعام 2027، مع افتراض نمو النفقات التشغيلية في عام 2027 بمعدل تضخم يبلغ حوالي 2 في المائة مقارنة بالعام السابق؛ (هـ) يُستهدف أن يبلغ احتياطي ضغوط السيولة فوق الحد الأدنى لمتطلبات السيولة نسبة 10 في المائة، مما يرفع نسبة الحد الأدنى لمتطلبات السيولة إلى نحو 110 في المائة على المدى الطويل ويخفضها تدريجيا من المستويات الحالية خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وفيما يتعلق بالمشورات القائمة على عمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات، أوصى استعراض الأقران الخارجي لعام 2026 لوظيفة التقييم في الصندوق بأن تُكثف الإدارة جهودها لتحسين التقييم الذاتي، وأن تحسن، مع مكتب التقييم المستقل، التكامل مع التقييمات المستقلة. ووافقت الإدارة على ذلك، وتعتزم على النحو الوارد في ردها على استعراض الأقران الخارجي، العمل مع مكتب التقييم المستقل لتحسين التكامل. وبما يتسق مع هذا الجهد، وتماشيا مع الممارسات الجيدة في المنظمات الأخرى، تقترح الإدارة الانتقال من تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات إلى تصنيفات عمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات في إطار إدارة النتائج في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وفي الوقت الحالي، يأخذ التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق في الاعتبار عمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات للمشروعات للمشروعات المنجزة في السنوات الثلاث التي تسبق التقييم الذي يتوفر	جودة النواتج وتوقيتها، أو إلى العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحقيق النتائج. فهل يمكن للإدارة توضيح سبب حذف هذه العناصر وكيف ستظل تنعكس في التقييم؟ وفي رأينا، يبدو أن التعريف المنقح يقلل من مستوى الطموح والمساءلة فيما يتعلق بفعالية الأداء، حيث يطرح معيارا أقل صرامة للتقييم ويضعف قابلية المقارنة مع تقييمات الأداء السابقة. (4) "وعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة هو نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين إلى القيمة الحالية للمبالغ المصروفة من القروض". نرى أن هذه الصياغة غير صحيحة، لأن عنصر المنحة هو الفرق بين 1 وهذه النسبة. (5) توضيح بشأن تغطية تكاليف التحوط. ينبغي أن يوضح التقرير من البداية ما إذا كانت تكاليف التحوط ستحمل بالكامل على المقترض المعني، أم ستسترد، بدلا من ذلك، من خلال التسعير على مستوى الحافظة باستخدام الدعم المتبادل. وفي حال الإبقاء على هذا النهج الأخير أو اعتماده، ينبغي إدراج التزام واضح بتعديل التسعير بما يضمن الاسترداد الكامل لتكاليف التحوط، مع بيان الآليات التي ستتبع لتحقيق ذلك. (6) هل يُقصد بعبارة "التحوط [...]" على مستوى قائمة الموازنة "أن الإدارة تعتزم التحوط من صافي التعرض الإجمالي للمصرف الإنمائي المتعدد الأطراف لمخاطر العملات الأجنبية باستخدام نهج تحوط كلي، بدلا من الدخول في ترتيبات تحوط منفصلة لكل من الأصول والخصوم؟ (7) هل يمكنكم توضيح الأساس المنطقي لتحديد أهداف التمويل المشترك على أنها "زيادة"، في حين أن الهدف المقترح بنسبة 2:1، لا سيما بالنسبة إلى التمويل المشترك السيادي، يظل، إذا كان فهنا لهذا الأمر صحيحا، أدنى من خط الأساس البالغ 2.34:1 في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؟	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
له تصنيف. وستجري مناقشة ما إذا كان هذا النهج لا يزال الأمثل أو ينبغي تعديله بين مكتب التقييم المستقل والإدارة. ولذلك، فإن ترك التعريف مفتوحا في مسودة تقرير تجديد الموارد يعكس انفتاح الإدارة على التنسيق مع مكتب التقييم المستقل لإزالة التباينات بين مجموعات البيانات. وسيحتفظ كل تقرير بنتائجه واستنتاجاته الخاصة. وتوافق الإدارة أيضا على ضرورة أن تتسم جميع مؤشرات إطار إدارة النتائج بالشفافية وقابلية التكرار، وستوضح المنهجية والمعايير والمصادر والتواريخ الفاصلة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. وفي حال عدم اعتبار ذلك كافيا، فإن الإدارة مفتوحة على إضافة المزيد من التفاصيل إلى تعريف مؤشرات إطار إدارة النتائج القائمة على عمليات التثبيت من تقارير إنجاز المشروعات في النسخة النهائية من التقرير. ووفقا للممارسات المتبعة، سُدّج التفاصيل النهائية في البيانات الوصفية لإطار إدارة النتائج المنشورة على الموقع الإلكتروني للصندوق: https://www.ifad.org/documents/d/new-ifad.org/ifad13-rmf-metadata وفيما يتعلق بالتعريف المنقح، ونظرا لتغير مصدر البيانات من تصنيفات الإدارة إلى تصنيفات مكتب التقييم المستقل، فقد عُدل تعريف إطار إدارة النتائج في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق لضمان الاتساق التام مع صياغة دليل التقييم في الصندوق لعام 2022، مما سيساعد في تعزيز المواءمة بين مكتب التقييم المستقل والإدارة. وبعكس تعريف إطار إدارة النتائج في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التعريف الموجز الوارد في دليل التقييم، كما أنه لا يتعارض أو يتناقض مع التعريف السابق. وفيما يتعلق بعنصر المنحة، فإن كل من صيغة قروض الشركاء الميسرة التي يطبقها الصندوق والمؤسسة الدولية للتنمية، وكذلك الأدبيات الأوسع نطاقا تعبر عن عنصر المنحة كنسبة مئوية. وعلى سبيل المثال، يُعرّف حاسب عنصر المنحة	وبصورة أعم، هل ينبغي تحديد مستوى للطموح يتجاوز خط الأساس، بالنظر إلى تحسن الوضع الإنمائي للبلدان المقترضة من الصندوق وتزايد الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية؟ (8) هل يمكن أن يتكرم الصندوق بتوضيح كيفية احتساب نسبة النفقات الإدارية إلى برنامج القروض والمنح، ولا سيما العلاقة بين مبالغ برنامج القروض والمنح المبينة في السيناريو والمتوسط المتحرك لفترة 36 شهرا المستخدم كمقام؟ ينص التعريف على أن هذه النسبة تحتسب بقسمة النفقات الإدارية الفعلية والموارد الأخرى الخاضعة لإدارة الصندوق، باستثناء مكتب التقييم المستقل، على أموال برنامج القروض والمنح التي يلتزم بها الصندوق، مع استخدام كامل قيمة القرض أو المنحة وتطبيق متوسط متحرك لفترة 36 شهرا. وفي هذا السياق، هل يمكن توضيح ما يلي: (1) كيفية احتساب المتوسط المتحرك لفترة 36 شهرا في الممارسة العملية، بما في ذلك الالتزامات التي يشملها الحساب وكيفية معالجة كامل قيمة القروض/المنح على مدى فترة السنوات الثلاث؛ (2) إذا كانت نسبة النفقات الإدارية إلى برنامج القروض والمنح تبلغ 12.4 في المائة، فما قيمة النفقات الإدارية الفعلية المقابلة لهذه النسبة؟ وشكرا لكم.	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
في صندوق النقد الدولي هذا العنصر على النحو التالي: "عنصر المنحة (بالنسبة المئوية) - يقيس عنصر المنحة مدى تيسيرية القرض. ويُعرّف بأنه الفارق بين قيمته الاسمية (القيمة الظاهرة) ومجموع الخصم على الأقساط المستقبلية لخدمة الدين المستحقة على المقترض (صافي القيمة الحالية) والتي يُعبر عنها كنسبة من القيمة الاسمية للقرض. وحينما يقل سعر الفائدة المستحق على القرض عن قيمة الخصم، فإن القيمة الحالية للدين الناتجة عن ذلك تقل عن قيمته الاسمية، ويعكس الفرق عنصر المنحة للقرض". وقد غُذِل التعريف الوارد في مسودة تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ليصبح: "وعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة يساوي 1 مطروحا منه نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين إلى القيمة الحالية للمبالغ المصروفة من القروض". وفيما يتعلق بتكاليف التحوط، سيجري تمريرها بالكامل إلى المقترضين، نظرا لأنها مدرجة بالفعل ضمن سعر الفائدة بالعملة المحلية. وقد غُذِلت في التقرير على النحو التالي: "وسيجري التحوط من مخاطر العملات الأجنبية على مستوى قائمة الموازنة من خلال الدخول في معاملات المشتقات، مع تمرير التكاليف ذات الصلة إلى المقترضين أو استردادها من خلال التسعير بالعملة المحلية". ورغم أن عمليات التحوط تُجرى بشكل فردي لكل قرض، فإن إجمالي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية (أي العملة النهائية - بين الدولار الأمريكي أو اليورو - التي يرغب الصندوق التعرض لها) يجري تقييمه على مستوى قائمة الموازنة. وتُقر الإدارة بأهمية مواصلة الطموح فيما يتعلق بالتمويل المشترك وأهمية تعبئة موارد إضافية مع تطور القدرات التمويلية للبلدان. ومع ذلك، فإن المستوى المرتفع للغاية للتمويل المشترك الذي تحقق خلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2.34:1)، تأثر بعدد قليل من المشروعات الكبيرة التي ساهم فيها الصندوق بنسبة صغيرة نسبيا من إجمالي التمويل. ونظرا لعدم اختتام التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بعد، فإن البيانات النهائية لأدائه في مجال التمويل المشترك ليست متاحة		

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
حالياً؛ ولذلك فإن خط الأساس الحالي يعكس نتائج دورة تجديد الموارد المكتملة الأخيرة، وهو التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وبالاستناد إلى التوقعات الحالية، من المتوقع أن يكون أداء التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أقرب إلى الهدف المحدد له وهو 1.17:1. وعلى هذه الخلفية، ترى الإدارة أن الهدف البالغ 2:1 يمثل مستوى طموحاً وقابلاً للتحقيق في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وفي الوقت نفسه، سيعزز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الجهود الرامية إلى تعبئة تمويل مشترك عالي الجودة وتعميق الشراكات الاستراتيجية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية وغيرها من مؤسسات التمويل الإنمائي. واستناداً إلى الشراكات طويلة الأمد مع البنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، وبنك التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية، فضلاً عن التعاون المتنامي مع المؤسسات الإقليمية، سيسعى الصندوق إلى تحقيق تنسيق أكثر منهجية لخبرة المشروعات، وإرساء أطر للتمويل المشترك وترتيبات للاعتماد المتبادل لدعم الاستثمارات المشتركة وتوسيع النطاق. وفيما يتعلق بنسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمنح (بما في ذلك الأموال التي يديرها الصندوق)، وفقاً للبيانات الوصفية الخاصة بإطار إدارة النتائج للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والمنشورة على موقعه الإلكتروني، يُعرّف المؤشر على أنه: "النفقات الفعلية المتكبدة في إطار الميزانية الإدارية والموارد الأخرى (بما في ذلك رسوم الأموال التكميلية) الخاضعة لإدارة الصندوق (باستثناء مكتب التقييم المستقل) مقسومة على أموال برنامج القروض والمنح التي يلتزم بها الصندوق، بما يشمل القروض وإطار القدرة على تحمل الديون والمنح الأخرى، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بمختلف مراحل والأموال (التكميلية) الأخرى التي يديرها الصندوق في الفترة المشمولة بالتقرير. ويجب استخدام المبالغ الكاملة للقروض أو المنحة، ويجري الحساب على		

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
أساس متوسط لفترة 36 شهرا". ويضيف التعريف الوارد في إطار إدارة النتائج في مسودة تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق توضيحا يفيد بأنه يشمل كلا من العمليات السيادية وغير السيادية. والقيمة المبلغ عنها مؤخرا، والبالغة 12.4 في المائة، هي متوسط النفقات الإدارية مقسوما على الالتزامات الجديدة للقروض والمنح خلال السنوات المالية 2023 و2024 و2025. وخلال هذه الفترة، بلغ مجموع النفقات الإدارية - بما في ذلك الميزانية العادية، والميزانية الرأسمالية، ورسوم إدارة الأموال التكميلية - ما قدره 589.2 مليون دولار أمريكي (196 مليون دولار أمريكي سنويا). ويُقسم هذا المبلغ على إجمالي الالتزامات البالغ 4.7681 مليار دولار أمريكي - والذي يشمل الالتزامات الجديدة في إطار برنامج القروض والمنح (3.762 مليار دولار أمريكي) والتزامات أموال أخرى يديرها الصندوق (1.006 مليار دولار أمريكي). ويسفر هذا الحساب عن متوسط سنوي قدره 1.589 مليار دولار أمريكي (589.2 مليون دولار أمريكي/ 4 768.1 مليون دولار أمريكي = 12.4 في المائة). وتستند هذه الأرقام إلى القوائم المالية المراجعة للصندوق عن السنوات المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، تقترح الإدارة إعادة إدراج مؤشر تكميلي محسن ومعدل للكفاءة في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وهو مؤشر كان مستخدما حتى إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسيقيس هذا المؤشر المحسن النفقات الإدارية مقارنة بالرصيد غير المصروف للحافطة الجارية ومجموع الأصول. ويوفر ذلك منظورا مختلفا للكفاءة المؤسسية، نظرا لأن الموارد التشغيلية لا تدعم الموافقات الجديدة فحسب، بل أيضا الإشراف على الحافطة الجارية وإدارتها، فضلا عن الأنشطة الأخرى التي عادة ما تقوم بها المؤسسات المالية (إدارة السيولة، وعمليات الاقتراض، وتدابير التخفيف من المخاطر). ولذلك، فإن مجموع الأصول إلى جانب الحافطة النشطة (الرصيد غير المصروف) يوفر مقياسا أكثر شمولاً لحجم نموذج عمل الصندوق		

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
بشكل عام. وإذا كان الأعضاء يفضلون، حرصا على ترشيد مؤشرات إطار إدارة النتائج، عدم زيادة العدد الإجمالي للمؤشرات، تقترح الإدارة استخدام المؤشر الجديد (نسبة النفقات التشغيلية الموحدة إلى الأصول الموحدة والأرصدة غير المصروفة من القروض والمنح [بما في ذلك الأموال التي يديرها الصندوق]) بدلا من المؤشر 3-5-1 (نسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمنح [بما في ذلك الأموال التي يديرها الصندوق]). ومن شأن ذلك أن يوفر مقياسا أكثر دلالة على الكفاءة المؤسسية.		
تتوجه الإدارة بالشكر إلى اليابان على هذه التعليقات، وعلى إقرارها بالجهود المبذولة لتعكس تعقيبات الدول الأعضاء في مسودة التقرير. الإطار المالي فيما يتعلق بقابلية مقارنة أهداف الأثر، تشير الإدارة إلى أن أهداف الأثر المحددة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تُحسب على أساس أحدث نتائج تقييم الأثر المتاحة إلى جانب التكوين الحالي للحافظة. وسيعتمد الأثر المحقق إلى حد كبير على مزيج الحافظة الذي سيتحقق في نهاية المطاف. ويتشكل هذا المزيج بناء على مخصصات البلدان القائمة على الطلب والظروف الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقا، مثل التضخم وتكاليف المدخلات. ومع تطور احتياجات البلدان والظروف الاقتصادية، ستواصل الإدارة رصد تكوين الحافظة والإبلاغ عنها لضمان المواءمة مع الحصائل المستهدفة. وتُقر الإدارة بأهمية مواصلة الطموح فيما يتعلق بالتمويل المشترك وأهمية تعبئة موارد إضافية مع تطور القدرات التمويلية للبلدان. ومع ذلك، فإن المستوى المرتفع للغاية للتمويل المشترك الذي تحقق خلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (1:2.34)، تأثر بعدد قليل من المشروعات الكبيرة التي ساهم فيها الصندوق بنسبة صغيرة نسبيا من إجمالي التمويل. ونظرا لعدم اختتام التجديد الثالث عشر لموارد	تتوجه اليابان بالشكر إلى الصندوق على جودة التقرير وتهنئ المؤلفين الذين تمكنوا من دمج العديد من التعليقات والملاحظات السابقة التي قدمتها الدول الأعضاء، لا سيما تلك المتعلقة بالسيناريو ألف-. 1- الإطار المالي اقترحت اليابان مفهوم "السيناريو ألف ناقص" في الدورة الأولى لهيئة المشاورات، وترحب بإدراجه بصورة ملموسة في المسودة الحالية بوصفه السيناريو ألف-. وترى اليابان أن السيناريو ألف- يمثل نقطة الانطلاق للمناقشات المقبلة. ومع ذلك، وكما ورد في الفقرة 164 من التقرير، فإن زيادة حجم برنامج القروض والمنح في الصندوق لا تقضي تلقائيا إلى توسيع نطاق الأثر؛ إذ إن تركيبة الحافظة لا تقل أهمية عن حجمها. وطبقا لما جرى تأكيده خلال الاجتماعات غير الرسمية، تحتاج الدول الأعضاء إلى أساس واضح للمقارنة كي تتمكن من إصدار حكم مستنير بشأن المفاضلات بين السيناريوهات. ولذلك، تسأل اليابان الإدارة أولا عما إذا كان من الممكن إعادة احتساب أهداف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق باستخدام المنهجية نفسها المطبقة على التجديد الرابع عشر لموارده، بحيث يتسنى إجراء مقارنة مباشرة. وإذا تعذر ذلك، تطلب اليابان	اليابان

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
الصندوق بعد، فإن البيانات النهائية لأدائه في مجال التمويل المشترك ليست متاحة حالياً؛ ولذلك فإن خط الأساس الحالي يعكس نتائج دورة تجديد الموارد المكتملة الأخيرة، وهو التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وبالاستناد إلى التوقعات الحالية، من المتوقع أن يكون أداء التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أقرب إلى الهدف المحدد له وهو 1.17:1. وعلى هذه الخلفية، ترى الإدارة أن الهدف البالغ 2:1 يمثل مستوى طموحاً وحقيقياً للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وفي الوقت نفسه، سيعزز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الجهود الرامية إلى تعبئة تمويل مشترك عالي الجودة وتعميق الشراكات الاستراتيجية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية وغيرها من مؤسسات التمويل الإنمائي. واستناداً إلى الشراكات طويلة الأمد مع البنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، وبنك التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية، فضلاً عن التعاون المتنامي مع المؤسسات الإقليمية، سيسعى الصندوق إلى تحقيق تنسيق أكثر منهجية لخبرة المشروعات، وإرساء أطر للتمويل المشترك وترتيبات للاعتماد المتبادل لدعم الاستثمارات المشتركة وتوسيع النطاق. وتوافق الإدارة على أن فرص وتوقعات التمويل المشترك ستختلف باختلاف السياق القطري. وقد وُضعت النسبة 2:1 لتكون معياراً مرجعياً مؤسسياً، ولا يُتوقع أن تُترجم إلى توقعات موحدة بشأن التمويل المشترك تنطبق على كل بلد أو عملية. وستُطبق بصورة متميزة على المستويين الإقليمي والقطري من خلال عمليات البرمجة وإعداد ذخيرة المشروعات الداخلية في الصندوق، مع مراعاة القدرة التمويلية للبلد، وطبيعة الاستثمار، ومستوى التيسيرية المطلوب، وتوافر الشركاء الملائمين. ففي الممارسة العملية، قد تكون البلدان المنخفضة الدخل، التي تتطلب تيسيرية أعلى، أقل قدرة على توفير تمويل مشترك محلي، ولكنها تظل قادرة على الاستفادة من التمويل المشترك الدولي. ومن المتوقع أن تتيح البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا فرصاً للتمويل المشترك المحلي والدولي، في حين يمكن	من الإدارة توضيح ما إذا كان من الممكن تقييم السيناريو ألف- باعتباره يحافظ، بوجه عام، على مستوى أثر يماثل أهداف الأثر المحددة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وذلك من منظور برنامج القروض والمنح. وتقر اليابان بموقف الإدارة الذي يعتبر أن المساهمات الأساسية في تجديد الموارد هي الأساس الذي يقوم عليه النموذج المالي للصندوق. ومع ذلك، وبمعزل عن المناقشة المتعلقة بمستوى المساهمات الأساسية، ترى اليابان أنه لا يزال هناك مجال واسع لتحقيق أثر أكبر من خلال مواصلة زيادة نسبة التمويل المشترك. ويُستدل على هذه الإمكانية من نسبة التمويل المشترك القياسية البالغة 1:2.34، التي تحققت في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وتجاوزت بكثير الهدف المتمثل في نسبة 1:1.5. ومن هذا المنطلق، تشجع اليابان الإدارة على النظر في تحديد هدف أكثر طموحاً للتمويل المشترك في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، يتجاوز الهدف المقترح المتمثل في نسبة 1:2. وإضافة إلى مجرد رفع الهدف الإجمالي، ترى اليابان أن من المهم بالقدر نفسه النظر في كيفية هيكلة هذا الهدف. وبالنظر إلى التمييز بين أشكال الدعم وفقاً لمرحلة التنمية، على النحو المبين في الفقرات من 114 إلى 116، سيكون من المُجدي ألا يقتصر الأمر على تحديد هدف إجمالي واحد بنسبة (2:1)، بل أن يجري أيضاً تحديد أهداف متميزة على ضوء النتائج المحققة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والنتائج المتوقعة للتجديد الثالث عشر لموارده، وذلك على النحو التالي: (1) هدف أعلى يتجاوز نسبة 2:1 للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا التي تسعى إلى تحقيق أثر تحفيزي أكبر؛ (2) أهداف واقعية للبلدان المنخفضة الدخل التي تحتاج إلى مستوى مرتفع من التيسيرية؛ (3) أهداف وسطية للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ومن شأن ذلك أن يمكن كل بلد متلقٍ والمكتب القطري المعني التابع للصندوق من تحديد مستوى	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا توفير فرص لمستويات أعلى من التمويل المشترك المحلي والشراكات المحفزة. ولذلك، لا يُتوقع من جميع البلدان المساهمة في تحقيق مستوى طموح التمويل المشترك المؤسسي بنفس الطريقة. ورغم أن الإدارة لا تقترح تحديد أهداف منفصلة للتمويل المشترك بناء على فئات الدخل، فإنه يمكن عرض البيانات المصنفة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. وسيكون من الصعب تحديد مثل هذه الأهداف مسبقاً نظراً لإمكانية تغيير تصنيفات دخل البلدان خلال دورة تجديد الموارد، ولأن فرص التمويل المشترك تختلف بشكل كبير بين العمليات الفردية. وبدلاً من ذلك، ستجري إدارة هذا الطموح المتميز من خلال عمليات البرمجة وإعداد ذخيرة المشروعات على المستوى القطري، بينما توفر النسبة البالغة 2:1 هدفاً مؤسسياً واضحاً وشفافاً يمكن الإبلاغ عن الأداء العام مقابله. وسيجري الإبلاغ عن الأداء المحقق مقابل هذا الهدف في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وسيجري تصنيف النتائج بحسب فئة دخل البلد لضمان الشفافية بشأن كيفية تعبئة التمويل المشترك في السياقات المختلفة. التوجه الاستراتيجي فيما يتعلق بالتحول من التعميم إلى التكامل، يجري بناء القدرات من خلال القنوات التالية: • خطط العمل. تتضمن كل من خطط العمل والاستراتيجيات التي يركز عليها التكامل إجراءات خاصة ببناء القدرات للأفرقة القطرية. وتشتمل هذه على خطة العمل الجنسانية للفترة 2026-2031، وخطة العمل بشأن الشباب الريفي 2026-2031، وخطة العمل بشأن التغذية للفترة 2026-2031، واستراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031، وسياسة الانخراط مع الشعوب الأصلية للفترة 2022-2032، واستراتيجية إدماج منظور الإعاقة للفترة 2022-2027. ويقدم فريق	الطموح المناسب لمرحلة البلد الإنمائية فيما يتعلق بالتمويل المشترك والسعي بوضوح إلى تحقيق هذا المستوى. 2- التوجه الاستراتيجي تؤيد اليابان التوجه الاستراتيجي العام للإطار، وتطرح النقطتين التاليتين للنظر فيهما. أولاً، تعرب اليابان عن تقديرها الكبير لإضافة صياغة معززة في الفقرة 26 بشأن تتبع الأثر، لا على المستوى الإجمالي فحسب، بل أيضاً على المستوى التفصيلي الذي يحدد المستفيدين بوضوح، مع تصنيف البيانات بحسب العمر والجنس والانتماء إلى الشعوب الأصلية والإعاقة. فهذا هو تحديداً نوع الأساس اللازم لإجراء مناقشة مستنيرة بشأن مدى نجاح الانتقال "من التعميم إلى التكامل" في الممارسة العملية. ولكي يحوّل هذا التوجه إلى تغيير فعلي، يجب أن يُقرن بقدرة على التنفيذ في مرحلة تصميم البرامج القطرية. ولذلك، تود اليابان أن يُرصد باستمرار مدى مواكبة بناء قدرات المكاتب القطرية لهذه الطموحات، وأن تُقدّم إلى الدول الأعضاء تقارير منتظمة عن التقدم المحرز. ثانياً، فيما يتعلق بالفقرة 31، ترحب اليابان بالتحول المعلن في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من دعم وصول المنتجين إلى الأسواق القائمة نحو تعزيز النظم التي تعمل في إطارها الأسواق، بما يشمل سلاسل القيمة بأكملها. وترى اليابان أن هذا التوجه من شأنه أن يتيح للصندوق الاستفادة من ميزته النسبية على مستوى أعلى، وهي تؤيد هذا النهج. وفي الوقت نفسه، يتطلب هذا التحول تنسيقاً أكثر تعقيداً بين أصحاب المصلحة، وتعاوناً أعمق مع القطاع الخاص، وتعزيزاً أكبر للبيئة التمكينية على صعيد السياسات، مقارنة بالدعم المباشر المقدم إلى المزارعين. وتود اليابان أن تسأل الإدارة عما تعتبره أكبر	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
التعميم تدريجيا دوريا على التمويل المناخي ومواضيع التعميم في مرحلة التصميم. • اللامركزية. تُنشر الآن الأفرقة التقنية الإقليمية على المستوى القطري، كما يجري تفويض قدر أكبر من الصلاحيات للمسؤولين التقنيين الإقليميين، وذلك لضمان اتخاذ قرارات التكامل بالقرب من البرامج القطرية وليس المقر. سيجري الإبلاغ عن التقدم المحرز في هذه التدابير من خلال الإبلاغ الجاري عن هذه المواضيع، على غرار ما يُتبع في التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية للصندوق وملاحظته. وتعرب الإدارة عن تقديرها للتعليقات الواردة على التوجه نحو تعزيز نظم السوق. وتوافق على أهمية تقديم الدعم المصمم خصيصا للواقع المحلي، وتؤكد أن البرامج القطرية ستسعى إلى معالجة الأسس ذات الصلة بالقيود والفرص المحددة لكل سياق قطري. وتحتل هذه الاعتبارات مكانة بارزة في مرحلة الاستراتيجية القطرية (برامج الفرص الاستراتيجية القطرية)، التي يقوم الصندوق خلالها بتحليل وضع البلد وتحديد أولويات الموارد لمعالجة القيود الأكثر أهمية على الصعيد المحلي. ولدعم هذه العملية، سيجرّص الصندوق على أن تشمل جميع العمليات السيادية الجديدة لسلاسل القيمة تقييما للأسواق والطلب، وتحليلا للقطاع الخاص كجزء من تحليل التصميم. وسيشمل التحليل فحصا لظروف السوق وأصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع الخاص على المستويات المحلية و/أو الإقليمية و/أو الدولية. وانطلاقا من هذا التحليل، ستستكشف العمليات فرص تعزيز التكامل الإقليمي للأسواق وروابط سلاسل القيمة، حيثما كان ذلك مناسباً. وبهذه الطريقة، سيتم التركيز بشكل أكبر على الروابط السوقية والروابط مع القطاع الخاص لضمان تحقيق نتائج وأثر مستدامين. إطار إدارة النتائج	عائق أمام تحقيق هذا التحول. وتفهم اليابان أن الأسس الستة المبينة في الفقرات من 33 إلى 38 يُقصد بها التصدي لهذه العوائق. وبالنظر إلى أن طبيعة هذه العوائق تختلف باختلاف البلدان والأقاليم، ترى اليابان أن ضمان المزيد من الفعالية يقتضي من الصندوق تحديد أولوياته وتركيز موارده على الأسس الأكثر ارتباطا بالصعوبات المحددة التي يواجهها كل سياق، بدلا من السعي إلى تطبيق الأسس الستة جميعها بالقدر نفسه. وتتطلع اليابان إلى تجميع الدروس المستفادة وتحليلها مع تقدم الصندوق في هذا التحول نحو دعم سلاسل القيمة، وإلى تبادل الرؤى المستخلصة منها مع الدول الأعضاء. 3- إطار إدارة النتائج فيما يتعلق بالحذف المقترح للمؤشرين المتعلقين بإنتاجية صغار منتجي الأغذية ومتوسط دخلهم، (وهما المؤشران 2-2-1 و 2-2-3)، من المستوى الأول من إطار إدارة النتائج، بسبب عدم توافر البيانات، تدرك اليابان أن الحذف لا يمكن تجنبه ما دامت البيانات غير متاحة للجمهور. وفي الوقت نفسه، فإن هذين المؤشرين يقعان في صميم مهمة الصندوق. وفي ضوء هذه الفجوة، ترى اليابان أن معالجة مؤشرات الحصائل والأثر على مستوى المشروعات في المستويين الثاني والثالث تنسم بأهمية أكبر. ولذلك، تطلب اليابان أن يضمن الصندوق جودة قياس النتائج وفعاليته وحسن توقيته على مستوى المشروعات في جميع المراحل بدءا بالتصميم ووصولاً إلى التنفيذ والإبلاغ. وتتطلع اليابان أيضا إلى مواصلة النظر في نهج بديلة للرصد يمكن استخدامها كمؤشرات بديلة لهذين المؤشرين. وتولي اليابان أهمية كبيرة لرسالة الصندوق في مجال التنمية الريفية والأمن الغذائي، وستواصل المشاركة بصورة بناءة في المشاورات. وتتطلع اليابان إلى أن تسفر عملية تجديد الموارد عن نتيجة تحقق التوازن المناسب بين الطموح والواقعية، وبين النطاق والأثر، وبين التعميم والتركيز.	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
فيما يتعلق باقتراح حذف المؤشرين 1-2-2 و 1-2-3، أوصى مكتب التقييم المستقل بتبسيط عدد مؤشرات إطار إدارة النتائج والتركيز على تلك التي تتوفر بيانات بشأنها وتخضع لسيطرة الصندوق (انظر التقييم المؤسسي للأداء المؤسسي والتشغيلي في إطار التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق، وعلى وجه التحديد استعراض إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق). ولم تتوفر البيانات الخاصة بهذين المؤشرين على الصعيد العالمي منذ اعتمادهما بالتزامن مع أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة لدورات تجديد الموارد المستقبلية، يمكن أن يبحث الصندوق إمكانية إدراج مؤشرات بديلة أو مؤشرات مماثلة استناداً، على سبيل المثال، إلى تقييمات الصندوق لأداء القطاع الريفي.		
تتوجه الإدارة بالشكر إلى أيرلندا على هذه التعليقات وعلى دعمها المستمر للتوجه الاستراتيجي للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وفيما يتعلق بتركيز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على الحد من الفقر والوصول إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب، ستواصل الموارد التيسيرية دعم البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان ذات الأوضاع الهشة أو المتأثرة النزاعات، والسكان الضعفاء. وقد ارتفعت نسبة المشروعات المنفذة في الأوضاع الهشة من 24 في المائة إلى 30 في المائة في الفترة الممتدة بين بداية التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ومن المتوقع أن تواصل هذه النسبة الارتفاع في ضوء الالتزام المتعهد به خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بتخصيص ما لا يقل عن 30 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان ذات الأوضاع الهشة. وستستمر البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في الحصول على 100 في المائة من الموارد الأساسية. كما تتعزز الموارد الموجهة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الأوضاع الهشة نتيجة تخصيص ما لا يقل عن 60 في المائة من الموارد الأساسية لأفريقيا وما لا يقل عن 55 في المائة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، نظراً لأن نسبة كبيرة من البلدان	ترحب أيرلندا بفرصة تقديم مدخلاتها إلى هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وتؤكد مجدداً دعمها القوي لرسالة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومهمته. وتعتبر أيرلندا الصندوق شريكاً قيماً وموثوقاً به في تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في الحد من الفقر والجوع، وتعزيز القدرة على الصمود، والترويج للمساواة بين الجنسين، ودعم التحول الريفي المستدام والشامل. وتنسجم هذه الأولويات بشكل وثيق مع سياسة أيرلندا في مجال التنمية الدولية، <i>عالم أفضل</i>، ومع التزامنا بالوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب. وتعترف أيرلندا بالدور الفريد الذي يضطلع به الصندوق باعتباره مؤسسة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية مكرسة للاستثمار في المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية، ويشمل ذلك بعض أشد السياقات هشاشة وضعفاً في العالم. ونقدّر بشكل خاص الدور الريادي الذي يضطلع به الصندوق في مجال التكيف مع المناخ، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والزراعة المراعية للتغذية، والتنمية الريفية، وقدرته المتنامية على تعبئة الاستثمارات العامة والخاصة لدعم حصائل التنمية المستدامة.	أيرلندا

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
الأفريقية تتدرج ضمن فئة البلدان المنخفضة الدخل أو المتأثرة بالهشاشة. وستساعد هذه المخصصات في ضمان بقاء تطور نموذج التمويل الخاص بالصندوق متسقا مع تركيزه المستمر على الأشد فقرا والسيقات الأكثر هشاشة. وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، يعزز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الالتزام بالوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب، وذلك من خلال إدماج منظور الإعاقة ضمن أولوياته الاستراتيجية وعملياته التشغيلية. واستنادا إلى الخبرات المكتسبة من مشروع دعم توظيف الشباب الريفي في رواندا فضلا عن برنامج تحفيز التحول الريفي الشامل لمنظور الإعاقة في بوركينافاسو والهند وملاوي وموزامبيق، سيواصل الصندوق تعزيز النهج الشاملة التي توسع نطاق تنمية المهارات والعمالة وريادة الأعمال والخدمات المالية والفرص في الأسواق للأشخاص ذوي الإعاقة، مع تعزيز مشاركتهم الهادفة في عمليات التنمية الريفية. وسيجري استعراض استراتيجية إدماج منظور الإعاقة الحالية في عام 2027، وإعداد خطة عمل جديدة بشأن إدماج منظور الإعاقة. وفيما يتعلق بالتغذية، يرحب الصندوق بدعم أيرلندا المستمر للبرامج المراعية للتغذية، ويوافق على أن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ينبغي أن يعمق إدماج التغذية في الاستثمارات ذات الصلة. ولذلك، أصبح المعيار الأساسي المعتمد لتحقيق المستوى المستهدف لجعل 60 في المائة من المشروعات الجديدة مراعية للتغذية أكثر صرامة. ولا يُعتبر أي مشروع مراعيًا للتغذية حاليا إلا إذا كان تحسين التغذية جزءا لا يتجزأ من نظرية التغيير الخاصة به، مع وجود مسار واضح يربط استثمارات المشروع بحصائل الأنماط الغذائية، وهو ما يجري التحقق منه من خلال إجراءات التحقق المؤسسية عند التصميم. وتُعد المحافظة على هذه النسبة مع رفع مستوى المعايير هي الوسيلة التي يسعى من خلالها التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى زيادة مستوى الطموح من حيث جودة إدماج التغذية وعمقه. وفي الوقت نفسه، يشير الهدف البالغ 60 في المائة تحديدا إلى نسبة المشروعات	وتدعم أيرلندا طموح التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الذي يمكّن الصندوق من الاستجابة لارتفاع مستويات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والهشاشة، والضعف في وجه الظواهر المناخية. ونرحب بالتوجه العام القوي لتجديد الموارد المقترح، ومع الإحاطة علما بتوضيح الصندوق أن نتائج التجديد الثاني عشر لموارده يجب أن تشكل الأساس الرئيسي لتقييم الطموح، استعرضنا إطار إدارة النتائج المقترح على هذا الأساس. ونرحب عموما بهذا الإطار، ونحيط علما بمجموعته الموزنة من المؤشرات والأهداف الواضحة والملائمة. ونرى أنه لا تزال هناك فرص في عدد من المجالات لتعزيز مستوى الطموح، وزيادة التركيز على النتائج، وضمان مواصلة إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق. وتُقدّم الملاحظات الواردة أدناه بروح بناءة، وتهدف إلى دعم التعزيز المستمر للأثر الإنمائي للصندوق في إطار التجديد الرابع عشر لموارده. الحد من الفقر والوصول إلى من هم أشد تخلفا عن الركب ترحب أيرلندا بالتركيز المستمر في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على الحد من الفقر بين السكان الريفيين الفقراء والضعفاء. ونلاحظ مع الترحيب التركيز المتزايد على الحراك الاقتصادي، والقدرة على الصمود، والعمالة الريفية، والمشاركة في الأسواق كسبل للخروج من حالة الفقر. وتدعم هذا النهج أدلة قوية مستمدة من تقييمات الأثر الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، والتي أظهرت زيادة في الدخل بنسبة 34 في المائة في المتوسط، مقارنة بنسبة 23 في المائة للمشروعات المقيمة في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، إلى جانب تحسينات في القدرة الإنتاجية (35 في المائة، ما يمثل ارتفاعا مقارنة بالنسبة المسجلة سابقا والبالغة 23 في المائة) والوصول إلى الأسواق (34 في المائة، ما يمثل ارتفاعا مقارنة بالنسبة المسجلة سابقا والبالغة 25 في المائة). [1] وتؤيد أيرلندا تركيز الصندوق على البناء على	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
التي تستوفي معايير الصندوق لتصنيفها كمشروعات مراعية للتغذية عند التصميم؛ ولا ينبغي تفسير ذلك على أنه يحصر اهتمام تلك المشروعات وحدها بالتغذية. وعلاوة على ذلك، يقدم تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق دروسا هامة للصندوق بشأن كيفية ترجمة الاستثمارات في النظم الغذائية وسلاسل القيمة والقدرة على الصمود إلى حصائل تغذية على نطاق واسع، وستوجه هذه الدروس التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وقد خلصت التقييمات إلى أن مكاسب الدخل والإنتاج وحدها لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين الأنماط الغذائية، نظرا لأن المشروعات غالبا ما كانت تُصمم دون مراعاة أهداف أو مسارات محددة تتعلق بالتغذية. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على إدماج اعتبارات التغذية في مرحلة التصميم، وتحديد أهداف ومسارات وآليات لقياس النتائج بشكل صريح. ويتضمن المسار نحو تحقيق أثر تغذوي أكبر خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على ثلاثة عناصر: (1) تصميم 60 في المائة من المشروعات الجديدة بحيث تكون مراعية للتغذية، مع إدماج التغذية في نظرية التغيير بدلا من إضافتها كنشاط قائم بذاته؛ (2) تصميم سلاسل القيمة المراعية للتغذية في مراحل الإنتاج وإضافة القيمة والاستثمارات السوقية، بما في ذلك منصات التوريد المحلي مثل برامج الوجبات المدرسية، لزيادة توافر أغذية متنوعة ومغذية والقدرة على تحمل تكلفتها؛ (3) تحقيق التكامل عند التصميم بدعم من الخطة العمل بشأن التغذية للفترة 2026-2031، مع تتبع أعداد الأشخاص الذين يتلقون الدعم لتحسين تغذيتهم طوال فترة المشروع وتصنيفهم. ومع إنجاز المشروعات المصممة وفق هذا النهج، من المتوقع أن يرتفع الأثر التغذوي في الدورات اللاحقة. ويوضح التقرير المنقح أيضا بقدر أكبر كيف تُترجم الاستثمارات إلى حصائل تغذية. وتهدف عملية تصميم سلاسل القيمة المراعية للتغذية إلى ضمان أن توفر تنمية سلاسل القيمة أغذية متنوعة ومغذية، لا إلى زيادة كميات المحاصيل النقدية	هذه النتائج الملموسة وتعزيز سبل مستدامة لخروج المجتمعات المحلية الريفية من حالة الفقر. كما ترحب أيرلندا بمواصلة الالتزام بالتخصيص القوي للموارد لأشد البلدان والفئات السكانية معاناة من الفقر والجوع والضعف. ويحافظ الإطار المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على الالتزام بتخصيص ما لا يقل عن 60 في المائة من الموارد الأساسية لأفريقيا، وما لا يقل عن 55 في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وما لا يقل عن 30 في المائة للأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. [2] كما ترحب أيرلندا بمواصلة الالتزام بتوجيه 100 في المائة من الموارد الأساسية إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. [3] وتُشجع أيرلندا الصندوق على تقديم ضمانات إضافية بأن الموارد الميسرة ستستمر في دعم البلدان المنخفضة الدخل، والأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، والفئات السكانية التي تواجه مواطن ضعف متعددة ومتداخلة. وترى أيرلندا إمكانات واعدة كبيرة في نموذج التمويل المتطور للصندوق، بما في ذلك زيادة استخدام الاقتراض وتحسين قائمة الموازنة. وعلى الرغم من ذلك، نرحب بتوفير ضمانات في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق لضمان توازن هذه التطورات مع استمرار المشاركة والطموح في أشد السياقات فقرا وهشاشة. كما ترحب أيرلندا بإقرار الصندوق بأن الأشخاص ذوي الإعاقة أطراف فاعلة رئيسية في التحول الريفي، وتشجع على مواصلة إدماج منظور الإعاقة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بأكمله. وتشجع الصندوق، في إطار التزامه بالوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب، على مواصلة معالجة العوائق التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى فرص العمل وتنمية	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
فحسب؛ ويمكن للوجبات المدرسية وغيرها من عمليات التوريد العام أن تنشئ أسواقا محلية مستقرة للأغذية المغذية، وتحسن الأنماط الغذائية للمجموعات السكانية الضعيفة؛ وأن تُدمج التمكين الاقتصادي للمرأة، وهو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بتغذية الأسر المعيشية، في مختلف البرامج. وفيما يتعلق بمؤشرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عند مرحلة الإنجاز، فعلى الرغم من أن الأهداف الرقمية لم تتغير مقارنة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، فإن مستوى الطموح أعلى بكثير لأن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق سيقيم الأداء باستخدام تصنيفات مكتب التقييم المستقل التي سيجري التحقق منها بشكل مستقل، وليس تصنيفات الإدارة المستخدمة في الدورات السابقة. وتُظهر أحدث تصنيفات مكتب التقييم المستقل الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق خط أساس أدنى بكثير (65 في المائة مرضية إلى حد ما أو أفضل، و18 في المائة مرضية أو أفضل). وقد تعمدت الإدارة الإبقاء على أهداف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق البالغة 90 في المائة و60 في المائة، بدلا من إعادة معاييرها نزولا لتعكس خط الأساس الأدنى هذا. ونتيجة لذلك، أصبحت فجوة الأداء أكبر بكثير، مما يجعل أهداف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أكثر تطلبا وطموحا من الناحية العملية. وسيجري إدراج التفاصيل النهائية في البيانات الوصفية لإطار إدارة النتائج، والتي ستُنشر على الموقع الإلكتروني للصندوق وفقا للممارسات المتبعة: https://www.ifad.org/documents/d/new-ifad.org/ifad13-rmf-metadata وتماشيا مع تعليقات الدول الأعضاء، يسر الإدارة الإشارة إلى رفع مستوى الطموح للهدف عند التصميم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - المؤشر 3-1-2 - من 35 في المائة إلى 40 في المائة. وتعكس هذه الزيادة عند التصميم اعتراف الصندوق برفع مستوى طموحه في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال زيادة حصة العمليات التي ستركز على إدماج النتائج التحويلية. وتتطلب	المهارات والتمويل وفرص الأسواق، وذلك بالاستفادة من التجارب الإيجابية مثل مشروع دعم توظيف الشباب الريفي في رواندا. التغذية ترحب أيرلندا بالتركيز المتزايد على التغذية في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ولا سيما التحول من تعميم التغذية نحو نهج أكثر تكاملا يشمل البرامج القطرية، وسلاسل القيمة، والاستثمارات في تعزيز القدرة على الصمود، وتدخلات التنمية الريفية. ومع ذلك، ترحب أيرلندا بالنظر في رفع سقف الطموحات المتعلقة بالتغذية ضمن إطار إدارة النتائج. ويبلغ هدف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق لعدد الأشخاص الذين تتحسن تغذيتهم 3 ملايين شخص، مقارنة بالهدف الأصلي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق البالغ 11 مليون شخص، والهدف المعدل لاحقا البالغ 5 ملايين شخص، ونتائج التجديد الثاني عشر للموارد البالغة 0.6 مليون شخص. [4] وفي حين تعترف أيرلندا بالتحديات المنهجية المرتبطة بقياس حصائل التغذية، فإننا نرحب بمسار أوضح يحدد كيف يعتزم الصندوق زيادة أثر التغذية تدريجيا خلال فترة التجديد الرابع عشر لموارده. كما تلاحظ أيرلندا التباين الكبير بين الطموحات المقترحة في مجال الأمن الغذائي والتغذية. ويستهدف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تحسين الأمن الغذائي لـ 31 مليون شخص، مقارنة بتحسين تغذية 3 ملايين شخص. [5] وفي حين نرحب بإدخال مؤشر مخصص للأثر على الأمن الغذائي، فإن أيرلندا تشجع الصندوق على توضيح كيفية ترجمة الاستثمارات في النظم الغذائية وسلاسل القيمة والقدرة على الصمود إلى حصائل تغذية على نطاق واسع. كما ترحب أيرلندا بالالتزام المستمر بالبرامج المراعية للتغذية، الأمر الذي يشكل أساسا هاما لتحقيق حصائل تغذية على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن الهدف	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
المجالات الشاملة المختلفة نُهجاً ومستويات طموح مختلفة، بما يعكس أهداف ومسارات كل منها لتحقيق الأثر. ونظراً للدور المحوري الذي تؤديه المرأة في الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية والعمالة والقدرة على الصمود، فإن رفع هذا الهدف أمر حاسم لتحقيق الأهداف الأوسع نطاقاً للتجديد الرابع عشر لـ الموارد الصندوق. كما تشير أهداف التصميم إلى حجم الطلب: فهي تعكس الأولويات التي تحددها البلدان المقترضة وتدمجها في عملياتها. وقد عمل الصندوق، على مدى دورات متعاقبة لتجديد الموارد، على إدماج مواضيع التعميم بشكل متزايد في تصميم المشروعات، ويأتي رفع الهدف المتعلق بالمنظور الجنساني استجابة لهذا التوجه. ويستند ذلك إلى خبرة الصندوق وأدائه خلال دورات تجديد الموارد السابقة، مع الإقرار بأن إحداث تغيير تحويلي يتطلب نُهجاً أكثر تعمداً في التصميم والتنفيذ. ويواصل الصندوق العمل من أجل زيادة تصنيف المؤشرات المتعلقة بالأشخاص في إطار إدارة النتائج، وسيدمج هذه الاقتراحات في العمل الجاري المتعلق بقياس مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص من خلال العمليات السيادية والعمليات غير السيادية. وفيما يتعلق بالعمل المناخي والقدرة على الصمود والتنوع البيولوجي، يرحب الصندوق بدعم أيرلندا لإدراج الهدف المتعلق بالقدرة على الصمود، ومواصلة استخدام المساهمات المناخية الإضافية، وتعزيز التركيز على التكيف والممارسات المراعية للتنوع البيولوجي. ويُمثل الهدف المتعلق بالتمويل المناخي والبالغ 45 في المائة الحد الأدنى ضمن برنامج القروض والمنح، ويجري تتبعه باستخدام المنهجية المشتركة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وقد حقق التجديد الثاني عشر لـ الموارد الصندوق نسبة 49 في المائة مقابل هذا الحد الأدنى، ومن المتوقع أن يواصل التجديد الرابع عشر لـ الموارد الصندوق تجاوز هذه النسبة. والإبقاء على الهدف عند هذا المستوى يحافظ على التزام يُعد بالفعل من بين أعلى الالتزامات	المقترح المتمثل في أن تكون 60 في المائة من المشروعات مصممة بحيث تراعي التغذية لا يبدو متوائماً تماماً مع طموح التجديد الرابع عشر لـ الموارد الصندوق في الانتقال من تعميم التغذية إلى إدماجها. وتشجع أيرلندا على النظر في وضع هدف لا يقل عن 70 في المائة ليعكس بشكل أفضل الأهمية المتزايدة للتغذية في برنامج عمل التجديد الرابع عشر لـ الموارد الصندوق بأكمله. [6] المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ترحب أيرلندا بمواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين، وتحويل المعايير الجنسانية، وتمكين المرأة في إطار التجديد الرابع عشر لـ الموارد الصندوق، بما في ذلك استحداث مؤشر مخصص لحصائل تمكين المرأة، وزيادة التركيز على النهج المفضية إلى تحول في مجال المساواة بين الجنسين. وتؤيد أيرلندا بشدة إدراج مؤشر مخصص لقياس التحسينات في تمكين المرأة على مستوى الأسر المعيشية. [7] ويعتبر ذلك تحسناً هاماً للإطار، ويعكس الأدلة المتزايدة على أن قدرة المرأة على التصرف، وسلطتها في صنع القرار، وتحكمها في الموارد، تُعتبر من العوامل الحاسمة في الحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز القدرة على الصمود. وتشجع أيرلندا الصندوق على توفير مزيد من الوضوح بشأن خط الأساس، والمنهجية، ومستوى الطموح الذي يستند إليه الهدف المقترح. ومع ذلك، تشير أيرلندا إلى أن الهدف المقترح للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يبدو دون تغيير يُذكر مقارنة بفترة تجديد الموارد السابقة. [8] ونظراً للدور الريادي المؤسسي القوي الذي يضطلع به الصندوق في هذا المجال، فإن أيرلندا تشجع على النظر في رفع مستوى الطموح بما يعكس التحسن المستمر مقارنة بالتجديد الثالث عشر لـ الموارد الصندوق.	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
من بين أي مؤسسة مالية دولية، ويضمن بقاء الجودة والفعالية والطلب القطري على الاستثمارات المناخية أولوية في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وتعكس ركيزة القدرة على الصمود أولوية الصندوق بشأن تغير المناخ والقدرة على الصمود والتنوع البيولوجي: ستتضمن 80 في المائة من العمليات الجديدة ممارسات تبني قدرة السكان الريفيين على الصمود؛ وستتضمن 90 في المائة منها مكونا للاستجابة للطوارئ والكوارث بمحفزات محددة مسبقا؛ وسيجري تخصيص 30 في المائة على الأقل من الموارد الأساسية للبلدان المتأثرة بالهشاشة، حيث تتداخل المخاطر المناخية مع مخاطر النزاعات؛ كما سيُدمج التكيف مع المناخ في سلاسل القيمة وبرامج التوظيف بدلا من التعامل معه كموضوع قائم بذاته. ولتعزيز التنفيذ، يقدم الصندوق دورات تدريبية ذات صلة لوحدة إدارة المشروعات والموظفين اللامركزيين، ويفوض صلاحيات أوسع للرؤساء التقنيين الإقليميين لضمان تصميم الاستثمارات المناخية والإشراف عليها بالقرب من البلد. وفيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص والاستثمار، يتألف إطار النتائج في الصندوق من التزامات تجديد الموارد ذات إجراءات قابلة للرصد وإطار إدارة النتائج. وتعكس الالتزامات الإجراءات التي ستُتخذ خلال فترة تجديد الموارد، وغالبا ما تعكس مبادرات جديدة. وتستغرق النتائج المدرجة في إطار إدارة النتائج وقتا لتتحقق في صورة نواتج وحاصلات. ولذلك، فإن أي زيادة في مشاركة القطاع الخاص لن تنعكس فورا في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بل في فترات تجديد الموارد اللاحقة، بدءا من التجديد الخامس عشر لموارد الصندوق. وفيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص، تشمل المؤشرات الجديدة ذات الصلة في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق المؤشر 3-4-2 المتعلق بتعبئة الديون للعمليات غير السيادية. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم إطار النتائج والأثر للعمليات غير السيادية التقييم والإبلاغ عبر خمسة مجالات ذات أولوية للحاصلات، مع إدماج مواضيع التعميم	كما ترحب أيرلندا بتركيز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على دور النساء كأطراف فاعلة اقتصادية وعلى دعم المؤسسات التي تقودها النساء. ونشجع الصندوق على تعزيز آليات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة والإبلاغ عنه، بما يشمل حصولها على التمويل والخدمات المالية، ودعم المؤسسات التي تقودها النساء، ومشاركتهم في أسواق العمل الريفية، وتوليهم مناصب قيادية في منظمات المنتجين، والتعاونيات، وسلاسل القيمة الزراعية. وترحب أيرلندا أيضا باستمرار إدراج مؤشر لنتائج المشروعات المصممة لتحقيق حصائل تحويلية في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، [9] والحفاظ على التوازن بين الجنسين في القيادة العليا كمقياس للأداء المؤسسي. [10] تغير المناخ، والقدرة على الصمود، والتنوع البيولوجي ترحب أيرلندا باستمرار إدماج العمل المناخي، والقدرة على الصمود، والتنوع البيولوجي في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويعكس إدماج العمل المناخي في نموذج العمل الأساسي للصندوق واقع أن تغير المناخ يُعدّ محركا رئيسيا للفقر الريفي، وانعدام الأمن الغذائي، والهشاشة. وترحب أيرلندا بالتركيز القوي على القدرة على الصمود في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بأكمله. ويُظهر هدف القدرة على الصمود المقترح على مستوى الأثر طموحا متزايدا مقارنة بالأداء المُثبت، حيث أفاد ستة عشر مليون شخص بقدرة أكبر على الصمود مقارنة بحوالي عشرة ملايين شخص في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. [11] ويمثل ذلك زيادة كبيرة، ويعطي إشارة إيجابية بشأن التزام الصندوق بدعم المجتمعات المحلية الأشد ضعفا في وجه الظواهر المناخية. كما ترحب أيرلندا بالاهتمام المتزايد بالتكيف مع المناخ، والأمن المائي، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، واستعادة النظم الإيكولوجية، وحفظ التنوع	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
والسياقات الهشة في الوقت نفسه. ولدعم تقييم هذه المجالات والإبلاغ عنها، سيجري استخدام أداتين متكاملتين: سجل قياس الأثر وإطار النتائج. وتوفر هاتان الأداةان معا نهجا على مستوى الحافظة لتقييم النتائج المتوقعة والمحقة للعمليات غير السيادية طوال دورة حياتها. ومن المتوقع وضع الصيغة النهائية للإطار في أوائل عام 2027 ومشاركته مع الدول الأعضاء. وتتمثل إحدى السمات الرئيسية لتصميم ذخيرة العمليات غير السيادية في مواعمة أنواع الاستثمار مع مدى إقبال مصادر التمويل المتاحة على المخاطر. ويستخدم التمويل بالمنح في المقام الأول لدعم الأدوات والعمليات ذات المخاطر الأعلى، بما في ذلك حقوق المساهمين والديون الثانوية في صناديق الأثر والاستثمارات المحفزة المختارة، ولا سيما في السياقات الهشة. وفي الوقت الحالي، تقع 25 في المائة من العمليات غير السيادية القائمة في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، مما يوفر أساسا لمزيد من المشاركة، رهنا بتوفر موارد المنح في المستقبل. وسيطبق الإطار الجديد لنتائج وأثر العمليات غير السيادية على جميع هذه العمليات، بما في ذلك تلك التي تتم في سياقات هشة، وسيساعد في رصد أوجه التكامل بين العمليات السيادية وغير السيادية.	البيولوجي في الإطار بأكمله. ويُمثل إدراج التكنولوجيات والممارسات المراعية للتنوع البيولوجي إلى جانب النهج القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية تطورا إيجابيا للغاية. [12] كما ترحب أيرلندا بالإبقاء على الهدف المتمثل في تحقيق 90 في المائة من المشروعات لأداء مُرضٍ في مجالات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع المناخ. [13] ويعكس الإبقاء على هذا الهدف استمرار الالتزام بضمان ترجمة الاعتبارات المناخية والبيئية بفعالية إلى تنفيذ البرامج. وترحب أيرلندا بشدة باقتراح استمرار المساهمات المناخية الإضافية في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، والزيادة المقترحة في أهداف التعبئة من 54 مليون دولار أمريكي في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى 75 مليون دولار أمريكي في إطار السيناريو ألف، وصولا إلى 100 مليون دولار أمريكي و125 مليون دولار أمريكي في إطار سيناريوهات تجديد الموارد الأعلى. [14] وتلاحظ أيرلندا أن هدف التمويل المناخي المقترح يحافظ على مستوى الطموح المحدد في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ومثل التمويل المناخي حوالي 49 في المائة من برنامج القروض والمنح في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، في حين حدد التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هدفا لا يقل عن 45 في المائة، وهو الهدف الذي يقترح التجديد الرابع عشر للموارد الحفاظ عليه. [15] وترحب أيرلندا بالنظر في رفع هذا الهدف خلال مفاوضات تجديد الموارد، بما يعكس تزايد المخاطر المناخية، وتنامي احتياجات التكيف، والدور الريادي للصندوق في توجيه التمويل المناخي نحو المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الأشد ضعفا في وجه الظواهر المناخية.	

	تنمية القطاع الخاص والاستثمار فيه ترحب أيرلندا بالتركيز المتزايد بشكل ملحوظ على تنمية القطاع الخاص والاستثمار فيه في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وتُعدّ زيادة الاستثمار الخاص في الزراعة والتنمية الريفية أولوية رئيسية لأيرلندا، إذ أنها تدرك أن الموارد العامة وحدها لن تكون كافية لتلبية حجم التمويل المطلوب لتحقيق تحول ريفي مستدام. وترحب أيرلندا بشكل خاص بالانتقال من التركيز المنفصل نسبياً على العمليات غير السيادية في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى نهج أكثر تكاملاً يركز على الأسواق الريفية، والشمول المالي، وتنمية الأعمال الزراعية، والشرابات بين القطاعين العام والخاص والمنتجين، وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة. [16] وتدعم أيرلندا نية الصندوق في الاستفادة من ميزته النسبية في المناطق الريفية المحرومة من الخدمات لتحفيز مستويات أعلى من الفرص الاقتصادية والاستثمار. كما ترحب أيرلندا بمواصلة الصندوق تعزيز هيكلية المؤسسة لإشراك القطاع الخاص. وأدخل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مؤشرات مخصصة لجودة تصميم العمليات غير السيادية وتأثير التمويل بالديون المحقق من خلال الاستثمارات غير السيادية، وذلك بأهداف تتمثل في تحقيق جودة مرضية بنسبة 100 في المائة عند التحسين ونسبة تمويل بالديون قدرها 1:5، على التوالي. [17] ومع ذلك، ففي حين أن الطموح الاستراتيجي بشأن إشراك القطاع الخاص قد ازداد بدرجة كبيرة في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، يمكن تعزيز إطار النتائج المرتبط به بشكل أكبر من خلال مؤشرات وأهداف أوضح تُظهر الأثر الإنمائي. وترحب أيرلندا بوجود إطار نتائج قوي يوضّح بشكل أدق كيف تسهم زيادة إشراك القطاع الخاص في تحسين الحصائل لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والمؤسسات الريفية، والمرأة، والشباب، من خلال	
--	--	--

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
	توسيع نطاق الوصول إلى التمويل، وتعزيز المشاركة في الأسواق، وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة. كما ترحب أيرلندا بمزيد من الوضوح بشأن كيفية اعتزام الصندوق الموازنة بين توسيع نطاق إشراك القطاع الخاص والتزامه بالوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب. وفي هذا الصدد، تشير أيرلندا إلى أن أربع عمليات فقط من أصل ست عشرة عملية غير سيادية نشطة للصندوق تقع حاليا في أوضاع هشّة ومتأثرة بالنزاعات. وتشجع أيرلندا الصندوق على تعزيز الإبلاغ عن أداء العمليات غير السيادية وأثرها الإنمائي في السياقات الهشّة، لضمان أن تُساهم زيادة إشراك القطاع الخاص في تعزيز تركيز الصندوق على البلدان المنخفضة الدخل والفئات السكانية الريفية الضعيفة بدلا من إضعافه. خاتمة في الختام، تؤيد أيرلندا بقوة نجاح وطموح التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وترحب بالالتزام الواضح بالحد من الفقر، وتعزيز القدرة على الصمود، وتحقيق تحول ريفي شامل، وهو ما يتجلى في البرنامج المقترح. وتُقدّر أيرلندا الصندوق كشريك متعدد الأطراف موثوق به، وتعترف بدوره الفريد في دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية، ويشمل ذلك أشد السياقات فقرا وهشاشة في العالم. وتهدف الملاحظات الواردة في هذه الوثيقة إلى دعم الصندوق في تعزيز طموحه في المجالات المحورية لكل من مهمة الصندوق وأولويات أيرلندا الإنمائية. ونرى أن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق يوفر فرصة هامة للبناء على سجل الصندوق الحافل بالإنجازات، وتعزيز مساهمته في الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والتغذية، والمساواة بين الجنسين، والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والتنمية الريفية المستدامة. ونتطلع إلى مواصلة شراكتنا	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
	الوثيقة مع الصندوق طوال عملية تجديد الموارد، وإلى العمل معا لتحقيق أقصى قدر من الأثر لصالح السكان الريفيين الفقراء من النساء والرجال والشباب في سياق عالمي يزداد صعوبة. [1] تقييمات الأثر للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: الدخل (+34 في المائة مقابل 23 في المائة في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق)، والقدرة الإنتاجية (+35 في المائة مقابل 23 في المائة)، والوصول إلى الأسواق (+34 في المائة مقابل 25 في المائة). [2] تخصيص ما لا يقل عن 60 في المائة من الموارد الأساسية لأفريقيا؛ و55 في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ و30 في المائة للأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. [3] تخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. [4] المؤشر 2-1-5: عدد الأشخاص الذين تحسنت تغذيتهم. نتيجة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: 0.6 مليون شخص؛ الهدف الأصلي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: 11 مليون شخص؛ الهدف المعدل للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: 5 ملايين شخص؛ الهدف المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: 3 ملايين شخص. [5] المؤشر 2-1-4 (الأمن الغذائي): 31 مليون شخص؛ المؤشر 2-1-5 (التغذية): 3 ملايين شخص. [6] المؤشر 3-2-4: نسبة المشروعات المصممة على أنها مراعية للتغذية. الهدف المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: 60 في المائة.	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
	[7] النتائج الإنمائية من المستوى الثاني: الأسر المعيشية التي أبلغت عن تحسن في تمكين النساء. [8] النتائج الإنمائية من المستوى الثاني: المشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عند الإنجاز. [9] الفعالية والكفاءة التشغيليتان من المستوى الثالث: المشروعات المصممة لتحقيق نتائج تحويلية في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. [10] الفعالية والكفاءة التنظيميتان من المستوى الرابع: نسبة النساء في وظائف الرتبة ف-5 وما فوق (نسبة مئوية) [11] نتيجة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في مجال القدرة على الصمود: حوالي عشرة ملايين شخص؛ هدف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: 16 مليون شخص. [12] يوسّع التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق مؤشرات التكنولوجيات والممارسات المستدامة والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية لتشمل النهج المراعية للتنوع البيولوجي. [13] المؤشر المؤسسي: المشروعات المصنفة على أنها مرضية فيما يتعلق بالبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، والتكيف مع المناخ. الهدف: 90 في المائة. [14] هدف المساهمات المناخية الإضافية: 75 مليون دولار أمريكي (السيناريو ألف)، 100 مليون دولار أمريكي (السيناريو باء)، 125 مليون دولار أمريكي (السيناريو جيم)، مقارنة بـ 54 مليون دولار أمريكي في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
	[15] مثل التمويل المناخي حوالي 49 في المائة من التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق؛ هدف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق 45 في المائة على الأقل؛ يقترح التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الحفاظ على نسبة 45 في المائة. [16] يحدد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تنمية القطاع الخاص والاستثمار فيه كعامل تمكيني شامل لجميع الأولويات الاستراتيجية. [17] مؤشرات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: العمليات غير السيادية المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل في تعزيز الجودة (هدف 100 في المائة)؛ تأثير التمويل بالديون للاستثمارات غير السيادية (هدف 1:5).	
تتوجه الإدارة بالشكر إلى الصين على هذه التعليقات وعلى مشاركتها المستمرة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وفيما يتعلق بالمشاركة مع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، ونظرا لتنوع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا واختلاف الأولويات الإنمائية والفرص والمزايا النسبية لكل بلد، فإن أفضل طريقة لتحديد التدابير وطرائق المشاركة المحددة هي من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لكل منها. ولذلك، سنتناول برامج الفرص الاستراتيجية القطرية بمزيد من الاستفاضة النهج التفصيلية لكل بلد من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، في حين سيحدد تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق مجالات المشاركة الشاملة التي ستوجه عمل الصندوق في هذه البلدان. ويحدد التقرير نفس المجالات التي أشارت إليها الصين والتي سيعزز الصندوق من خلالها مشاركته مع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، بما في ذلك الاستثمار التحفيزي، وتبادل المعرفة، والابتكار، والتعاون المنظم بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلاوة على ذلك، يؤكد الإجراء 10 من الإجراءات القابل للرصد في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق	تتوجه الصين بالشكر إلى الإدارة على جهودها الدؤوبة في تحديث تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وعلى مراعاتها لمقترحات أعضاء المجلس على نطاق واسع. ونودّ الإشارة إلى النقطتين التاليتين: أولاً، يسرّ الصين أن تشير، كما ورد في الفقرة 116، إلى تأكيد الصندوق على أهمية المشاركة مع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وفي هذا السياق، نأمل أن تقدم الإدارة في التقرير المزيد من المعلومات عن الأهداف والأولويات والتدابير الابتكارية المحددة التي يعتزم الصندوق من خلالها تعزيز المشاركة مع جميع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا في مجالات تشمل الاستثمار التحفيزي، وتبادل المعرفة، والابتكار، والتعاون المنظم بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك لدعمها في مواجهة تحدياتها الإنمائية والاستفادة من نقاط قوتها في التنمية الزراعية والريفية في العالم. كما نقترح قياس الأثر الإنمائي لهذا التعاون وتوسيع نطاقه، وإدراج مؤشرات ذات صلة في إطار إدارة النتائج. ثانياً، أثبت التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قيمته في الممارسة العملية. وتشجع الصين الإدارة على تخصيص موارد أساسية مناسبة وتعزيز	الصين

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
أن الصندوق سيتيح ما بين 11 إلى 20 في المائة من برنامج القروض والمنح المتوفرة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، من خلال الموارد المقترضة. وفيما يتعلق بالتعاون مع بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، سيضمن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أن تستفيد 25 عملية سيادية جديدة من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز الابتكار وتوسيع نطاق الحلول المبتكرة والفعالة وتوسيع نطاقها في مختلف البلدان. وقد أدرج ذلك بوصفه التزاما محددا، ومن المتوقع أن يسهم في تحسين فعالية البرامج القطرية للصندوق وزيادة أثره العام. وتُعرض تفاصيل عن أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التقرير الخاص باستراتيجية الصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	التنسيق، بحيث يحقق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إمكاناته. وأحطنا علما بمقترح الإدارة بحذف المؤشر 3-3-3 الخاص بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من إطار إدارة النتائج. ونعترف بالأساس المنطقي المُقدّم. ومع ذلك، ونظرا للدور الهام الذي يُتوقع أن يؤديه التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ينبغي قياس حصائله، فضلا عن استثمار الصندوق فيه، من خلال مؤشرات يمكن قياسها كميا. ولذلك، نُرحّب بمقترحات الإدارة بشأن مؤشرات بديلة مناسبة.	
تتوجه الإدارة بالشكر إلى نيوزيلندا على هذه التعليقات وعلى دعمها المستمر للصندوق ولعملية التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وترحب الإدارة بإقرار نيوزيلندا بإدراج الدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز تعبئة موارد القطاع الخاص، فضلا عن دعمها لمشاركة الصندوق في عمليات إصلاح الأمم المتحدة، وتعزيز التنسيق بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها - وتركيز التقرير على نظم السوق والنظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والمتنوعة والمنتجة. وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية والمحيط الهادي، تقرر الإدارة بأهمية الاقرار بمساهمة نظم الأغذية الزراعية في سبل العيش، والقدرة الاقتصادية على الصمود، والأمن الغذائي في المحيط الهادي. وجرى تعديل الفقرة 8 لتشمل إشارة صريحة إلى المحيط الهادي. كما جرى تعزيز التقرير بإشارات إضافية في القسم الخاص بالقدرة على الصمود، وأضيف مثال يوضح كيف يؤثر تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر على توافر الأراضي وصلاحياتها لإنتاج الأغذية في	تتوجه نيوزيلندا بالشكر إلى الصندوق على هذا التقرير المدروس بعناية وتؤكد مجددا دعمها للصندوق، وعمل المنظمة، وعملية التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويسعدنا أن نرى أن الدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق قد أدرجت في هذا التقرير، ولا سيما التدابير الرامية إلى ضمان التعبئة الفعالة لموارد القطاع الخاص. ونحن نقدر أيضا قيادة الصندوق وقدرته على تحويل مساره للاستجابة للصدمات المالية، وتلك المتعلقة بسلاسل إمداد الأغذية الزراعية، والصدمات البيئية (بما في ذلك ظاهرة النينيو). وتؤيد نيوزيلندا التزام الصندوق في هذا التقرير بالمشاركة بنشاط في عمليات إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة 80، وتقرر بأهمية تحسين التنسيق بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لضمان كفاءة البرامج الإنمائية وفعاليتها.	نيوزيلندا

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكيف يمكن للتدابير الملائمة محليا، بما في ذلك الحدائق المنزلية والأسرة الزراعية المرتفعة القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، أن تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وسبل العيش القادرة على الصمود. وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، يعزز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الالتزام بالوصول إلى من هم أشد تخلفا عن الركب من خلال إدماج منظور الإعاقة في أولوياته وعملياته الاستراتيجية. وعند التصميم، يُعترف بالأشخاص ذوي الإعاقة كجهات فاعلة اقتصادية أساسية ومجموعة مستهدفة ذات أولوية، ويلزم مؤشر جديد الصندوق بتصميم خمسة مشروعات جديدة على الأقل خلال التجديد الرابع عشر لموارده مع وضع الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة ذات أولوية (قدم التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق سبعة مشروعات). وفي مرحلة التنفيذ، يوفر نهج برنامج تحفيز التحول الريفي الشامل لمنظور الإعاقة، الذي يعمل على تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية كميسرين يساعدون أفرقة المشروعات على تحديد الحواجز وتكييف الخدمات، نموذجا مُجربا لاعتماده على نطاق أوسع. وفي مرحلة النتائج، يجري تصنيف جميع المؤشرات القائمة على الأشخاص حسب حالة الإعاقة عند الاقتضاء، بحيث ترى الدول الأعضاء من يستفيد منها. ويجري استكمال إجراءات استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بشأن إدماج منظور الإعاقة، والشعوب الأصلية والتصميم المراعي للتغذية قبل نهاية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيجري استعراض استراتيجية إدماج منظور الإعاقة الحالية في عام 2027، كما سيجري إعداد خطة عمل جديدة لإدماج منظور الإعاقة.	كما نؤيد تركيز التقرير على تعزيز نظم السوق وتطوير نظم غذائية قادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، ومتنوعة وعالية الإنتاجية (لبناء القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وسبل العيش المستدامة للمزارعين والمجتمعات المحلية). وفي حين ترحب نيوزيلندا بإشارة التقرير إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا نرى أنه يمكن بذل المزيد من الجهود لإبراز عمل الصندوق لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية والمحيط الهادي. ونطلب أن تقرر الفقرة 8 بأهمية نظم الأغذية الزراعية بالنسبة لسبل العيش والأمن الغذائي في المحيط الهادي. وفي الوقت الحاضر، يشير التقرير فقط إلى أهمية نظم الأغذية الزراعية لسبل العيش في الأقاليم الأخرى، في حين أن النظم الغذائية تشكل أهمية حاسمة لسبل العيش، والقدرة الاقتصادية على الصمود، والأمن الغذائي في المحيط الهادي. ونطلب أيضا أن يتضمن التقرير مثالا أكثر تفصيلا على هشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية والمشروعات التي تعزز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية. وعلى سبيل المثال، يمكن للتقرير أن يوضح كيف يؤثر ارتفاع منسوب مياه البحر على صلاحية الأراضي لإنتاج الغذاء وكيف تدعم الحدائق المنزلية القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والأحواض المرتفعة الأمن الغذائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسلط استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الضوء على بعض الإجراءات المتعلقة بالتصميم المراعي للتغذية، وإدماج ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية، والتي تتطلب الاهتمام لضمان سيرها على المسار الصحيح نحو استكمالها. ومن الممكن أيضا بذل المزيد لتعزيز نهج الصندوق في معالجة البيانات المفصلة وإدراج منظور الإعاقة في تقرير التجديد الرابع عشر لموارد	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
	الصندوق. ونطلب أن يوضح التقرير كيف سيقوم الصندوق بإدماج منظور الإعاقة بشكل أكثر منهجية في المشروعات. وتوجه نيوزيلندا الشكر للصندوق مجدداً على هذه الفرصة للمساهمة في هذه العملية الهامة وتتطلع إلى المشاركة في الخطوات المقبلة.	
تتوجه الإدارة بالشكر إلى سويسرا على هذه التعليقات وعلى مشاركتها المستمرة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. التموضع الاستراتيجي عززت الإدارة السردية الواردة في التقرير، استجابة للمشهد الإنمائي المتغير والمزايا المعروضة التي يقدمها الصندوق مع القدرة على العمل في السياقات الهشة. برنامج تمويل القطاع الخاص فيما يتعلق بالحجم المقترح لمظروف العمليات غير السيادية، ترحب الإدارة بدعم سويسرا لتوسيع نطاق هذه العمليات وتأكيداً على تحقيق أقصى أثر إنمائي لها. وقد نقحت الإدارة السيناريوهات المالية للدلالة على زيادة مستوى الطموح. وفي الوقت نفسه، ينبغي النظر إلى هذا الطموح في سياق مظروف الموارد المتاحة والمفاضلات بين مختلف استخدامات الموارد الأساسية. فمن شأن زيادة حصة الموارد الموجهة إلى العمليات غير السيادية أن تقلل من الموارد المتاحة للالتزامات الأخرى الممولة من نفس المصدر، بما في ذلك المنح والتمويل التيسيري للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأخرى ذات الاحتياجات الكبيرة. ولذلك، فإن أي توسيع إضافي لنطاق العمليات غير السيادية يتجاوز ما يرد حالياً في السيناريوهات	تتوجه سويسرا بالشكر لإدارة وموظفي الصندوق على كل الجهود المبذولة في تنقيح مسودة تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ونهنتكم على هذه النتيجة ونشيد بترشيد الالتزامات بهدف التوصل إلى إطار استراتيجي أكثر تركيزاً وقابلية للتنفيذ. ومع ذلك، فقد حددنا ثلاثة مجالات رئيسية يمكن أن يستفيد التقرير من تعزيزها. 1- فيما يتعلق بالتموضع الاستراتيجي للصندوق نحن على أن نتناول الاستراتيجية بشكل أوفى تداعيات المشهد الإنمائي سريع التغير على تموضع الصندوق في المستقبل. فالترجع غير المسبوق في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتزايد إعطاء الأولوية للاستجابات الإنسانية على حساب الاستثمارات الإنمائية الطويلة الأمد، وتصادم الضغوط على الأطر المتعددة الأطراف والمعارية، وتغير البيئة الجيوسياسية كلها، من وجهة نظرنا، تطورات تستدعي أكثر من مجرد تعديل تدريجي على نهج العمل المعتاد. وفي هذا السياق، نرى أن الاستراتيجية ستستفيد من طرح أكثر نضجاً يؤكد مجدداً، وبقدر أكبر من الوضوح، على المزايا المعروضة للصندوق بوصفه مؤسسة قادرة على العمل بفعالية في السياقات الهشة. ونرى أن إثبات هذه المزايا المعروضة بشكل مقنع سيتطلب من الصندوق قدراً أكبر من الشجاعة في مستوى المخاطر التي هو مستعد لتحملها سعياً إلى تحقيق الأثر. 2- فيما يتعلق ببرنامج تمويل القطاع الخاص	سويسرا

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
المنقحة سيتعين موازنته مع الموارد المتاحة ضمن نفس مظروف تجديد الموارد الذي يُستخدم للبلدان التي تحتاج إلى التمويل التيسيري. وفيما يتعلق بالتركيز الجغرافي والتشغيلي للعمليات غير السيادية، ترحب الإدارة بتأكيد سويسرا على ضمان أن يدعم التوسع في هذه العمليات السياقات الأكثر احتياجا والتي تعاني من نقص الخدمات، وتعزيز التكامل في الوقت نفسه مع العمليات السيادية. وستوفر ذخيرة العمليات غير السيادية الناشئة تنوعا جغرافيا أكبر وتوسعا في الدعم المقدم إلى السياقات الأكثر احتياجا والتي تعاني من نقص الخدمات. وفي حين تظل أفريقيا، ولا سيما أفريقيا جنوب الصحراء وأفريقيا الغربية والوسطى، مجال تركيز رئيسي، فإن هناك حضورا متزايدا للأليات العالمية والمتعددة البلدان، فضلا عن زيادة المشاركة في إقليم آسيا والمحيط الهادي والتعرض للمخاطر في إقليمي أمريكا اللاتينية والكاريبي والشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وسيعطي الصندوق الأولوية لفرص العمليات غير السيادية في المناطق التي تكون فيها فجوات التمويل أكثر حدة، مع موازنة تطوير ذخيرة العمليات مع الأولويات القطرية لتعزيز التكامل بين العمليات السيادية وغير السيادية. كما سيساعد هذا التوسع الجغرافي في تخفيف مخاطر التركيز، مما يُمكن الصندوق من الوصول إلى أسواق متعددة بكفاءة أكبر. وقد أدت تجربة الصندوق مع حساب أمانة القطاع الخاص دورا مهما في بناء القدرات المؤسسية، والعمليات التشغيلية، والخبرة في إدارة المخاطر المتعلقة بالعمليات غير السيادية. وعلى الرغم من أنه يمكن استخلاص دروس قيمة من حافظة الصندوق السيادية، فإن المشاركة مع أطراف مقابلة من القطاع الخاص ينطوي على متطلبات محددة تختلف عن متطلبات نموذج الأعمال السيادية. ولذلك، عمل حساب أمانة القطاع الخاص كمنصة تعليمية هامة، أتاحت للصندوق تطوير كفاءات داخلية وأدوات لإدارة المخاطر وترتيبات الحوكمة تدريجيا قبل توسيع نطاق الأنشطة غير السيادية ودمجها في قائمة الموازنة الرئيسية للصندوق.	تتوقع جميع السيناريوهات المالية، على النحو المبين في الجدول 1 (صفحة 36)، زيادة في الموارد المخصصة لبرنامج تمويل القطاع الخاص. ونرحب بهذا التغيير، لأنه يشير إلى التزام الصندوق بمواصلة العمل الجيد الذي أنجزته دائرة القطاع الخاص منذ إنشائها. ومع ذلك، لا نزال نرى مجالا كبيرا لمزيد من التحسين. ويتمثل الغرض الأساسي من العمليات غير السيادية في المساعدة على تطوير قطاع خاص محلي قادر على دعم القدرة على الصمود في المناطق الريفية - وهو هدف تشتد الحاجة إليه، بحكم تعريفه، في السياقات التي يصعب الوصول إليها والتي تنطوي على مخاطر أكبر من الناحية المالية. وينبغي ألا يعوق الإفراط في الحذر المالي في هذا المجال مهمة الصندوق الإنمائية. ونرى أن زيادة القيمة مقابل المال في حافظة العمليات غير السيادية إلى أقصى حد تتطلب إيلاء وزن أكبر للأثر المحتمل للعمليات، وبالتالي زيادة إقبال الصندوق على المخاطر المالية. وينعكس ذلك في ثلاث نقاط رئيسية: زيادة مظروف العمليات غير السيادية. يُعد التكامل بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية عنصر قوة حاسما بالنسبة للصندوق، إلا أن هذه الإمكانيات لم تُستغل بالكامل بعد: حيث يمكن إدماج العمليات غير السيادية بشكل أكثر اتساقا في نموذج العمل الأساسي للصندوق وموارده العادية، بدلا من أن تظل معتمدة هيكليا على الأموال التكميلية. ولذلك، نلتزم من الصندوق إبداء وجهة نظره بشأن جدوى تحديد مظروف العمليات غير السيادية عند ما لا يقل عن 6 في المائة من برنامج القروض والمنح، على أن تُطبق هذه النسبة بشكل موحد في جميع سيناريوهات التمويل - وليس حصريا في إطار السيناريو جيم - وبشأن ما سيتطلبه تحقيق ذلك من الصندوق، من حيث الوقت والموارد والقدرة، خلال دورة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
وسيوصل الصندوق الاستفادة من الدروس المستفادة من عمليات حساب أمانة القطاع الخاص، والعمليات السيادية، وحافطة العمليات غير السيادية الناشئة مع إدراج الأنشطة غير السيادية تدريجيا في قائمة الموازنة الرئيسية للصندوق. مؤشرات إطار إدارة النتائج فيما يتعلق بالقياس اللاحق لنتائج العمليات غير السيادية، يهدف الإطار الجديد لنتائج وأثر العمليات غير السيادية - الذي سيشمل كل من سجل الأثر وإطارا للنتائج، إلى تقييم أداء هذه العمليات طوال دورة حياتها الكاملة، وليس في مرحلة التصميم فقط. وخلال مرحلة التنفيذ، سيتتبع إطار النتائج التقدم المحرز مقابل الأهداف المتفق عليها. وفي المرحلة اللاحقة للتنفيذ، فإنه سيوثق النتائج الإنمائية التي تحققت. كما سيدعم التقييم اللاحق عملية التعلم التنظيمي، ويوفر تعقيبات استراتيجية، ويُرشد صنع القرار وتصميم العمليات غير السيادية في المستقبل. ومن المتوقع وضع الصيغة النهائية للإطار في أوائل عام 2027 ومشاركته مع الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالبرامج المراعية للتغذية، جرى الإبقاء على هدف 60 في المائة من المشروعات الجديدة عند المستوى الذي كانت عليه في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ولكن المعيار الأساسي أصبح أكثر صرامة. ولا يُعتبر أي مشروع مراعيًا للتغذية حاليا إلا إذا كان تحسين التغذية جزءا لا يتجزأ من نظرية التغيير الخاصة به، مع وجود مسار واضح يربط استثمارات المشروع بحصائل الأنماط الغذائية، وهو ما يجري التحقق منه من خلال إجراءات التحقق المؤسسية عند التصميم. وتُعد المحافظة على هذه النسبة مع رفع مستوى المعايير هي الوسيلة التي يسعى من خلالها التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى زيادة مستوى الطموح من حيث جودة إدماج التغذية وعمقه. وقد أُدرجت في التقرير إشارة مرجعية إلى مسارات التغذية.	اتخاذ خيارات أكثر جرأة فيما يتعلق بالبلدان والعمليات. تماشيا مع ما طلبه المجلس التنفيذي خلال دورته السابعة والأربعين بعد المائة، نشجع الصندوق على التحلي بمزيد من الجرأة في نوعية العمليات غير السيادية التي يضطلع بها، وذلك بهدف إعادة توازن هذه الحافطة وتوجيهها نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحفزة. وعلاوة على ذلك، وبناء على دعوة المجلس إلى تعزيز التكامل بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية، نلتزم من الصندوق أيضا توضيح الكيفية التي يعتزم بها ضمان تركيز التوسع في العمليات غير السيادية بصورة استراتيجية في السياقات الأكثر احتياجا، حيث يكون تنفيذ العمليات السيادية أكثر صعوبة، ويمكن بالتالي أن تحقق المشاركة في العمليات غير السيادية إضافية أعلى. توضيح المفاضلات والتخفيف من المخاطر. في الختام، نود أن نفهم، وفقا لتقييم الصندوق نفسه، ما هي أبرز المفاضلات التي قد تنشأ عن هذا التوسع، بما في ذلك مصادر المنح الإضافية التي يمكن اللجوء إليها لتخفيف المخاطر، إذا لزم الأمر. كما نشجع الصندوق على توضيح كيفية اعتزاه الاستفادة من الدروس المستخلصة من العمليات الممولة من الصندوق الاستثماري للقطاع الخاص، وكذلك من البرامج السيادية، وذلك للحد من المخاطر وتحسين كفاءة تنفيذ العمليات غير السيادية المستقبلية. 3- فيما يتعلق بمؤشرات إطار إدارة النتائج نتائج العمليات غير السيادية. نلاحظ أن المؤشر 3-1-9، الذي كان في المسودة السابقة يتتبع جودة تصميم العمليات غير السيادية، قد حُذف من النسخة الحالية. ونحن نؤيد هذا الخيار: حيث نرى أن الحفاظ على مرونة إطار إدارة النتائج وتركيزه على ما هو أهم هو النهج الصحيح، فضلا عن أن جودة تصميم العمليات غير السيادية تستفيد بالفعل من إشراف المجلس المنتظم من خلال الموافقة على المشروعات. كما نجدد تقديرنا للمؤشر 3-4-2 بشأن تعبئة الديون الخاصة،	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
وتتفق الإدارة مع سويسرا على ضرورة تقييم حصائل التغذية على مستوى الأسرة المعيشية. ويجري قياس الأثر التغذوي المرتبط بالمؤشر 2-1-6 من خلال تقييمات الأثر باستخدام دليل التنوع الغذائي على المستوى الأسري. وقد أُعيدت معايرة الهدف الخاص بالمؤشر 2-1-6 استنادا إلى أدلة مستمدة من 58 تقييما للأثر بحيث يعكس مدى الوصول الفعلي للحافطة فيما يتعلق بهذه الحصيلة. ومع نضوج هذه المشروعات المراعية للتغذية، من المتوقع أن تزداد مساهمتها في حصائل التغذية وضوحا في بيانات النتائج. وفيما يتعلق بإدماج الشباب، ستُصنّف المؤشرات ذات الصلة بحسب العمر عند توفر بيانات كافية. وبالنسبة للمؤشرات العامة المتعلقة بمدى الوصول والعمالة، يكون التصنيف بحسب العمر إلزاميا.	والذي لا يزال مفيدا لمتتبع أداء الصندوق بوصفه محفزا لرأس المال الخاص. ومع ذلك، نلاحظ أن إطار إدارة النتائج الحالي لا يتضمن مقياسا لنتائج العمليات غير السيادية بعد التنفيذ. ونلتزم من الصندوق اقتراح مؤشر بديل يوفر معلومات مفيدة ويكون فعالا من حيث التتبع - بما يتيح للمجلس تكوين رؤية بشأن كيفية أداء العمليات غير السيادية بعد تنفيذها، وليس فقط بشأن كيفية تصميمها وتعبئتها. تتبع بيانات الحد الأدنى للتنوع الغذائي للنساء على مستوى الأسرة المعيشية. نرحب بتركيز التقرير على البرمجة المراعية للتغذية. ومع ذلك، فإن مستوى الطموح الوارد في النص لا يضاهي إطار إدارة النتائج المقترح. وفيما يتعلق بالبرمجة المراعية للتغذية، نلاحظ أن النسبة المستهدفة للمؤشر النسبي (3-1-4) لا تزال دون تغيير عن الدورة السابقة. ولذلك، نقترح رفع مستوى هذا الطموح، حيث يكتسب النهج التكاملي زخما، وهو ما تشير إليه النتائج بموجب التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. أما فيما يتعلق بالحصول على الغذاء المغذي (المؤشر 2-1-6)، فنرى أن الهدف لا يزال متواضعا نسبيا. ونود أن نلفت الانتباه إلى أهمية تقييم الصندوق لإمكانية الحصول على الغذاء على مستوى الأسرة المعيشية، لا على مستوى السوق فحسب، وإلا فلن يكون لها قيمة كبديل للتغذية. وفيما يتعلق بإدماج الشباب. الشباب في صميم المزاي المعروضة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وهو نهج نرحب به. ولضمان دمج هذا التركيز الاستراتيجي بالكامل في إطار إدارة النتائج، من الأهمية بمكان أن تبلغ جميع المؤشرات ذات الصلة عن بيانات مصنفة لا حسب الجنس فحسب، بل حسب الفئة العمرية أيضا. وهل يمكن أن يوضح الصندوق ما هو مستوى التصنيف المتوقع للمؤشرات الموسومة بـ "قيد التتبع + مصنف"؟ وشكرا	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
تتوجه الإدارة بالشكر إلى الدانمرك على هذه التعليقات وعلى دعمها المستمر للتوجه الاستراتيجي المقترح في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. البيئة التمكينية توافق الإدارة على أهمية الشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص والبيئات التمكينية دعماً للتحويل المستدام للأسواق والتنمية الريفية. ويجري تنسيق الأنشطة المتعلقة بالبيئات التمكينية والتدخلات المتعلقة بالشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص في المقام الأول على المستوى القطري، وهو ما يعكس أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية اللامركزية في الصندوق. وتشارك الأفرقة القطرية والمديرون القطريون بشكل مكثف مع الحكومات والشركاء الإنمائيين لدعم حوار السياسات وجهود الإصلاح حيثما كان ذلك ضرورياً. وعلى مستوى المقر، يحافظ الصندوق على استمرار الحوار مع مجموعة من الشركاء، بمن فيهم منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومجموعة البنك الدولي، لتبادل الخبرات والدروس المستفادة، وتحديد الممارسات الجيدة المتطورة. وسيواصل الصندوق، من خلال نموذجه اللامركزي وشراكاته الاستراتيجية، تعزيز التعاون والتنسيق دعماً لتطوير نظم السوق، ومشاركة القطاع الخاص، وإصلاحات البيئة التمكينية. المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تماشياً مع تعليقات الدول الأعضاء، يسر الإدارة الإشارة إلى رفع مستوى الطموح للهدف عند التصميم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - المؤشر 3-2-1 - من 35 في المائة إلى 40 في المائة. وتعكس هذه الزيادة عند التصميم اعتراف الصندوق برفع مستوى طموحه في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال زيادة حصة العمليات التي ستركز على إدماج النتائج التحويلية. وتتطلب المجالات الشاملة المختلفة نهجاً ومستويات طموح متميزة، بما يعكس أهداف	مسودة تعليقات الدانمرك على التقرير المنقح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ترحب الدانمرك بالتقرير المنقح وتقدر الجهود المبذولة لمراعاة تعليقات وأسئلة الدول الأعضاء في الوثيقة المحدثة. انعكاس أولويات الدانمرك في التقرير يتواءم التركيز الأساسي للصندوق مع أولويات سياسة الدانمرك الإنمائية. فمكافحة الفقر تتطلب إيجاد فرص عمل، ولا سيما للشباب والنساء؛ والتكيف مع المناخ والتحول الأخضر؛ ودعم البلدان المنخفضة الدخل، والمشاركة في البلدان المتأثرة بالنزاعات والهشاشة، فضلاً عن تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك تحسين البيئة التمكينية للتجارة والاستثمار، وتعبئة رأس المال الخاص. ومن الإيجابي أن الصندوق يعمل على تحقيق هذه الأولويات ويعتزم مواصلة ذلك خلال التجديد الرابع عشر لموارده. ويُعتبر التقرير على أنه يتسم بجودة جيدة ويستند إلى الدروس المستفادة من الصندوق، بما في ذلك تقييماته المستقلة وتقاريره بشأن تقييم الأثر. البيئة التمكينية يدرك الصندوق الحاجة إلى إقامة شراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص للمساعدة على تعزيز تحول الأسواق دعماً للتنمية المستدامة بما يعود بالنفع على أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال معالجة التحديات المتعددة التي تواجه سلاسل القيمة الزراعية بطريقة منسقة. ومع ذلك، كان من الممكن أن يتناول التقرير بمزيد من التفصيل الدروس المستخلصة من هذه الشراكات، وأن يقدم توجيهات بشأن كيفية مشاركة الصندوق فيها للمساعدة على تحسين بيئة الأعمال الزراعية (التمكينية).	الدانمرك

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
ومسارات كل منها لتحقيق الأثر. ونظرا للدور المحوري الذي تؤديه المرأة في الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية والعمالة والقدرة على الصمود، فإن رفع هذا الهدف أمر حاسم لتحقيق الأهداف الأوسع نطاقا للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. كما تشير أهداف التصميم إلى حجم الطلب: فهي تعكس الأولويات التي تحددتها البلدان المقترضة وتدمجها في عملياتها. وقد عمل الصندوق، على مدى دورات متعاقبة لتجديد الموارد، على إدماج مواضيع التعميم بشكل متزايد في تصميم المشروعات، وبأتي رفع الهدف المتعلق بالمنظور الجنساني استجابة لهذا التوجه. ويستند ذلك إلى خبرة الصندوق وأدائه خلال دورات تجديد الموارد السابقة، مع الإقرار بأن إحداث تغيير تحويلي يتطلب نهجا أكثر تمعنا في التصميم والتنفيذ. وفيما يتعلق بالمؤشر 2-3-10 بشأن المشروعات الريفية التي تحصل على الخدمات، لا يقوم الصندوق حاليا بجمع بيانات مفصلة عن ملكية تلك المشروعات، لكنه سيستمر في بحث الخيارات للقيام بذلك في المستقبل. ونظرا إلى أن النتائج المبلغ عنها في إطار هذا المؤشر خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تعتمد بشكل كبير على المشروعات الجارية، فلن يتسنى الحصول على هذه المعلومات خلال دورة التجديد هذه؛ ومع ذلك، يمكن النظر في هذا الأمر في فترات تجديد الموارد المستقبلية. القطاع الخاص ترحب الإدارة بدعم الدانمرك لتعزيز تعبئة التمويل الخاص وإقرارها بميزة الصندوق النسبية في التحول الريفي والخبرة المتزايدة مع العمليات غير السيادية. وقد نقحت الإدارة السيناريوهات المالية للدلالة على زيادة مستوى الطموح. وفي الوقت نفسه، ينبغي النظر إلى هذا الطموح في سياق ظروف الموارد المتاحة والمفاضلات بين مختلف استخدامات الموارد الأساسية. فمن شأن زيادة حصة الموارد الموجهة إلى العمليات غير السيادية أن تقلل من الموارد المتاحة للالتزامات	وكان يمكن أن يكون التقرير أكثر تحديدا بشأن كيفية قيام الصندوق بتنسيق الأنشطة الرامية إلى تعزيز الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص وتحسين البيئة التمكينية مع المنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف - بما في ذلك من خلال تبادل الدروس المستفادة. وتتيح لامركزية الموظفين تحقيق مثل هذا التعاون والتنسيق على أرض الواقع مع جميع الشركاء، شأنها شأن قدرات هؤلاء الموظفين والمهام المسندة إليهم. فكيف سيضمن الصندوق توافر موظفين لامركزيين لديهم القدرات اللازمة للمشاركة في أعمال الإصلاح التي تساعد على تحفيز استثمارات القطاع الخاص؟ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تشير التقديرات إلى أن سد الفجوات الجنسانية في الإنتاجية الزراعية والأجور يمكن أن يضيف ما يقارب تريليون دولار أمريكي إلى الاقتصاد العالمي، وأن يحد من انعدام الأمن الغذائي لدى 45 مليون شخص، وأن يعزز قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود. ولذلك تدعم الدانمرك إطارا لإدارة النتائج يعزز تحقيق نتائج تحويلية في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وترحب أيضا بتضمين مؤشرات مخصصة تغطي المستويات الثلاثة جميعها. وفيما يتعلق بالهدف المقترح للمؤشر 3-1-4، تفضل الدانمرك زيادته إلى نسبة أعلى من النسبة المقترحة البالغة 35 في المائة، وذلك للتعبير عن المكاسب الاقتصادية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تحققها الأسر الريفية من إدماج المساواة بين الجنسين على نحو أفضل. وقد حقق الصندوق نسبة أعلى خلال التجديد الثاني عشر لموارده (51 في المائة)، وكذلك عند منتصف مدة التجديد الثالث عشر لموارده (42 في المائة). ولذلك نقترح إجراء مقارنة مرجعية مقابل	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
الأخرى الممولة من نفس المصدر، بما في ذلك المنح والتمويل التيسيري للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأخرى ذات الاحتياجات الكبيرة. ولذلك، فإن أي توسيع إضافي لنطاق العمليات غير السيادية يتجاوز ما يرد حاليا في السيناريوهات المنقحة سيتعين موازنته مع الموارد المتاحة ضمن نفس مظلوف تجديد الموارد الذي يُستخدم للبلدان التي تحتاج إلى التمويل التيسيري. القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية ترحب الإدارة بالدعم القوي من الدانمرك للتكيف مع المناخ والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وتوافق على أن القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية ينبغي أن تبقى مدمجة بالكامل في عمل الصندوق في مجال الحد من الفقر والأمن الغذائي والتحول الريفي. وتقدر الإدارة اقتراح الدانمرك بشأن الهدف المتعلق بالتمويل المناخي وتؤكد أن الهدف المتعلق بالتمويل المناخي والبالغ 45 في المائة يمثل الحد الأدنى ضمن برنامج القروض والمنح، ويجري تنبئه باستخدام المنهجية المشتركة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وقد حقق التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق نسبة 49 في المائة مقابل هذا الحد الأدنى، ومن المتوقع أن يواصل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تجاوز هذه النسبة. الفعالية والكفاءة توافق الإدارة على أن الفعالية والكفاءة تظنان مهمتين على نحو خاص في بيئة مالية متزايدة التقييد. وفي هذا الصدد، تقترح الإدارة إعادة إدراج مؤشر تكميلي محسن ومعدل للكفاءة في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وهو مؤشر كان مستخدما حتى إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسيقيس هذا المؤشر المحسن النفقات الإدارية مقارنة بالرصيد غير المصروف للحافطة الجارية ومجموع الأصول. ويوفر ذلك منظورا مختلفا للكفاءة المؤسسية، نظرا لأن الموارد التشغيلية لا تدعم الموافقات الجديدة	النتائج المحققة في مجال المساواة بين الجنسين خلال التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ثم مقابل نتائج التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق عندما نتاح المعلومات ذات الصلة. وينبغي تصنيف بيانات المؤشر 2-3-10، "المشروعات الريفية التي تحصل على الخدمات"، في فئتين تضمّان النساء والشباب. القطاع الخاص أصبحت المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر ندرة. وعلينا أن نضمن الاستفادة الكاملة من فرص تعبئة التمويل الخاص لإحداث تحول ريفي مؤثر في المجتمعات المحلية الريفية التي تعاني من نقص الخدمات وسلاسل القيمة. والصندوق في موقع جيد يتيح له تحقيق ذلك. ويتمتع الصندوق بميزة نسبية في مجال التحول الريفي. فبعد إنشاء شعبة مخصصة للقطاع الخاص، واكتساب عدة سنوات من الخبرة في الاستثمارات غير السيادية، وإثبات قدرته على تعبئة رأس المال الخاص - كما في حالة آلية تمويل التكيف مع تغير المناخ في المناطق الريفية في أفريقيا - أصبح الصندوق مستعدا لتوسيع نطاق الاستثمارات في الاقتصادات الريفية من خلال أدواته المالية. واستكمالاً للعمليات السيادية في إطار البرامج القطرية التي تراعى في تصميمها اعتبارات القطاعين العام والخاص، نرى أن الصندوق يستطيع إضافة المزيد من القيمة وتحقيق أثر أكبر إذا رفع مستوى طموحه بشأن استثمارات القطاع الخاص. ونقترح النظر في نماذج لزيادة مخصصات برنامج تمويل القطاع الخاص من النسبة المقترحة التي تتراوح بين 4.5-6 في المائة في السيناريوهات بمقدار نقطتين مؤبنتين أو أكثر، مع الحفاظ على المخصصات الموجهة إلى البلدان المنخفضة الدخل وأفريقيا والبلدان المتأثرة بالزلازل والهشاشة.	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
فحسب، بل أيضا الإشراف على الحافظة الجارية وإدارتها، فضلا عن الأنشطة الأخرى التي عادة ما تقوم بها المؤسسات المالية (إدارة السيولة، وعمليات الاقتراض، وتدابير التخفيف من المخاطر). ولذلك، فإن مجموع الأصول إلى جانب الحافظة النشطة (الرصيد غير المصروف) يوفر مقياسا أكثر شمولاً لحجم نموذج عمل الصندوق بشكل عام. وإذا كان الأعضاء يفضلون، حرصا على ترشيد مؤشرات إطار إدارة النتائج، عدم زيادة العدد الإجمالي للمؤشرات، تقترح الإدارة استخدام المؤشر الجديد (نسبة النفقات التشغيلية الموحدة إلى الأصول الموحدة والأرصدة غير المصروفة من القروض والمنح [بما في ذلك الأموال التي يديرها الصندوق]) بدلا من المؤشر 3-5-1 (نسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمنح [بما في ذلك الأموال التي يديرها الصندوق]). ومن شأن ذلك أن يوفر مقياسا أكثر دلالة على الكفاءة المؤسسية. وعلاوة على ذلك، ومن أجل زيادة الكفاءة، أصبح التحول الرقمي والبيانات والذكاء الاصطناعي تشكل بصورة متزايدة عوامل تمكينية أساسية لعمل الصندوق. وستُعطى الأولوية في عام 2027 للتخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة باستخدام الأدوات الرقمية، إلى جانب تحديث عمليات التوظيف، وتعزيز القدرات الرقمية والبيانية للمؤسسات، وتحسين خدمات التوريد والخدمات الإدارية. وفيما يتعلق بتخطيط القوى العاملة، على سبيل المثال، من المتوقع أن يحقق النهج الاستراتيجي نحو 0.87 مليون دولار أمريكي من الوفورات في عام 2027. وسيوصل الصندوق أيضا تعزيز التعاون مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي لتوسيع نطاق التمويل المشترك وتعبئة الاستثمارات في الاقتصادات الريفية من خلال آليات تقاسم المخاطر والتمويل المختلط؛ والمشاركة الاستراتيجية مع المؤسسات والقطاع الخاص لدفع الابتكار والتمويل التحفيزي؛ والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع	القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية تعتبر الزراعة الذكية مناخيا والقدرة على الصمود في وجه الصدمات المرتبطة بالمناخ أساسيتين لإطعام أعداد متزايدة من سكان العالم وضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل. ويتضح من تنفيذ التجديدين الثاني عشر والثالث عشر لموارد الصندوق أن هناك طلبا متزايدا على العمل المناخي والتمويل المناخي. ففي عام 2025، جرى تصنيف 60 في المائة من إجمالي المشروعات الموافق عليها ضمن التمويل المناخي، وتجاوزت هذه النسبة المستوى المستهدف البالغ 45 في المائة. ويبين ذلك أهمية مراعاة آثار تغير المناخ في البرامج والمشروعات الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية، واتساع نطاق التأييد لهذا التوجه. فالعديد من الإجراءات المناخية عملية ومنطقية - مثل الاستثمار في الري بالطاقة الشمسية الفعال من حيث التكلفة للحماية من مخاطر الجفاف. ونود أن يواصل الصندوق دعم القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية بوصفها جزءا لا يتجزأ من المشروعات والبرامج الرامية إلى تحقيق هدف في الصندوق المتمثلين في الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي. ونقترح أن يُجري الصندوق مقارنة مرجعية للتمويل المناخي في التجديد الرابع عشر لموارده مقابل النتائج المحققة خلال التجديد الثاني عشر لموارده، وكذلك مقابل النتائج المحققة خلال التجديد الثالث عشر عندما تتوفر المعلومات ذات الصلة. الفعالية والكفاءة في وقت تتعرض فيه الميزانيات العامة للضغط، مع ارتفاع مستويات الدين العام بل واستمرار ارتفاعها في غالب الأحيان، بما في ذلك في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يكتسي التركيز على الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة أهمية بالغة.	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، لتنفيذ حلول متكاملة على المستوى القطري.	وتبلغ نسبة التكاليف الإدارية للصندوق 12.5 في المائة، وهي نسبة معقولة مقارنة بمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. وهذا هو أيضا الهدف المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وبالنظر إلى عملية الأمم المتحدة 80 أيضا، نرى أنه ينبغي رفع مستوى الطموحات. ونود أن نفهم الاعتبارات التي تراعيها إدارة الصندوق فيما يتعلق بالحاجة إلى تحقيق الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة - التغيير التنظيمي، وتبسيط الإجراءات، وتفويض صلاحية اتخاذ القرار، وتطبيق الذكاء الاصطناعي، وما إلى ذلك. [1] <u>تقرير تقييم أثر التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق</u>. ويقصد بالقطاع العام الهيئات العامة، وبالقطاع الخاص الشركات والمؤسسات المالية العاملة في مجال سلاسل القيمة الزراعية، وبالمنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة. [2] <u>الموجزات المواضيعية للصندوق – المساواة بين الجنسين، 2026</u>	
تتوجه الإدارة بالشكر إلى النمسا على هذه التعليقات وعلى دعمها المستمر للتوجه الاستراتيجي المقترح في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. القدرة على الصمود ترحب الإدارة بتقدير النمسا لإدراج تعريف الأمم المتحدة للقدرة على الصمود، ومؤشر صحة التربة، وتعزيز التركيز على الأمن المائي. وتوافق الإدارة على أن التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره مرتبطان ارتباطا وثيقا، وأن التخفيف سيظل جزءا مهما من العرض المقدم في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويُحسب الهدف المتعلق بالتمويل المناخي البالغ 45 في المائة باستخدام المنهجية المشتركة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، التي تشمل كل من تمويل التكيف والتخفيف. وبالإضافة إلى ذلك، تظل انبعاثات غازات الدفيئة التي جرى تجنبها أو احتجازها مؤشرا أساسيا في إطار إدارة الننانج، حيث كان من المتوقع أن تولد مشروعات التجديد الثاني عشر لموارد	ترحب النمسا بشكل عام بوثيقة تجديد الموارد المنقحة وتعبّر عن تقديرها المستمر للتوجه الاستراتيجي المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. على صعيد القدرة على الصمود، الصفحة 17 وما بعدها: • نقد إدراج تعريف الأمم المتحدة للقدرة على الصمود، والإشارة الصريحة إلى مؤشر صحة التربة، والفقرة الجديدة المتعلقة بالأمن المائي، باعتبارها تحسينات هامة في الوثيقة. • كما سبق تسليط الضوء عليه خلال الجولة الأولى من المشاورات، نلاحظ أن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق يركّز على التكيف مع المناخ، ويغفل جانبا هاما يتمثل في التخفيف من آثار تغيّر المناخ. ومع أن حافظة مشروعات الصندوق موجهة بطبيعتها نحو التكيف مع المناخ، إلا أننا نؤمن بشدة بضرورة إدراج التخفيف من آثار تغيّر المناخ بشكل مناسب، كما كان الحال في تقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ومن	النمسا

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
الصندوق 133.7 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون خلال 20 عاما. أما الممارسات التي يجري الترويج لها في إطار ركيزة القدرة على الصمود - بما في ذلك الزراعة الحرجية، والتناوب بين الترتيب والتجفيف في إنتاج الأرز، وإدارة الأراضي المستدامة واستعادة النظم الإيكولوجية - فتحقق فوائد تتعلق بالتخفيف إلى جانب حصائل التكيف. ويستترشد كلا البعدين باستراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031. الشراكات فيما يتعلق بمبادلات التعرض للمخاطر، لا يبحث الصندوق هذا الخيار في الوقت الراهن، حيث لا توجد ضغوط فورية على نسب رسمته ناجمة عن مخاطر التركز. ومع ذلك، تواصل الإدارة تقييم مجموعة من نهج إدارة المخاطر التي يمكن أن تعزز الوضع المالي للصندوق، بما في ذلك عمليات استعراض مؤشرات المخاطر الرئيسية، ولا سيما فيما يتعلق بالعمليات غير السيادية؛ ومواصلة الحوار مع وكالات التصنيف الائتماني؛ وإمكانية استخدام نهج التمويل المختلط حيثما كان ذلك مناسباً. السيناريوهات المالية والاستدامة المالية فيما يتعلق بالتوقعات بشأن نسبة رأس المال القابلة للتخصيص الواردة في الشكل 2، تفترض جميع السيناريوهات أن تبقى مستويات تجديد الموارد للتجديد الخامس عشر والسادس عشر لموارد الصندوق دون تغيير مقارنة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. كما تطبق هذه التوقعات معدل نمو سنويا متوسطا ومتحفظا لرأس المال الأولي المتاح يتراوح بين 0.5 في المائة في السيناريو ألف و1 في المائة في السيناريو جيم. وتستند السيناريوهات المقترحة لتجديد الموارد إلى الافتراضات الرئيسية التالية:	الواضح أن التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب. على صعيد الشراكات، الصفحة 34 وما بعدها: • يُعدّ تعميق الشراكات، وتقاسم العمل، والتعاون الوثيق مع الشركاء ذوي الصلة، مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، والاتحاد الأوروبي، والمؤسسات الخيرية، وغيرها، من الأمور الأساسية للتعامل مع بيئة تتسم بندرة الموارد وتزايد الطلب. ونقدّر الإدراج الصريح لاتفاقيات الاعتماد المتبادل، ونودّ تسليط الضوء على أهمية أدوات إدارة المخاطر، مثل مبادلات التعرض للمخاطر. على صعيد السيناريوهات المالية للصندوق واستدامته المالية، الصفحة 43 وما بعدها: • نرحب بإدراج السيناريو المالي ألف-، إلا أن هذا السيناريو يشير إلى انخفاض توقعات نسبة رأس المال القابل للتخصيص في المستقبل (الشكل 2) مقارنة بالسيناريوهات الأخرى. ونظرا لأهمية الاستدامة المالية للصندوق، نرجو توضيح الافتراضات التي تستند عليها هذه التوقعات. وما هي الافتراضات/الآثار المترتبة على التجديدين الخامس عشر والسادس عشر لموارد الصندوق؟ • نقدّر التوضيح الذي ينص على أنه "... سيجري تخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا". ونرى أن إحدى المزايا النسبية للصندوق تكمن بوضوح في تركيزه على أشد السكان فقرا وضعفا في المناطق الريفية النائية. وبالإضافة لذلك، من المطمئن أن "يستمر تدفق 85 في المائة من	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
(أ) جرى تحديث قائمة الموازنة المستخدمة في التوقعات المالية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025؛ (ب) من المتوقع تحصيل التعهدات الإضافية، وقروض الشركاء الميسرة والمساهمات المناخية الإضافية الأساسية بالكامل، كما هو موضح في الجدول 1؛ (ج) تُحصَل المبالغ المسددة للقروض المستحقة بالكامل وفقا لجداول الاستهلاك التعاقدية؛ (د) يُفترض أن تظل النفقات التشغيلية مستقرة ثابتة بالقيمة الاسمية عند المستوى المتوقع لعام 2027، مع زيادة بنسبة تقارب 2 في المائة مقارنة بالعام السابق؛ (هـ) يُستهدف أن يبلغ احتياطي ضغوط السيولة فوق الحد الأدنى لمتطلبات السيولة نسبة 10 في المائة، مما يرفع نسبة الحد الأدنى لمتطلبات السيولة إلى نحو 110 في المائة على المدى الطويل ويخفضها تدريجيا من المستويات الحالية خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. قياس الأثر وإطار إدارة النتائج يَعرض تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق الأداء المحقق في ضوء إطار إدارة النتائج المتفق عليه مع الدول الأعضاء لكل فترة من فترات تجديد الموارد. ويغطي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الفترة من عام 2028 إلى عام 2030. وسيجري الإبلاغ عن التقدم المحرز في مؤشرات إطار إدارة النتائج بشكل مستمر من خلال لوحة معلومات إطار إدارة النتائج، وسنويا من خلال إصدارات أعوام 2029 و2030 و2031 من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق (التي تُقدم في دورة المجلس التنفيذي التي تُعقد في سبتمبر/أيلول من كل عام). وسيقدم تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2031 النتائج النهائية لإطار إدارة النتائج فيما	إجمالي موارد برنامج القروض والمنح إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ولا يزال الصندوق يقدم تمويلا بشروط تيسيرية للغاية، عند مستويات تماثل أو تتجاوز مستويات صناديق إنمائية أخرى". على صعيد قياس الأثر وإطار إدارة النتائج، الصفحة 51 وما بعدها: - يُعتبر قياس الأثر والإطار المتين لإدارة النتائج عنصرين أساسيين. ومع تقديرنا للتوضيحات الواردة في الفصل السابع، نتساءل كيف "سيكون تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق النهائي الصادر خلال فترة تجديد الموارد بمثابة تقرير إنجاز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق". ونرجو توضيح ذلك وإدراج جداول زمنية واضحة لإصدار تقرير إنجاز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ومناقشته في المجلس التنفيذي. - نُقدّر إدراج الإشارة الصريحة إلى استعراض منتصف المدة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. - يرجى توضيح الأساس المنطقي للتغييرات المقترحة على تعاريف المؤشرين 2-2-2 الفعالية (الصفحة 73) و2-2-7 إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغيّر المناخ (الصفحة 74).	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
يتعلق بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك بيانات الأثر المتاحة المتعلقة بفترة تجديد الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، سيتضمن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2031 ملحقاً مخصصاً للإبلاغ عن تنفيذ التزامات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ونظراً للعلاقة الوثيقة بين الالتزامات ومؤشرات إطار إدارة النتائج، وبما يتسق مع توجيهات الهيئة الرئاسية لتجنب ازدواجية الإبلاغ، فإن تقديم العنصرين معاً في تقرير الفعالية الإنمائية النهائي سيوفر لمحة عامة شاملة على الإجراءات المتخذة والنتائج التي تحققت خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. كما سيجري الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات من خلال استعراض منتصف المدة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق في عام 2029، إلى جانب النتائج الأولية لإطار إدارة النتائج. وفيما يتعلق بالمؤشرين 2-2-2 (الفعالية) و2-2-7 (إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغيّر المناخ)، تهدف التتقيقات المقترحة للتعريف إلى ضمان المواءمة الكاملة مع دليل التقييم في الصندوق، حيث ستستخدم تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق للإبلاغ عن هذه المؤشرات خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.		
تتوجه الإدارة بالشكر إلى ألمانيا على هذه التعليقات وعلى مشاركتها المستمرة في عملية المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. القطاع الخاص والعمليات غير السيادية ترحب الإدارة بإقرار ألمانيا بزيادة التركيز على مشاركة القطاع الخاص في جميع سيناريوهات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ودعمها لمواصلة تعزيز دور العمليات غير السيادية في دفع عجلة التحول الريفي. وقد نفتحت الإدارة السيناريوهات المالية للدلالة على زيادة مستوى الطموح. وفي الوقت نفسه، ينبغي النظر إلى هذا الطموح في سياق مظروف الموارد المتاحة والمفاضلات بين	تتوجه ألمانيا بالشكر إلى الصندوق على تنقيح تقرير التجديد الرابع عشر لموارد وترحب بفرصة تقديم المزيد من المدخلات. ونشارككم فيما يلي بعض التعليقات والأسئلة. القطاع الخاص/العمليات غير السيادية يظل تعزيز مشاركة القطاع الخاص إحدى الأولويات الاستراتيجية لألمانيا في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ونحن نرحب بالتتقيقات التي أدخلت على تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ونقدّر ما نراه من زيادة في مشاركة القطاع الخاص في جميع السيناريوهات، سواء فيما يتصل ببرنامج	ألمانيا

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
مختلف استخدامات الموارد الأساسية. فمن شأن زيادة حصة الموارد الموجهة إلى العمليات غير السيادية أن تقلل من الموارد المتاحة للالتزامات الأخرى الممولة من نفس المصدر، بما في ذلك المنح والتمويل التيسيري للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأخرى ذات الاحتياجات الكبيرة. ولذلك، فإن أي توسيع إضافي لنطاق العمليات غير السيادية يتجاوز ما يرد حاليا في السيناريوهات المنقحة سيتعين موازنته مع الموارد المتاحة ضمن نفس مظروف تجديد الموارد الذي يُستخدم للبلدان التي تحتاج إلى التمويل التيسيري. المهمة الإنمائية والأثر يظل الصندوق ملتزما بشدة بالمشاركة في البلدان المنخفضة الدخل، حيث يُتوقع أن توجه 100 في المائة من الموارد الأساسية إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وعلاوة على ذلك، ينعكس التزام الصندوق تجاه البلدان المنخفضة الدخل في عدة التزامات تتعلق بتخصيص الموارد في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وتتعرّز الموارد الموجهة للبلدان المنخفضة الدخل والأوضاع الهشة أكثر فأكثر من خلال الالتزامات بتخصيص ما لا يقل عن 60 في المائة من الموارد الأساسية لأفريقيا و55 في المائة على الأقل لأفريقيا جنوب الصحراء، حيث إن جزءا كبيرا من البلدان في هذه المناطق إما بلدان منخفضة الدخل أو بلدان متأثرة بالهشاشة. التغذية والمنظور الجنساني فيما يتعلق بالتغذية، جرت إعادة معايرة الهدف المتعلق بالأشخاص الذين تحسن حصولهم على الأغذية المغذية استنادا إلى أدلة من 58 تقييما للأثر لضمان أن يعكس النطاق الفعلي للحافظة في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، يبقى الهدف للمشروعات المراعية للتغذية عند 60 في المائة، ولكن وفقا لمعيار أكثر صرامة يستلزم إدراج التغذية في نظرية التغيير لكل مشروع. ولذلك، يُعبر عن الطموح	تمويل القطاع الخاص أو مرفق تخفيف المخاطر. ومع ذلك، ترى ألمانيا أن مستوى الطموح يمكن أن يكون أعلى. ولا تزال حافظة العمليات غير السيادية في الصندوق صغيرة جدا مقارنة بحافظته السيادية، ونود أن تُستكشف بشكل أوسع إمكانات نموها. وعلى وجه الخصوص، نرحب بأن تكون حصة برنامج القروض والمنح المخصصة للعمليات غير السيادية متنسقة في جميع السيناريوهات لترسخ بشكل منهجي ضمن التوقعات الاستراتيجية للصندوق (أي 6 في المائة كما في السيناريو جيم)، بصرف النظر عن مستويات تجديد الموارد. ولضمان ألا تؤدي أهداف تعبئة رأس المال الخاص إلى خلق حوافز خاطئة للاستثمار في السياقات المنخفضة المخاطر، تواصل ألمانيا تشجيع اتباع نهج أكثر تمايزا تجاه إدارة المخاطر والإقبال الأكبر على المخاطر. ويجب النظر بشكل مشترك في تعبئة رأس المال الخاص وزيادة الأثر الإنمائي. وفي السياقات الهشة، ينبغي أن نكون مستعدين لقبول المزيد من المخاطر عندما يتيح لنا ذلك تحقيق أثر إنمائي أكبر. ونحن مقتنعون بأن هناك مجالا أوسع يمكن الاستفادة منه دون أن يشكل ذلك عبئا على تصنيف الصندوق. وفيما يتعلق بالرصد والإبلاغ، لا نزال نرى أن الأهداف الكمية وإضافة مؤشر طموح وموجه نحو تحقيق الأثر ستكون مهمة لتعزيز المساءلة، وتحفيز نمو الحافظة وتتبع التقدم المحرز نحو تعبئة المزيد من الاستثمارات الخاصة من أجل التنمية الريفية. المهمة الإنمائية/الأثر ندرك التحديات التي ترافق الاستثمار في البلدان المنخفضة الدخل فيما يتعلق بالتعقيد، والقدرة الاستيعابية ومستويات الديون. وفي الوقت نفسه، وفي ضوء المهمة الإنمائية للصندوق، نود أن نشجع الصندوق على مواصلة التركيز على	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من خلال جودة وعمق إدماج التغذية، المدعوم بخطة العمل بشأن التغذية للفترة 2026-2031. ومن المتوقع أن تحقق المشروعات المراعية للتغذية المصممة في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق زيادة في الأثر المتعلق بالتغذية في الدورات التالية. وتماشيا مع تعليقات الدول الأعضاء، يسر الإدارة الإشارة إلى رفع مستوى الطموح للهدف عند التصميم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - المؤشر 3-1-2 - من 35 في المائة إلى 40 في المائة. وتعكس هذه الزيادة عند التصميم اعتراف الصندوق برفع مستوى طموحه في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال زيادة حصة العمليات التي ستركز على إدماج النتائج التحويلية. وتتطلب المجالات الشاملة المختلفة نهجا ومستويات طموح متميزة، بما يعكس أهداف ومسارات كل منها لتحقيق الأثر. ونظرا للدور المحوري الذي تؤديه المرأة في الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية والعمالة والقدرة على الصمود، فإن رفع هذا الهدف أمر حاسم لتحقيق الأهداف الأوسع نطاقا للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. كما تشير أهداف التصميم إلى حجم الطلب: فهي تعكس الأولويات التي تحددها البلدان المقترضة وتدمجها في عملياتها. وقد عمل الصندوق، على مدى دورات متعاقبة لتجديد الموارد، على إدماج مواضيع التعميم بشكل متزايد في تصميم المشروعات، وبأني رفع الهدف المتعلق بالمنظور الجنساني استجابة لهذا التوجه. ويستند ذلك إلى خبرة الصندوق وأدائه خلال دورات تجديد الموارد السابقة، مع الإقرار بأن إحداث تغيير تحويلي يتطلب نهجا أكثر تعمدا في التصميم والتنفيذ.	هذه البلدان التي تشهد أعلى مستويات الاحتياجات. وينبغي أن ينعكس ذلك في جميع السيناريوهات المالية من حيث تخصيص الموارد للبلدان المنخفضة الدخل وشروط الإقراض. ونشجع أيضا أن يتناول تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بمزيد من التفصيل المفاضلة بين التيسيرية والحجم. ونشجع الصندوق على توسيع الخيارات والجهود الإضافية التي ستبذل لمواجهة التحديات المذكورة في التقرير من أجل تعزيز تركيز البلدان المنخفضة الدخل في المستقبل، بما في ذلك بناء القدرات وتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. التغذية/المنظور الجنساني نرحب بالانتقال من تعميم المواضيع الشاملة مثل التغذية والمنظور الجنساني إلى إدماجها في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ومع ذلك، فإننا نشجع الصندوق على رفع مستوى طموحه في كلا الجانبين. وفيما يتعلق بالتغذية، نقترح أهدافا أكثر طموحا في إطار النتائج. وفيما يتعلق بالمنظور الجنساني، نود الحصول على توضيح لسبب بقاء هدف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق عند 35 في المائة على الرغم من خط الأساس القوي للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والبالغ 51 في المائة (المؤشر 3-1-2)، ونشجع الصندوق على النظر في هدف أعلى يعكس بشكل أفضل الأداء السابق ومركزية المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في مهمة الصندوق.	
تتوجه الإدارة بالشكر إلى كندا على هذه التعليقات وعلى دعمها المستمر للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. السيناريوهات المالية وأهلية الحصول على المنح	تتوجه كندا بالشكر إلى إدارة الصندوق على الجهود الكبيرة التي بُذلت لتعزيز مسودة هذا التقرير الأخير. ونعرب عن تقديرنا للجهود المتواصلة الرامية إلى زيادة التركيز الاستراتيجي للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وتعزيز إطار النتائج، وتحسين مواءمة الطموح مع واقع التنفيذ.	كندا

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
فيما يتعلق بأهلية الحصول على المنح، تراعي الافتراضات التي تقوم عليها السيناريوهات المالية ما يلي: حالة المديونية الحرجة الحالية للبلدان المقترضة؛ والتغيرات المتوقعة في تصنيف البلدان بين فئتي البلدان المؤهلة للحصول على قروض المؤسسة الدولية للتنمية فقط وبلدان الفجوة/البلدان المختلطة في المؤسسة الدولية للتنمية؛ ومسارات المديونية الحرجة المتوقعة بناء على أحدث مشاورات المادة الرابعة وتقييمات القدرة على تحمل الديون التي أجراها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومع انتقال البلدان من فئات البلدان المؤهلة للحصول على قروض المؤسسة الدولية للتنمية فقط وبلدان الفجوة/البلدان المختلطة في المؤسسة الدولية للتنمية، فهي لم تعد مؤهلة للحصول على المنح، وذلك بما يتماشى مع النهج المعتمد عبر نوافذ التمويل التيسيري للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية. وفي جميع سيناريوهات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، تظل الموارد التيسيرية مركزة بقوة على البلدان ذات الاحتياجات الأكبر؛ وسيستمر توجيه 100 في المائة من الموارد الأساسية بالكامل إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. التدخلات المجمعة تستند زيادة التركيز على التدخلات الأعمق والأكثر تكاملاً إلى الأدلة. وتشير نتائج تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى أنه، رغم أن عدد الأشخاص الذين جرى الوصول إليهم كان أقل مما كان متوقعا في البداية، فإن الأثر المحقق كان أعمق. ولذلك، يركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بشكل أكبر على التدخلات المتكاملة التي تعزز القدرة على الصمود، والعمالة، والمشاركة في السوق، ومشاركة القطاع الخاص. وستتمكن الدول الأعضاء من تتبع تطور هذه النتائج من خلال تقارير تقييم الأثر المستقبلية والإبلاغ السنوي وفقا لإطار إدارة النتائج.	وتسلط التعليقات الواردة أدناه الضوء على عدة مجالات تدعم فيها كندا توجهات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك التكيف مع المناخ، والقدرة على الصمود، والمساواة بين الجنسين، والهشاشة، ونهج التمويل في ظل السيناريو ألف -. ونرجو الحصول على توضيحات إضافية في أربعة مجالات: المزيد من الوضوح بشأن استدامة المنح، وقياس أثر التدخلات المجمعة، وتوفير الموارد وقياس أثر العمليات غير السيادية، وتفعيل أهداف التغذية. (1) التكيف مع المناخ والقدرة على الصمود أولا، تدعم كندا بقوة الدور القيادي المستمر الذي يضطلع به الصندوق في مجال التكيف مع المناخ والقدرة على الصمود، وبصفتها أحد المساهمين الرئيسيين في حافظة تمويل المناخ في الصندوق، فإنها تولي أهمية بالغة للحفاظ على هذا المستوى من الطموح في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ونرحب بالإدماج القوي للقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي في جميع جوانب الإطار، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بحصائل القدرة على الصمود، واعتماد ممارسات مستدامة بيئيا ومراعية للتنوع البيولوجي وقادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والأراضي الخاضعة للإدارة المستدامة، وانبعاثات غازات الدفيئة. كما نعرب عن تقديرنا للتركيز الجديد على الأمن المائي. وستبقى المؤشرات الواضحة والقابلة للقياس في مجالات المناخ، والتنوع البيولوجي، والقدرة على الصمود أساسية لإظهار النتائج وتحقيق المساءلة في السنوات القادمة. (2) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ثانيا، نرحب بكندا بالتزام الصندوق المستمر بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالنظر إلى أنهما يشكّلان دافعا أساسيا للفعالية الإنمائية. ونرحب خصوصا بالاستمرار في استخدام المؤشرات المتعلقة بالمنظور الجنساني في "إطار إدارة	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
مشاركة القطاع الخاص والعمليات غير السيادية تُعَدّ الموارد الأساسية ذات أهمية حاسمة للتوسع المدروس في برنامج العمليات غير السيادية في الصندوق. فهي تشكل الأساس لقدرة الصندوق على الاقتراض، والأهم من ذلك، تتيح تعزيز إزالة المخاطر، مما يسمح للصندوق بتوسيع نطاق عملياته غير السيادية لتشمل البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وكذلك المعاملات التي تتطوي على ملامح مخاطر أعلى والتي يتعذر لولا ذلك إدراجها في قائمة الموازنة. ولذلك، فإن موارد المنح ضمن التمويل الأساسي للصندوق تكتسب أهمية خاصة لدعم التمويل التيسيري وتمكين برنامج تمويل القطاع الخاص من العمل في الأسواق الأعلى مخاطرة والأشدّ تحدياً. وسيعتمد التوسع المزمع للعمليات غير السيادية على هذا المزيج من الاقتراض، وآليات إزالة المخاطر، وحساب أمانة القطاع الخاص، مما يتيح توسيع نطاق البرنامج بصورة مدروسة، بما يتماشى مع مستوى الإقبال على المخاطر في الصندوق والموارد المتاحة. ويمكن للموارد التكميلية أن توفر مرونة إضافية وأن توسع نطاق الفرص التي يستطيع الصندوق الاستفادة منها، لكنها لا تشكل الأساس الجوهري للنمو المزمع لحافطة العمليات غير السيادية. وفيما يتعلق بقياس النتائج، من المتوقع وضع الصيغة النهائية للإطار المنقح لنتائج وأثر العمليات غير السيادية في أوائل عام 2027، وستجري مشاركته لاحقاً مع الدول الأعضاء. وفي المستقبل، من المتوقع تقييم جميع العمليات غير السيادية والإبلاغ عنها بناء على هذا الإطار المنقح، مما يوفر نهجاً أكثر اتساقاً لقياس النتائج في الحافطة. وبالنظر إلى أن العديد من العمليات غير السيادية الجارية صُممت ضمن الإطار السابق، يخطط الصندوق لإجراء إعادة تحديث، حيثما أمكن، لمواءمة تلك العمليات مع الإطار المنقح وتيسير الانتقال السلس. كما سيعزز الإطار المنقح المواءمة مع إطار إدارة النتائج المؤسسية في الصندوق من خلال إدماج المؤشرات الأساسية ذات الصلة.	النتائج"، وندعم الجهود المبذولة لضمان أن يظل التمكين الاقتصادي للمرأة، ومشاركتها في اتخاذ القرار، وحصولها على الفرص، ومشاركتها، أموراً واضحة وقابلة للقياس والمساءلة في الحافطة بأكملها. كما ندعم نهج الصندوق المتكامل للإدماج، ونؤكد في الوقت ذاته على أهمية الحفاظ على تتبع واضح وصريح لحصائل المساواة بين الجنسين ضمن هذا الإطار. (3) الهشاشة تدرك كندا أهمية دعم البلدان المتأثرة بالهشاشة والنزاعات، لكنها تشير إلى أن هذه السياقات تمثل أيضاً بعضاً من أكبر التحديات التي تواجه أثر التنمية المستدامة. وسلطت التقييمات الأخيرة الضوء على زيادة التكاليف، والمخاطر التشغيلية ومعوقات التنفيذ المرتبطة بالعمل في الأوضاع الهشة. • مع بدء تنفيذ التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، نشجع على مواصلة الواقعية والانضباط في تحديد أماكن وكيفية مشاركة الصندوق، بما في ذلك من خلال تصميم مشروعات أبسط، وتشخيصات مسبقة دقيقة، ومراعاة واضحة للقيمة مقابل المال والحصائل الإنمائية المتوقعة. • كما نُقدّر الإشارة المستمرة إلى ضرورة التعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، استناداً إلى المخطط العام للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وذلك بهدف الحد من الازدواجية، والاستفادة من المزايا النسبية، وضمان تقديم التدخلات من قبل المؤسسة الأنسب لتحقيق نتائج مستدامة. (4) السيناريوهات المالية وأهلية الحصول على المنح تقدّر كندا إدراج السيناريو ألف - الذي يقَدّم نهجاً محكماً ومسؤولاً مالياً لضمان استدامة الأثر الإنمائي في بيئة مأنحة تنسم بمحدودية الموارد. ونرحب بجهود الصندوق الرامية إلى الحفاظ على برنامج قوي للقروض والمنح من خلال	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
التغذية سُتعزيز القدرة على تحقيق حصائل التغذية من خلال خطة العمل بشأن التغذية للفترة 2026-2031، والتي تتضمن تدابير مخصصة لبناء القدرات لدى الأفرقة القطرية. ويُستكمل ذلك بالتدريب الذي يقدمه فريق التعميم في مرحلة تصميم المشروع للأفرقة القطرية والاستشاريين، بالإضافة إلى أكاديمية وحدة إدارة المشروعات وبرنامج الرصد والتقييم الريفيين لموظفي المشروع. كما يعمل نموذج اللامركزية في الصندوق على دعم التنفيذ من خلال وضع الأفرقة التقنية الإقليمية أقرب إلى البرامج القطرية وتعزيز دور المسؤولين التقنيين الإقليميين في تصميم المشروعات. وبالإضافة إلى ذلك، يطلق الصندوق برنامج تدريب جديد لوحدات إدارة المشروعات والموظفين اللامركزيين، سيتضمن توجيهات بشأن الروابط بين نظم الإنتاج القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية وحصائل التغذية. ويجري تعزيز أهداف التغذية في الركائز الاستراتيجية الثلاث جميعها بدلا من الاعتماد على نوع واحد من التدخل. ومن خلال الأسواق، يعمل الصندوق على تعزيز سلاسل القيمة التي تزيد من توافر الأغذية المتنوعة والمغذية وتجعلها في متناول الجميع، ويربط المنتجين بنظم التوريد العامة مثل برامج الوجبات المدرسية. ومن خلال مسارات العمالة والدخل، يعزز الصندوق قدرة الأسر المعيشية على الوصول إلى الأغذية المغذية. ومن خلال تدخلات القدرة على الصمود، يساعد الصندوق على حماية إنتاج الغذاء والأنماط الغذائية خلال فترات الضغوط والصدمات. ويُدمج التمكين الاقتصادي للمرأة، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بنتائج تغذية الأسر المعيشية، في جميع المسارات الثلاثة. وجرت إعادة معايرة الهدف المتعلق بالأشخاص الذين تحسن حصولهم على الأغذية المغذية استنادا إلى أدلة من 58 تقييما للأثر لضمان أن يعكس النطاق الفعلي للحافظة فيما يتعلق بهذه النتيجة. ومع نضوج هذه المشروعات المراعية	الاستخدام الأمثل والحصيف لرأس المال، والتركيز في الوقت ذاته على الاستدامة المالية الطويلة الأجل وتوفير موارد ميسرة للبلدان الأشد احتياجا. - وفي هذا الصدد، نرحب بمزيد من الشفافية بشأن الافتراضات التي تستند إليها توقعات استدامة المنح في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك مدى اعتماد هذه التوقعات على التغييرات في معايير أهلية الحصول على المنح وانخفاض عدد البلدان المؤهلة للحصول عليها. - كيف سيضمن هذا النهج استمرار قدرة المقترضين على تحمل الكلفة بالتوازي مع حماية الموارد بالنسبة إلى البلدان التي تواجه أعلى مستويات الضعف والمديونية الحرجة؟ (5) التدخلات المجمعة تدرك كندا أهمية تركيز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على التدخلات المجمعة وتحولها نحو تعزيز نظم الأسواق في سلاسل القيمة بأكملها، بدلا من التركيز على الوصول إلى الأسواق فقط. وفي حين يقدم التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أساسا منطقيا مقنعا لإعطاء الأولوية للتدخلات الأعمق والأكثر تكاملا، لا يبدو أن إطار إدارة النتائج يُظهر تحسينات مماثلة في معظم الأهداف الرئيسية للأثر الإنمائي. وفي الواقع، فإن الأهداف المتعلقة بعدد المستفيدين في مجالات الدخل، والإنتاج، والوصول إلى الأسواق، والقدرة على الصمود، والأمن الغذائي وتمكين المرأة أقل مما كانت عليه في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. - لذلك، نرحب كندا بتوضيح أدق لكيفية الموازنة بين المكاسب المتوقعة من حيث عمق الأثر وجودته واستدامته وتقلص نطاق الوصول. وكيف	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
للتغذية، ينبغي أن تصبح مساهمتها في حصائل التغذية أكثر وضوحا في بيانات النتائج. وأضيفت إلى التقرير إشارة إلى مسارات التغذية.	ستتمكن الدول الأعضاء من تقييم النجاح في إطار هذا النموذج التشغيلي المعدل؟ (6) مشاركة القطاع الخاص والعمليات غير السيادية تدعم كندا أيضا مشاركة القطاع الخاص والعمليات غير السيادية باعتبارها أدوات وعوامل تمكينية هامة لتوسيع النطاق وتحقيق الأثر. ويُعدّ التوسع التدريجي المقترح لمظروف العمليات غير السيادية في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق خطوة تالية مدروسة. • إلى أي مدى يعتمد النمو المقرر لحافطة العمليات غير السيادية على موارد المنح الإضافية المدعومة من الجهات المانحة لتمويل المرافق خارج قائمة الموازنة وآليات تقاسم المخاطر؟ • تشير مسودة التقرير إلى أن أداء العمليات غير السيادية سيُقاس من خلال إطار جديد لنتائج العمليات غير السيادية وأثرها، مع الاعتراف بأن المؤشرات التقليدية على مستوى المشروع لا تعكس أداءها بشكل كاف. متى سيتمكن للدول الأعضاء استعراض هذا الإطار، وهل ستُقيّم جميع العمليات غير السيادية والإبلاغ عنها من خلاله، أم سيستمر إدراج بعض نتائجها في إطار إدارة نتائج التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق؟ (7) التغذية أخيرا، ترحب كندا بتعزيز مكانة التغذية ضمن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وتدعم بقوة الانتقال من تعميمها إلى إدماجها بشكل مقصود في البرامج القطرية. ونشجع التركيز على النهج المراعية للتغذية، وتحسين فرص الوصول إلى الأغذية المغذية، وإدراج مؤشرات متعلقة بالتغذية في إطار النتائج.	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
	• في ظل التحسين المستمر للإطار، كيف سيبني الصندوق القدرات التشغيلية والخبرات اللازمة لتحقيق حصائل تغذية متسقة عبر حافظته؟ وكيف سيجري تحقيق أهداف التغذية من خلال مجموعة من التدخلات؟	
تتوجه الولايات المتحدة بالشكر إلى الولايات المتحدة على هذه التعليقات وعلى مشاركتها المستمرة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وفيما يتعلق بالإشارات إلى الصدمات المناخية، جرى استعراض التقرير وتعديله حيثما كان ذلك مناسباً لضمان الاتساق مع التأطير الأوسع المبين في الفقرة 62. وفيما يتعلق بإدماج المواضيع الشاملة، توافق الإدارة على أن يستند اختيار البرامج إلى الطلب والسياق والأولويات على المستوى القطري. وقد أدرج في التقرير نص إضافي لتوضيح أن التكامل يتم من خلال البرامج القطرية ويستند إلى الاحتياجات والفرص والقيود الخاصة بكل بلد. وفيما يتعلق بالعمالة الريفية، ترحب الإدارة بالاقترح وقد عدلت النص ذي الصلة ليعكس على نحو أفضل أهمية معالجة العوائق الهيكلية التي تحول دون إتاحة الفرص لجميع السكان الريفيين، بما في ذلك الشباب والنساء والمجموعات المهمشة. وتحيط الإدارة علماً بالتعليق الخاص بالتحويلات المالية. فالصندوق لا يسعى إلى التأثير على حجم تدفقات التحويلات المالية أو اتجاهها. والغرض من هذه الإشارة هو الإقرار بالدور الذي يمكن أن تؤديه النظم المالية الريفية الأقوى في تمكين توجيه التحويلات المالية، عند استلامها، نحو استخدامات منتجة تدعم المؤسسات المحلية والقدرة على الصمود. ولذلك، عُدلت الصياغة المنقحة في التقرير لتوضيح المجالات التي يستطيع الصندوق أن يقدم فيها الدعم، ولا سيما من خلال تعزيز النظم المالية الريفية وقدرتها على دعم الاستخدام المنتج للتحويلات المالية. وتوصي الإدارة بالإبقاء على هذه الإشارة بصيغتها المعدلة.	تتوجه الولايات المتحدة بالشكر إلى إدارة الصندوق على المسودة الجديدة وتُقدم التعليقات التالية: تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على النحو الموضح في الفقرة 59، تواجه البلدان أنواعاً عديدة من الصدمات، منها الصدمات المناخية، والاقتصادية، والصدمات المتعلقة بالهشاشة، والصدمات المؤسسية. ومع ذلك، ترد في الموجز التنفيذي وفي كامل التقرير إشارات عديدة إلى عبارة "الصدمات المناخية" التي لا تعكس أو تعبر عن المقصود الكامل من الفقرة 59. ونظراً إلى أن الصدمات المناخية تمثل نوعاً واحداً فقط من بين أنواع عديدة من الصدمات التي تواجهها البلدان، ينبغي تغيير هذه الإشارات في كامل الوثيقة إلى "صدمات"، لتعكس على نحو أكثر ملاءمة وشمولاً جميع أنواع الصدمات التي تواجهها البلدان، كما هو مبين في الفقرة 59. الانتقال من التعميم إلى التكامل (الفقرات 25-28) على الرغم من إشارة الفقرة 28 إلى السياقات والأولويات الوطنية في البرامج القطرية، لا يوضح هذا القسم بما يكفي أن احتياجات البلدان هي التي توجه دمج الأولويات المواضيعية في تلك البرامج. وينبغي بيان ذلك صراحة في القسم بأكمله. أسس توسيع نطاق العمالة الريفية (الفقرة 51) ينبغي إعادة صياغة هذه الفقرة بحيث تركز على خفض العوائق الهيكلية التي تحول دون تكافؤ الفرص للجميع، بما يشمل الشباب والنساء والمجموعات المهمشة. فهذا يعكس بصورة أفضل عمل الصندوق الذي يسعى إلى تحقيق آثار واسعة النطاق	الولايات المتحدة الأمريكية

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
وفيما يتعلق بالقدرة على الصمود والنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، تُفح التقرير لضمان أن تظل الإشارات مركزة على الأنشطة ذات الصلة المباشرة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ولتوضيح أن مشاركة الصندوق في السياقات الهشة لا تزال ضمن نطاق مهمته وميزته النسبية. وفيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، توافق الإدارة على أن هذه الأنشطة ينبغي أن تبقى مدفوعة بالطلب ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأولويات القطرية وأهداف المشروعات. وقد غُذِل النص ذو الصلة والالتزام المرتبط به ليعكس هذا النهج. وفيما يتعلق بالعضوية العالمية للصندوق ونموذجه التشغيلي، أُضيفت إشارة إلى سياسة التخرج لتوضيح الفرق بين العضوية العالمية للصندوق ومشاركته التشغيلية المتميزة في السياقات القطرية. وفيما يتعلق بالفقرة 150، احتفظت الإدارة بهذه الفقرة، لكنها حذفت أي إشارة إلى إجراءات أو جداول زمنية محددة. مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وفيما يتعلق بالإجراء 8 من الإجراءات القابلة للرصد، جرى تحسين الصياغة لتعكس بشكل أفضل الطبيعة المدفوعة بالطلب للبرامج المقررة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفيما يتعلق بالإجراء 10 من الإجراءات القابلة للرصد، فهو يشير تحديداً إلى تخصيص الموارد الأساسية ويُبقي على الالتزام بتخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. كما يؤكد مجدداً على نطاق الموارد المتاحة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا من خلال الموارد المقترضة، والتي من المتوقع أن تمثل بين 11	وعميقة في المجتمعات المحلية الريفية وفي أوساط الفقراء الريفيين، ومنهم الشباب والنساء والمجموعات المهمشة. الاستثمار في العمالة: الحصائل الإنمائية التي يسعى التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى دعمها (الفقرة 55) تقع أوجه استخدام التحويلات المالية خارج نطاق سيطرة الصندوق، ولذلك نقترح حذف الإشارة إليها. أسس تعزيز القدرة على الصمود الريفي (الفقرتان 62 و64) ينبغي حذف الإشارات إلى الدور القيادي العالمي للصندوق في مجال الأمن المائي، وإلى دور رئيس الصندوق في رئاسة آلية الأمم المتحدة للمياه، وإلى مشاركة الصندوق في مبادرة المياه للمستقبل التابعة لمجموعة البنك الدولي. فهذه المبادرات الأوسع نطاقاً لا ترتبط مباشرة بأولويات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ولا تسهم مباشرة في تحقيق نتائجه. ونؤيد التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى في السياقات الهشة، ولكن ينبغي توضيح أن الصندوق سيواصل العمل ضمن نطاق مهمته المحددة عند مشاركته في الأنشطة المتصلة بالنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وظائف الابتكار الأساسية (الفقرة 100) على غرار التعليقات الواردة بشأن الفقرات 25-28، ينبغي توضيح أن أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تستند إلى الاحتياجات القطرية. كما ينبغي النص صراحة على أن الصندوق لن يدعم هذه الأنشطة من خلال الإعانات، وأن تكاليف التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ينبغي إدراجها في ميزانيات المشروعات والبرامج. وينبغي كذلك توضيح أن المساهمة المباشرة لهذه الأنشطة في تحقيق أهداف المشروعات ستخضع للتقييم وسُيُبَيَّن بوضوح.	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
و20 في المائة من برنامج القروض والمنح للتجديد الرابع عشر لمراد الصندوق، بينما تعكس نسبة الـ 15 في المائة المشار إليها في التقرير التوزيع في إطار التجديد الثالث عشر لمراد الصندوق. إطار إدارة النتائج فيما يتعلق باقتراح حذف أهداف من إطار إدارة النتائج، تقدر الإدارة الأساس المنطقي للاقتراح وتوافق على تركيز التجديد الرابع عشر لمراد الصندوق بشكل أكبر على التكامل، حيث تشكل الهيكلية المؤسسية أساسا مهما لكيفية تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها. وترى الإدارة أن الأهداف تظل مفيدة ضمن هيكلية المسألة، فهي تعكس مستوى الطموح بوضوح وتمكّن الإدارة والدول الأعضاء من تقييم التقدم المحرز مقارنة بالالتزامات المتفق عليها. ويميز إطار إدارة النتائج بالفعل بين المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بدرجة أكبر أو أقل من التأثير والسيطرة، مما يعكس أهمية الطلب والقيادة على المستوى القطري. وبالنسبة للمؤشرات الواقعة في المستويات العليا من سلسلة النتائج، حيث تتأثر النتائج بعوامل خارجية متعددة وتعتمد على تكوين الحافطة وسياقها، قد يكون من المناسب تتبع الأداء دون تحديد أهداف مؤسسية. أما في المستوى الثالث، حيث يتمتع الصندوق بتأثير مباشر أكبر على الأداء التشغيلي والتنظيمي والمالي، فيمكن أن توفر الأهداف أساسا مفيدا بشكل خاص للمسألة وإدارة الأداء. ولذلك، ترى الإدارة أن دور الأهداف ينبغي أن يُحدد وفقا لطبيعة كل مؤشر ودرجة تأثير الصندوق، بدلا من حذفها من إطار إدارة النتائج بأكمله. وهذا النهج يمكن إطار إدارة النتائج من دعم هيكلية المسألة في التجديد الرابع عشر لمراد الصندوق، مع الحفاظ على الأهداف التي توفر قيمة حقيقية لإدارة الأداء والمسألة.	المهمة العالمية والعرض المصمم خصيصا (الفقرة 113) ينبغي أن تقتزن أي مناقشة بشأن العالمية بإشارة واضحة إلى تنفيذ سياسة التخرج في الصندوق. ونرى أن العبارة التي تفيد بأن "عرض" الصندوق ملائم ومتاح لجميع الدول الأعضاء عبارة غامضة، وينبغي توضيحها لتعكس بصورة أفضل المسار المتوخى في سياسة التخرج. الابتكار لتعزيز الأدوات المالية المؤسسية من أجل تعبئة الموارد (الفقرة 142) ينبغي حذف الفقرة 142. فالنموذج الحالي للطروحات الخاصة، وهو أداة حديثة نسبيا، يعمل على النحو المقصود ويلبي احتياجات الصندوق. وليس من المناسب اقتراح اتخاذ إجراء في عام 2027، قبل بدء دورة التجديد الرابع عشر لمراد الصندوق، وافترض تسلسل الخطوات التي سيتخذها المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين مسبقا. مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الرابع عشر لمراد الصندوق نؤيد اتباع النهج المبتكرة في العمليات السيادية، لكننا لا نؤيد توجيه انتباه خاص إلى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطار الالتزام 8، لأن ذلك قد يؤدي إلى تضيق نطاق الخيارات المتاحة. وينبغي أن يتواءم الالتزام 10 مع متن التقرير، الذي ينص على أن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ستحصل على ما لا يقل عن 85 في المائة من إجمالي الموارد، وهو ما سيضمن بدوره إمكانية حصول البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا على ما يصل إلى 15 في المائة من برنامج التجديد الرابع عشر لمراد الصندوق. إطار إدارة النتائج	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
	كما يوضح التقرير، يتمثل التحول الحاسم في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق في الانتقال إلى التكامل، وأن هيكلية المساءلة مصممة لتوفير رؤية واضحة بشأن التنفيذ والنتائج. ونظرا لوجود هيكلية مؤسسية للصندوق تنظم كيفية تصميم البرامج ورصدها، بما في ذلك السياسات والاستراتيجيات المبينة في الفقرة 27 التي تنظم المجالات المواضيعية، لم يعد من الضروري إدراج الأهداف في إطار إدارة النتائج. وللتعبير عن هذا التحول بصورة أفضل، نقترح حذف جميع الأهداف منه، والقيام بدلا من ذلك بمتابعة مدى توائم كل مؤشر مع السياسات والاستراتيجيات المؤسسية ذات الصلة، استنادا إلى أداء عمليات الصندوق والأثر الذي تحققه. وينبغي أيضا أن يُوضَّح في الملحق الثاني أن إطار إدارة النتائج لا يحدد توجه المنظمة، بل هو أداة لرصد النتائج وتتبعها.	
تتوجه الإدارة بالشكر إلى السويد على هذه التعليقات وعلى مشاركتها المستمرة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. المناخ والتنوع البيولوجي فيما يتعلق بالإجراء 4 من الإجراءات القابلة للرصد، ترى الإدارة أن مسودة التقرير توضح أن القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية عنصر أساسي في ممارسات بناء القدرة على الصمود التي سيطبقها الصندوق. وتنص الفقرة 62 على أن 80 في المائة من العمليات السيادية الجديدة في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ستشمل ممارسات لبناء قدرة السكان الريفيين على الصمود، حيث تشكل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية عنصرا أساسيا في هذا الالتزام، على النحو المبين في النص. ولذلك، يهدف التأطير الأوسع للإجراء القابل للرصد إلى الحفاظ على نهج شامل للقدرة على الصمود، يشمل المخاطر وأوجه الضعف المتعلقة بالمناخ وغيرها من المخاطر وأوجه	ترحب السويد بفرصة تقديم تعليقات على المسودة المنقحة لتقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ونتوجه بالشكر إلى الصندوق على مراعاة التعليقات والأسئلة السابقة للدول الأعضاء في المسودة المنقحة. المناخ والتنوع البيولوجي يشكل المناخ، والبيئة والتنوع البيولوجي مجالات ذات أهمية استراتيجية لتنفيذ مهمة الصندوق، وهي بالتالي عناصر أساسية لركيزة القدرة على الصمود في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وينعكس ذلك في مسودة التقرير ولكنه يبرر أيضا الإدراج الصريح للقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ولذلك تقترح السويد الصياغة التالية للإجراء 4 من الإجراءات القابلة للرصد (ترد الإضافة بالخط العريض):	السويد

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
الضعف. لذا، ترى الإدارة أن الصياغة الحالية تعكس هذا الطموح بشكل مناسب، بما في ذلك من خلال الحاشية التي تصف ممارسات بناء القدرة على الصمود – والتي يتصدرها المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي. وبالتالي، قد لا يتعين تعديل الإجراء القابل للرصد نفسه. وفيما يتعلق بتمويل التنوع البيولوجي، يتتبع الصندوق حاليا تصاميم المشروعات باستخدام منهجية معالم ريو الخاصة بالتنوع البيولوجي ويقوم بالإبلاغ عنه قياسا بهذه المنهجية، حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع الصيغة النهائية لمنهجية تتبع تمويل التنوع البيولوجي، التي تشكل جزءا من أحد التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ومن المتوقع أن تُجرب خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق في المشروعات التي تركز بقوة على التنوع البيولوجي. وسيكون من السابق لأوانه إدخال مؤشر بشأن تمويل التنوع البيولوجي في إطار إدارة النتائج قبل الانتهاء من هذه المنهجية واختبارها. وفي الوقت نفسه، سيستمر تتبع تمويل الحلول القائمة على الطبيعة كحصة من التمويل المناخي. المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تماشيا مع تعليقات الدول الأعضاء، يسر الإدارة الإشارة إلى رفع مستوى الطموح للهدف عند التصميم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - المؤشر 3-1-2 - من 35 في المائة إلى 40 في المائة. وتعكس هذه الزيادة عند التصميم اعتراف الصندوق برفع مستوى طموحه في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال زيادة حصة العمليات التي ستركز على إدماج النتائج التحويلية. وتتطلب المجالات الشاملة المختلفة نهجا ومستويات طموح متميزة، بما يعكس أهداف ومسارات كل منها لتحقيق الأثر. ونظرا للدور المحوري الذي تؤديه المرأة في الاقتصادات الريفية والنظم الغذائية والعمالة والقدرة على الصمود، فإن رفع هذا الهدف أمر حاسم لتحقيق الأهداف الأوسع نطاقا للتجديد الرابع عشر لموارد	"4- ضمان أن يشمل 80 في المائة من العمليات السيادية تدابير لتعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، إلى جانب ممارسات أخرى لبناء القدرة على الصمود." ومن شأن ذلك أن يعزز قدرة الصندوق على التصدي للمخاطر التي يفرضها تغير المناخ بصورة منهجية في جميع عملياته السيادية. ويحافظ الالتزام المنقح على نهج شامل للقدرة على الصمود مع ضمان حصول القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية على الاهتمام الذي يتطلبه الحجم والطبيعة الملحة للتحديات المتعلقة بالمناخ التي تواجه السكان الريفيين. وترحب السويد ترحيبا شديدا باستمرار إدراج الهدف المتعلق بالتمويل المناخي البالغ 45 في المائة (المؤشر 3-1-1) في المسودة المنقحة. وترى السويد أن الهدف المتعلق بالتمويل المناخي في الصندوق يجب أن يظل على الأقل عند المستوى الذي كان عليه في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والبالغ 45 في المائة، من أجل الحفاظ على مستوى الطموح والمساءلة، وتلبية الاحتياجات والطلب. ونرحب بإدراج إشارة إلى استراتيجية الصندوق بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031 في مسودة التقرير. وتطلب السويد أيضا من الصندوق أن ينظر في إدراج تتبع تمويل التنوع البيولوجي كمؤشر في إطار إدارة النتائج. المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتوجه السويد بالشكر إلى الصندوق على اقتراحه مؤشرات منفصلة لموضوعي المنظور الجنساني والإدماج الاجتماعي في إطار المستوى 3. وفيما يتعلق بالهدف المقترح للمؤشر 3-1-4 (المشروعات الجديدة المصممة لتحقيق نتائج تحويلية في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، نتوقع أن نشهد مستوى متزايدا من الطموح مقارنة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ونقترح زيادة هذا	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
الصندوق. كما تشير أهداف التصميم إلى حجم الطلب: فهي تعكس الأولويات التي تحددتها البلدان المقترضة وتدمجها في عملياتها. وقد عمل الصندوق، على مدى دورات متعاقبة لتجديد الموارد، على إدماج مواضيع التعميم بشكل متزايد في تصميم المشروعات، وبأتي رفع الهدف المتعلق بالمنظور الجنساني استجابة لهذا التوجه. ويستند ذلك إلى خبرة الصندوق وأدائه خلال دورات تجديد الموارد السابقة، مع الإقرار بأن إحداث تغيير تحويلي يتطلب نهجا أكثر تعمدا في التصميم والتنفيذ. القطاع الخاص ترحب الإدارة بدعم السويد لتعزيز العمليات غير السيادية والتركيز على التكامل بين العمليات السيادية وغير السيادية. كما توافق الإدارة على أهمية إضافية ودور المشاركة في السياسات في دعم البيئات التمكينية للاستثمار الخاص. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمليات غير السيادية، توافق الإدارة على أنه مع توسع الحافطة، ينبغي أن تكون مساهمة العمليات غير السيادية في تمكين المرأة وتوفير فرص عمل لها واضحة. وتعمل خطة العمل الجنسانية للفترة 2031-2026 بشكل صريح على توسيع النهج الجنساني للصندوق ليشمل العمليات غير السيادية. وسيشمل الإطار المنفتح لنتائج وأثر العمليات غير السيادية المنظور الجنساني بوصفها أولوية استراتيجية وسيضمن مؤشرات جنسانية ومتطلبات إبلاغ معززة. وستواصل الإدارة بحث إمكانية إدراج مؤشر يتعلق تحديدا بالنتائج المباشرة التي تحققها العمليات غير السيادية لصالح النساء في إطار إدارة النتائج أو الإبلاغ عنه من خلال تنفيذ خطة العمل الجنسانية، مع مراعاة توافر البيانات وإمكانية الإبلاغ عنها. ومن المتوقع وضع الصيغة النهائية لإطار النتائج والأثر للعمليات غير السيادية في أوائل عام 2027، ومشاركته لاحقا مع الدول الأعضاء.	الهدف إلى 45، وهو ما سيتواءم بشكل أفضل مع خط الأساس للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ونتائج التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق حتى الآن (تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2026)، ويشير إلى الاهتمام الممنوح لتعزيز نتائج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات الصندوق. ونرحب بتضمين مسودة التقرير إشارة إلى سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخطة العمل الجنسانية للفترة 2026-2031 في الصندوق. القطاع الخاص تدعم السويد التركيز المتزايد على العمليات غير السيادية في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق والتشديد على التكامل بنسبة 80 في المائة مع العمليات السيادية. ونؤكد أهمية المشاركة في السياسات لدعم البيئات التمكينية للعمليات غير السيادية والاستثمارات الخاصة، ونرحب بطموح الصندوق المتزايد في هذا الصدد. وينبغي أن يكون مبدأ الإضافة مركزيا في توسيع العمليات غير السيادية في الصندوق، وتطوير ذخيرة المشروعات واختيار التدخلات. وتود السويد أن يبحث الصندوق إمكانية إدراج مؤشر للحصائل المباشرة للعمليات غير السيادية التي تعود بالنفع على تمكين المرأة وحصولها على فرص العمل. ومن شأن ذلك أن يعكس التركيز المتزايد في خطة العمل الجنسانية على معالجة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمليات غير السيادية، وتعزيز الرصد مع توسيع العمليات غير السيادية. ونرحب بإدراج مؤشر بشأن تتبع التمويل المشترك المقدم من القطاع الخاص إلى العمليات السيادية. مواضيع التعميم	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
مواضيع التعميم توافق الإدارة على أهمية تعزيز الترابط بين مواضيع الإدماج. وينعكس الترابط بين المواضيع في النهج المُجمّع الذي يُسترشد به في تصميم المشروعات في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وتدمج اعتبارات التغذية، والمنظور الجنساني، والشباب، والشعوب الأصلية، والمناخ، والهشاشة ضمن نظرية تغيير واحدة لكل مشروع، بدلا من التعامل معها كمكونات منفصلة، وتنعكس هذه الاعتبارات طوال مرحلة تصميم المشروع وتنفيذه وقياس نتائجه. وتُعالج القيود المتعلقة بالقدرات من خلال: خطط العمل التي تدعم كل أولوية من أولويات التعميم؛ والتدريب الذي يقدمه فريق التعميم أثناء تصميم المشروع؛ وبرنامج تدريب جديد للاستثمار في مجال التكيف يُخصص لوحدة إدارة المشروعات والموظفين اللامركزيين؛ وتوسيع نطاق تفويض الصلاحيات للمسؤولين التقنيين الإقليميين بحيث تُتخذ قرارات الإدماج على مستوى أقرب إلى البرامج القطرية. وفي الأوضاع الهشة، توفر التشخيصات المعززة للهشاشة والنهج المستهدفة للنساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة مداخل مهمة. وقد عُزز التقرير ليشير مباشرة إلى أوجه الترابط هذه. الفعالية فيما يتعلق بالمؤشر 2-2-2، تغير مصدر البيانات من تصنيفات الإدارة إلى تصنيفات مكتب التقييم المستقل في الصندوق. ويضمن تعريف إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق اتساقا كاملا مع صياغة دليل التقييم في الصندوق لعام 2022، مما سيعزز المواءمة بين مكتب التقييم المستقل في الصندوق والإدارة. ويعكس تعريف إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التعريف الموجز الوارد في دليل التقييم، ولا يتعارض مع التعريف السابق أو يتنافى معه.	تشجع السويد الصندوق على مواصلة تعزيز الإدماج المنهجي لمواضيع التعميم على نطاق حافظته. وسنرحب بزيادة توضيح الفقرات ذات الصلة في مسودة التقرير من حيث الكيفية التي يعتزم بها الصندوق تحسين الترابط بين المواضيع ومعالجة القيود المفروضة على القدرات في تصميم المشروعات، بما في ذلك في الأوضاع الهشة. الفعالية ترحب السويد بإدراج مؤشر للفعالية (2-2-2). ونود أن نطلب من الصندوق توضيح تعريف المؤشر، الذي يُعد في المقترح الحالي أقل تحديدا فيما يتعلق بأهداف الحصائل، وجودة النواتج وحسن التوقيت مقارنة بمؤشر الأداء السابق. التوريد في المشروعات تحيط السويد علما بالحذف المقترح للمؤشر 3-1-10 "جودة التوريد في المشروعات عند التصميم (...)"، ونوافق على الأساس المنطقي المقدم لحذفه، ونرحب بعدم تقديم الإدارة أي مشروع للموافقة عليه ما لم يستوف المتطلبات. وفي الوقت نفسه، فإن النسبة المئوية للمشروعات ذات تصنيف للجودة عند الإدراج قدره 4 وما فوق هي دون الهدف في إطار المؤشر 3-1-7 في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (وضع/التزامات الموارد لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، الملحق الثاني من الوثيقة IFAD14/1/R.2، وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2026). ونسأل كيف سيجري ضمان التحسينات في الجودة ورصدها في المستقبل. ونظرا إلى أهمية جودة التوريد لتحقيق الكفاءة الشاملة والإدارة المالية السليمة، تفضل السويد الاحتفاظ بمؤشر لجودة التوريد في المشروعات في إطار إدارة النتائج. ونقترح أن يستهدف هذا المؤشر بدلا من ذلك أداء التوريد في المشروعات الجارية أو المنجزة، ربما في إطار المؤشر 3-5 الكفاءة المؤسسية. وترحب السويد بكون التوريد مجالا استراتيجيا يتمتع بموارد	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
التوريد في المشروعات ترحب الإدارة بإقرار السويد بالأساس المنطقي لحذف مؤشر التوريد في المشروعات من إطار إدارة النتائج. ويُعد مؤشر التقدم العام للتنفيذ بديلا عاما لجودة تنفيذ المشروعات. ويشمل هذا المؤشر مكونات فرعية تتعلق بإدارة المشروعات، والإدارة المالية، وأداء التوريد. كما يجري الإبلاغ عن العديد من هذه التصنيفات الأساسية بشكل منفصل من خلال لوحة العمليات على الموقع الشبكي للصندوق. وخلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ستستكشف الإدارة فرصا لتوسيع نطاق تغطية لوحة المعلومات لتشمل تصنيفات أخرى للتنفيذ.	بشرية معززة وبأن الصندوق قد زاد الدعم الذي يقدمه إلى البلدان المقترضة في مجال التوريد. ومن المفضل أن يشمل هذا المؤشر الدعم الذي يقدمه الصندوق إلى البلدان المقترضة.	
تتوجه الإدارة بالشكر إلى المملكة المتحدة على هذه التعليقات وعلى مشاركتها المستمرة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. العمليات غير السيادية واستراتيجية القطاع الخاص ترحب الإدارة بدعم المملكة المتحدة لتعزيز التكامل بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية. وتتناول استراتيجية الاستثمار في العمليات غير السيادية نموذج الصندوق المتعلق بهذه العمليات بمزيد من الاستفاضة، في الحالات التي توفر فيها العمليات غير السيادية تمويلا مباشرا للجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الاجتماعية، والوسطاء الماليين، وصناديق الأثر. ويتمحور النهج حول مبدأ "المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة أولا"، ويركز على تمويل "إمكانات تحقيق الأثر غير الممولة" من خلال رأس المال المحفز والمتحمل للمخاطر. وتضم الحافظة مؤسسات مالية وصناديق الاستثمار المؤثر ومشروعات محفزة، مع اشتراط أن تثبت جميع الاستثمارات تحقيق أثر إنمائي وإضافية، بما في ذلك من خلال سد فجوات التمويل، أو تعبئة	ترحب المملكة المتحدة بالتركيز القوي الذي يوليه التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق للأسواق وفرص العمل والقدرة على الصمود وإشراك القطاع الخاص والشراكات. ونرحب بصفة خاصة بالتركيز على البرامج القطرية المتكاملة، والبرمجة القائمة على الأدلة، وزيادة التكامل بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية. كما نشجع الصندوق على تقديم مزيد من التفاصيل عن آليات المساءلة والتنفيذ لتحقيق أقصى أثر وقيمة مقابل المال. <u>العمليات غير السيادية واستراتيجية القطاع الخاص</u> • تدعم المملكة المتحدة التركيز بقدر أكبر على دمج العمليات السيادية وغير السيادية ضمن إطار برنامج قطري واحد والإقرار بأن هذه الأدوات يمكن أن تعزز بعضها البعض لتحقيق نطاق وأثر أكبر. وقد أحرز تقدم كبير نحو زيادة التركيز على الاستدامة ومسارات الخروج، بما في ذلك التوقع بأن تستمر الشراكات والعلاقات السوقية وآليات التمويل في نهاية المطاف إلى ما بعد انتهاء الدعم المقدم من الصندوق.	المملكة المتحدة

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
رأس المال الخاص، أو تقديم ابتكارات لم تكن لتتحقق لولا مشاركة الصندوق. وقد عُدلت الفقرة 89 من التقرير لتوضيح نموذج العمليات غير السيادية. وتسهم كل من العمليات السيادية والعمليات غير السيادية في تحقيق مهمة الصندوق المتمثلة في تحسين الأمن الغذائي والتغذية ودخل السكان الريفيين، مع مشاركة القطاع الخاص من خلال نهج مختلفة ولكنها متكاملة. وُحُد مساران لتعزيز الروابط بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية: مسار استراتيجي، ومسار تقوده الفرص. وتظل الاستراتيجيات القطرية هي الأساس لجميع عمليات الصندوق. وفي حين تدعم العمليات السيادية البيئة التمكينية، يجري وضع عمليات محددة غير سيادية لاحقا - على سبيل التكامل مع الاستراتيجيات القطرية والبرامج السيادية. وستُكمل العمليات غير السيادية عمل الصندوق الرامي إلى تعزيز نظم الأسواق الريفية من خلال العمليات السيادية، ولن تحل محله. وتظل العمليات السيادية الأداة الرئيسية لتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال تعزيز البيئات التمكينية ونظم الأسواق والمنظومات المالية، وربط الجهات الفاعلة في السوق، وخفض تكاليف الاستثمار الخاص ومخاطره. وكما ورد في الفقرة الإضافية 89، سيجري تنفيذ العمليات غير السيادية بشكل انتقائي في الحالات التي توجد فيها إضافية واضحة، وإمكانية لإحداث أثر تحفيزي، وفجوات في السوق. وسيجري اللجوء إلى العمليات غير السيادية عندما يكون التمويل المباشر قادرا على: سد فجوات التمويل، أو إثبات جدوى نماذج معينة، أو توليد معلومات سوقية واستخلاص الدروس، أو المساعدة في تحفيز استثمارات خاصة أوسع نطاقا. وفيما يتعلق بالإقبال على المخاطر وأداء الحافطة والحصائل الإنمائية، تتمثل إحدى السمات الرئيسية لتصميم ذخيرة المشروعات في المواءمة بين ملامح المخاطر الخاصة بمصادر التمويل وأنواع الاستثمار. وتستخدم موارد المنح في المقام الأول لدعم الأدوات ذات المخاطر الأعلى في المناطق الجغرافية الأكثر هشاشة، بما في	• وسيكون من المفيد أن يوضح التقرير بشكل أكبر النموذج المقصود للعمليات غير السيادية. ويبدو أنه يصف نهجين: أحدهما يركز على إطلاق العنان للتمويل المحلي وتعبئة رأس المال الخاص في الأسواق الريفية، والآخر ينطوي على استثمارات مباشرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات الفاعلة في سلاسل القيمة المرتبطة بالثغرات أو الفرص المحددة في سلاسل القيمة ضمن العمليات السيادية. • وترى المملكة المتحدة أن تعزيز النظم المالية المحلية وتنمية الأسواق يمثلان المسار الرئيسي لتوسيع النطاق والاستدامة. وينبغي الاحتفاظ بالاستثمارات المباشرة للحالات الاستثنائية حيث تشكل فيها إضافية واضحة، وأثر تحفيزي، وفرص لاستخلاص الدروس، ومسار موثوق نحو الاستدامة. ونحن نشعر بالقلق من أن النهج الذي يقوم بشكل مفرط على المعاملات الفردية قد ينطوي على تكاليف كبيرة متعلقة بالإعداد والإدارة، ويؤدي إلى توترات بين أدوار الصندوق كمستثمر وشريك إنمائي، ومخاطر تحويل الموارد نحو استثمارات فردية بدلا من التركيز على التنمية المنهجية للسوق. • ونرحب بمزيد من الوضوح بشأن المبادئ التي ستوجه الاختيار بين هذين النهجين، وكيف سيجري تنظيم هذه المفاضلات والإبلاغ عنها. ومع توسع حافطة العمليات غير السيادية، ولا سيما في السياقات الهشة، ينبغي ألا يقاس النجاح بأحجام التمويل أو تعبئة رأس المال الخاص فقط، بل بالأثر الإنمائي المثبت، والشمول، والاستدامة، والإضافية. وسيكون من المفيد توفير المزيد من الوضوح بشأن الكيفية التي سيجري بها رصد الإقبال على المخاطر، وأداء الحافطة، والحصائل الإنمائية، والإبلاغ عنها إلى المجلس. رصد النتائج والمؤشرات	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
ذلك حقوق المساهمين والديون الثانوية في صناديق الأثر والاستثمارات المحفزة المختارة. ويوجد حاليا ما يقرب من 25 في المائة من العمليات غير السيادية النشطة في أوضاع هشة، مما يوفر أساسا يمكن للصندوق البناء عليه، رهنا بالتوفر المستمر لموارد المنح. وسيستمر رصد أداء الحافظة والحصائل الإنمائية والإبلاغ عنها على مستوى الحافظة. وسيجري تقييم الحصائل الإنمائية من خلال إطار نتائج العمليات غير السيادية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحديث بيان الإقبال على المخاطر في الصندوق (الملحق السادس، الوثيقة EB 2025/145/R.25) في عام 2025 ليشمل العمليات غير السيادية المنفذة ضمن قائمة موازنة الصندوق. وستظل لوحة متابعة المخاطر المؤسسية الأداة الرئيسية التي تستخدمها الإدارة لرصد المخاطر الاستراتيجية ومقاييس الإقبال على المخاطر والاتجاهات الناشئة والإبلاغ عنها، على نطاق كل من الحوافز السيادية والحوافز غير السيادية. رصد النتائج والمؤشرات فيما يتعلق بدور الصندوق كمؤسسة مختصة بالميل الأول، فإن هذا التركيز ينعكس بوضوح في إطار إدارة النتائج. ويرصد إطار إدارة النتائج هذا التركيز على مختلف مستوياته. ويتضمن المستوى الثاني، الذي يركز على النتائج المحققة للسكان الريفيين، معلومات مصنفة عن النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، مما يساعد على رصد مدى وصول الصندوق إلى المجموعات التي تعاني من نقص الخدمات والمستبعدة. ويشتمل المستوى الثالث على مؤشرات تتعلق بالإدماج الاجتماعي، والاستهداف، وجودة التنفيذ التي توفر أساسا لتقييم مدى فعالية عمليات الصندوق في الوصول إلى السكان الضعفاء الذين يعانون من نقص الخدمات. ويربط المستوى الأول هذه النتائج بالتقدم الأوسع نطاقا في الحد من الفقر والجوع في المناطق الريفية.	• ترحب المملكة المتحدة بـ"إطار إدارة النتائج" المبسط، بما يتضمنه من تركيز أقوى على الأثر، وفرص العمل، ومشاركة القطاع الخاص، والاستدامة. ويُرحب بالتحول نحو قياس الحصائل الإنمائية الأعمق، بدلا من الاكتفاء بقياس نطاق الوصول، وهو ما يعكس زيادة التركيز على الجودة والقدرة على الصمود والتحول الطويل الأمد. • ويولي التقرير أهمية كبيرة لدور الصندوق بوصفه المؤسسة المالية الدولية التي تعمل في "الميل الأول"، ومع ذلك، ليس من الواضح كيف ستعكس هذه الميزة النسبية الاستثنائية في إطار النتائج. ونرحب بمواصلة النظر في الكيفية التي سيُرصدها بها نجاح الصندوق في الوصول إلى أكثر السكان وشرائح السوق بُعدا وحرمانا واستبعادا، والإبلاغ عنها بوضوح أكبر. • وفي حين نرحب بالتركيز الأقوى على الشراكات وتعبئة التمويل، فإن الإطار لا يزال يميل نحو قياس أحجام التمويل ونسب التمويل المشترك. ونود الاطلاع على تفاصيل بشأن الكيفية التي سَتُقيّم بها جودة الشراكات وقيمتها الاستراتيجية، بما في ذلك مساهمتها في توسيع النطاق، والاستدامة، وتغيير النظم، والإبلاغ عن ذلك. • ونظرا إلى طموح الصندوق في تعميق مشاركته في السياقات الهشة وتعزيز الوقاية والقدرة على الصمود، فإننا نرحب بمواصلة النظر في الطريقة التي يرصد بها الإطار الإدارة التكميلية، والعمل الاستباقي، والتعلم من الإخفاقات. وينبغي اعتبار الإبلاغ الشفاف عن عمليات تصحيح المسار، وإعادة هيكلة البرامج، والدروس المستفادة مما لم ينجح، دليلا على المشاركة الحقيقية وتحمل المخاطر بمسؤولية، ولا سيما في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات.	

كما يتعزز التركيز على الميل الأول من خلال مصفوفة الالتزامات وإطار تخصيص الموارد، بما في ذلك الالتزام بتخصيص كل الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وعلاوة على ذلك، تولي صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أهمية كبيرة لاحتياجات السكان الريفيين وضعفهم. ولا تهدف هذه العناصر مجتمعة إلى رصد النتائج المحققة فحسب، ولكن أيضا التركيز المتميز للصندوق على الوصول إلى أكثر السكان الريفيين وشرائح السوق بُعدا وحرمانا واستبعادا. وفيما يتعلق بالإدارة التكيفية والتعلم، يتضمن إطار إدارة النتائج مؤشرا جديدا لمستوى الإنجاز بشأن الملاءمة. وبحسب تقييم مكتب التقييم المستقل في الصندوق، لا تقتصر الملاءمة على مدى المواءمة مع الأولويات القطرية فحسب، بل تشمل أيضا مدى نجاح المشروعات في التكيف مع السياقات المتغيرة وتطبيق الدروس المستفادة أثناء التنفيذ. ويتطلب الإبلاغ عن إنجاز المشروعات من الأفرقة تقييم التغييرات في التصميم، والتعديلات على سلاسل النتائج، والأسباب الكامنة وراء هذه التغييرات. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن إطار إدارة النتائج مؤشرا بشأن الاستباقية، يقيس الإجراءات المتخذة لمنع المشروعات من أن تصبح ضعيفة الأداء على نحو مزمن - بما في ذلك دعم التنفيذ الموجه، وإعادة الهيكلة عند الاقتضاء، وإعادة تخصيص الموارد. التغذية تُعزز القدرات التشغيلية والمعرفة في مجال التغذية من خلال خطة العمل بشأن التغذية للفترة 2026-2031، التي تتضمن تدابير مخصصة لبناء قدرات الأفرقة القطرية. وتُستكمل هذه الجهود بتدريب بشأن التصميم المراعي للتغذية الذي يقدمه فريق التعميم وأكاديمية وحدة إدارة المشروعات وبرنامج الرصد والتقييم الريفيين لموظفي المشروعات، ونشر أفرقة تقنية إقليمية على مقربة من البرامج القطرية لضمان توفر الخبرة في مجال التغذية طوال مراحل تصميم المشروع وتنفيذه. كما	التغذية نرحب بمكانة التغذية الأكبر في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وبالانتقال من التعميم إلى التكامل. ومع ذلك، نرحب بمزيد من الوضوح بشأن ثلاثة مجالات: (1) الكيفية التي سيعزز بها الصندوق قدراته التشغيلية ومعرفة بمجال التغذية لتحقيق الإدماج المستمر في البرامج القطرية؛ (2) كيف يُتوقع أن تتدفق حصائل التغذية عبر مسارات السوق وفرص العمل والدخل، وليس التدخلات المتعلقة بالقدرة على الصمود فقط؛ (3) ما إذا كان إطار النتائج المقترح يعكس بما فيه الكفاية مستوى الطموح المبين في الاستراتيجية، ولا سيما في ضوء الهدف المتواضع نسبيا المتعلق بتحسين الحصول على أغذية مغذية مقارنة بحصائل الأمن الغذائي، وكذلك الهدف الذي لم يتغير للمشروعات المراعية للتغذية. الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات • نرحب المملكة المتحدة بشدة بالالتزام الصندوق المستمر تجاه الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك تخصيص ما لا يقل عن 30 في المائة من الموارد الأساسية للأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، والتركيز على القدرة على الصمود واستعادة سبل العيش، والالتزام بمواصلة العمل أثناء الأزمات التي قد ينسحب فيها آخرون. كما نرحب بالتركيز الأقوى على الشراكات مع الجهات الفاعلة التي تعمل ضمن النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. • ونذكر أن التنفيذ في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات ينطوي حتما على توازن مختلف بين المخاطر والعوائد مقارنة بالبيئات الأكثر استقرارا. وبصفتنا جهة مانحة، فإننا نتقبل أن المشاركة الهادفة في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات ستؤدي أحيانا إلى تأخيرات، أو تراجع في الأداء، أو نطاق وصول أقل من المتوقع، أو الحاجة إلى إعادة هيكلة المشروعات، أو أنشطة قد يتبين في النهاية عدم نجاحها. ولذلك،
--	--

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
يجري تعزيز التطبيق المتسق لإدماج التغذية من خلال عملية التحقق المؤسسي الخاصة بالمشروعات المراعية للتغذية. وتحظى حصائل التغذية بدعم في الركائز الثلاث للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويوضح التقرير المنقح أيضا بقدر أكبر كيف تُترجم الاستثمارات إلى حصائل تغذية. وتهدف عملية تصميم سلاسل القيمة المراعية للتغذية إلى ضمان أن توفر تنمية سلاسل القيمة أغذية متنوعة ومغذية، لا إلى زيادة كميات المحاصيل النقدية فحسب؛ ويمكن للوجبات المدرسية وغيرها من عمليات التوريد العام أن تنشئ أسواقا محلية مستقرة للأغذية المغذية، وتحسن الأنماط الغذائية للمجموعات السكانية الضعيفة؛ وأن تُدمج التمكين الاقتصادي للمرأة، وهو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بتغذية الأسر المعيشية، في مختلف البرامج. وترى الإدارة أن الأهداف المقترحة تحقق توازنا ملائما بين الطموح والواقعية. ويستمر تعميم التغذية على نطاق واسع في الحافظة، في حين يترتب على تخصيص 60 في المائة من المشروعات لتكون مراعية للتغذية مستوى أكثر كثافة من التكامل يتطلب إدماج التغذية ضمن نظرية التغيير الخاصة بالمشروع والتحقق من ذلك في مرحلة التصميم. وقد لا يكون ذلك مناسباً أو قابلاً للتطبيق بالنسبة لجميع أنواع المشروعات أو السياقات القطرية. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية تقيس حصائل مختلفة. فيقاس الأمن الغذائي من خلال مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسين الدخل. ويقاس تحسن فرص الحصول على أغذية مغذية من خلال التنوع الغذائي على المستوى الأسري، وهو ما لا يتطلب توفر الموارد الكافية فحسب، بل أيضاً توفر أغذية متنوعة واستهلاكها على المستوى المحلي. وقد جرت إعادة معايرة الهدف ذي الصلة استناداً إلى أدلة مستمدة من 58 تقييماً للأثر، وذلك ليعكس الأداء الفعلي المثبت لحافظة المشروعات.	نشجع الصندوق على مواصلة تعزيز الشفافية والتعلم من التجارب التي لم تتجح، وما استلزم تعديلاً أو إنهاء، وكيفية تطبيق الدروس المستفادة. وتُعد هذه الشفافية دليلاً على المشاركة الحقيقية في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وليست علامة على ضعف الأداء. • سيكون من المفيد أن يوضح التقرير بشكل أكبر ما يميز نموذج عمل الصندوق والنتائج المتوقعة في سياقات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات: سيكون من المفيد تقديم شرح أكثر وضوحاً لكيفية اختلاف تصميم البرامج، والتسلسل والإقبال على المخاطر فيها، ومعايير نجاحها مقارنة بالسياقات الأكثر استقراراً، وما هي الميزة النسبية التي يقدمها الصندوق. • ونرحب بالتركيز الأقوى على الوقاية، والقدرة على الصمود، ونظم الإنذار المبكر. سيكون من المفيد تقديم شرح أكثر وضوحاً للكيفية التي سيشارك بها الصندوق في خطط العمل الاستباقي، باستخدام تحليل المخاطر، والمعلومات المناخية، ونهج العمل المبكر لحماية سبل العيش والمكاسب الإنمائية قبل تفاقم الأزمات ووصولها إلى حالات طوارئ إنسانية. • ونشجع الصندوق على مواصلة تطوير عروض متميزة للقطاع الخاص في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. فغالبا ما تؤدي الجهات الفاعلة في الأسواق والتجار والمؤسسات المالية ومقدمو الخدمات على الصعيد المحلي أدواراً حاسمة في تعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود، ومع ذلك تظل هذه الجهات محرومة من الحصول على التمويل التجاري. ونرحب بمزيد من الوضوح بشأن الكيفية التي سستخدم بها العمليات السيادية، والشرابات، وأدوات تقاسم المخاطر لجذب استثمارات خاصة ودعم عمل الأسواق في السياقات الهشة.	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات فيما يتعلق بنهج الصندوق إزاء المشاركة والتنفيذ في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، زاد الصندوق قدرته على تعزيز القدرة على الصمود في السياقات الهشة وسياقات الأزمات من خلال نهج مستنير قائم على تقييم المخاطر إزاء تصميم الاستثمارات وتنفيذها. وتحدد تقييمات الهشاشة العوامل المحركة في الأبعاد الخمسة للهشاشة، وتوثق كيف تؤثر على المجتمعات الريفية وتحولها إلى مخاطر ملموسة، وتحدد في الوقت نفسه مواطن القوة وقدرات التصدي القائمة التي يمكن للصندوق الاستناد إليها. ويرتكز هذا النهج على أربعة مبادئ: اعتبار القدرة على الصمود هدفا رئيسيا؛ والمساهمة في الوقاية من خلال معالجة مسببات الهشاشة؛ وتجنب إلحاق الضرر عن طريق نهج مراعية للنزاعات؛ والحفاظ على المشاركة أثناء الأزمات أو عندما يتعذر على الصندوق العمل وفق نموذج عمله المعتاد. ويحظى التنفيذ بدعم من خلال أدوات البرمجة والإدارة التكيفية، بما في ذلك البرامج التكيفية المتعددة المراحل ومكونات الاستجابة للطوارئ والكوارث التي تتضمن محفزات ومخصصات من الميزانية وترتيبات تنفيذ محددة مسبقا. كما يستخدم الصندوق مبادئ توجيهية مبسطة للتوريد من خلال نهج قائم على المخاطر ونظم ائتمانية تكيفية لتمكين استمرارية التنفيذ والاستجابة السريعة. وفي الحالات التي يواجه فيها التنفيذ في الحافظة السيادية قيودا، يمكن اللجوء إلى قنوات تنفيذ بديلة والاستعانة بأطراف ثالثة للتنفيذ للحفاظ على المشاركة وحماية المكاسب الإنمائية طويلة الأجل. وكما أشارت المملكة المتحدة أيضا، تبرز حاجة إلى توقعات واقعية عند العمل في السياقات الهشة، بما في ذلك في ضوء احتمال انخفاض مستويات الأداء في مجال الاستدامة والكفاءة وارتفاع تكاليف التنفيذ، مع مراعاة أن هذا لا ينطبق على جميع الأوضاع الهشة. ولذلك، يتعين أن يعكس النجاح السياق، ويشمل تعزيز القدرة على	تغير المناخ • ترحب المملكة المتحدة باستمرار الدور الأساسي للقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وإدارة الموارد الطبيعية، والاستدامة البيئية طوال فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وتدعم الانتقال من تناول المناخ باعتباره موضوعا قائما بذاته إلى إدماج مفاهيم القدرة على الصمود، والتكيف، والأمن المائي، والإدارة المستدامة للأراضي في جميع البرامج القطرية ومسارات التنمية الاقتصادية. • ونرحب بالتركيز الأقوى على الوقاية، وخدمات المعلومات المناخية، ونظم الإنذار المبكر، وبناء القدرة على الصمود. ونشجع الصندوق على شرح الكيفية التي ستدعم بها هذه الاستثمارات العمل الاستباقي والتدخل المبكر لحماية سبل العيش والمكاسب الإنمائية قبل أن تنشأ الأزمات البيئية. • وينبغي أن يقدم التقرير مزيدا من الوضوح بشأن الكيفية التي ستقاس بها الحصائل الإيكولوجية والحصائل المتعلقة بالطبيعة والإبلاغ عنها، وكيف ستترجم الدروس المستفادة من تجربة مؤشر سلامة التربة إلى فهم أوسع لحصائل الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود على نطاق الحافظة. • ونشجع الصندوق على مواصلة تعزيز دوره القيادي في مجال الأمن المائي، مع ضمان التكامل التام بين الاستثمارات في مجال المياه والأهداف الأوسع المتعلقة بالتكيف مع المناخ، والأمن الغذائي، وإدارة الموارد الطبيعية. الاستدامة واستراتيجيات الخروج • نرحب بتزايد الإشارات إلى الاستدامة ومسارات الخروج الواردة في جميع أجزاء التقرير. وينبغي أن يعزز الصندوق ذلك كمبدأ أكثر منهجية	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
الصمود، وحماية الأصول الإنتاجية وسبل العيش، وأن يحد من الضعف في وجه الصدمات، والحفاظ على استمرارية التنفيذ والمكاسب الإنمائية خلال الأزمات. وفيما يتعلق بالشفافية والتعلم، تتفق الإدارة على أهمية فهم ليس ما ينجح فحسب، بل أيضا الجوانب التي تطلبت إجراء تعديلات أو إعادة هيكلة أو تصحيح للمسار. ويساهم مؤشرا الملاءمة والاستباقية الجديدين في تحقيق هذا الهدف عن طريق توفير معلومات إضافية بشأن التكيف والاستجابة أثناء التنفيذ على مستوى الحافظة بأكملها. وفيما يتعلق بالعمل الاستباقي، يُفعل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تدابير الوقاية والعمل المبكر من خلال ثلاث آليات مترابطة: - المعلومات المناخية ونظم الإنذار المبكر، بما في ذلك المنصات الاستشارية الرقمية، وخدمات معلومات الطقس، والأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي والمدمجة في البرامج القطرية؛ - المحفزات المحددة مسبقا للتفعيل السريع للاستجابة لمكونات حالات الطوارئ والكوارث (حيث ستتضمن 90 في المائة من العمليات السيادية الجديدة مثل هذه الآليات)؛ - المزيد من التركيز على الاستثمارات في مجالي الوقاية والقدرة على الصمود، إدراكا للأدلة التي تفيد بأن العمل الوقائي يمكن أن يقلل إلى حد كبير من التكاليف المرتبطة بالكوارث والأزمات. ويجري تعزيز هذه الآليات من خلال التعاون في إطار عمل الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بشأن الأوضاع الهشة، حيث تتولى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي تلبية الاحتياجات الفورية للأمن الغذائي واحتياجات الإنعاش المبكر، بينما يركز الصندوق على استدامة سبل العيش المنتجة وتعزيز القدرة على الصمود على المدى الطويل.	في جميع أنواع المشروعات وأدوات الاستثمار. وينبغي مراعاة الاستدامة منذ بداية المشروع، مع وضع مسارات واضحة لاستدامة الأنشطة من خلال النظم الحكومية، أو المؤسسات المحلية، أو منظمات المنتجين، أو المؤسسات المالية، أو الجهات الفاعلة في السوق بعد إنجاز المشروع. <u>الشراكات والتعاون</u> - نرحب بالتركيز القوي على الشراكات كمنصة لتوسيع النطاق وزيادة الأثر، والتزام الصندوق بالعمل كجهة منظمة ومجموعة في الميل الأول، بدلا من تكرار أدوار المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الآخرين. ونرحب بشكل خاص بالتركيز على التكامل، والتمويل المشترك، وربط المجتمعات المحلية الريفية بمنصات التمويل والسياسات الأوسع نطاقا. - وسيكون من المفيد أن يوضح التقرير بشكل أكبر الكيفية التي ستفعل بها طموحات الشراكة هذه وقياسها على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وتصميم البرامج وتنفيذها، والكيفية التي ستوزع بها المسؤوليات والقيمة المضافة بين المؤسسات. - وإلى جانب تتبع أحجام التمويل المشترك، نشجع على تعزيز الإبلاغ عن جودة الشراكات وقيمتها الاستراتيجية، بما في ذلك كيفية مساهمتها في توسيع النطاق، والاستدامة، وتغيير النظم، وتحسين الحصائل الإنمائية. وشكرا لكم. وننتقل إلى مواصلة مشاركتنا في المشاورات القادمة الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
وفيما يتعلق بدور مشاركة القطاع الخاص في الأوضاع الهشة، فإن مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص تدمج ضمن العمليات السيادية وتصمم خصيصا لتتناسب مع السياقات المؤسسية والسوقية والأمنية لكل حالة على حدة. وتوفر العمليات السيادية الوسيلة الرئيسية للتعاون مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لسد الفجوات المؤسسية والسوقية المرتبطة بالهشاشة. ويشمل ذلك إقامة شراكات مع: الشركات الخاصة كشركاء منفذين وشركاء في تقديم الخدمات؛ والمشتريين التجاريين والجهات المتعاقدة على شراء المنتجات؛ وموردي المدخلات والخدمات؛ والمؤسسات المالية؛ والمستثمرين المشاركين من القطاع الخاص؛ والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية التي تقدم حلولاً سوقية. ومن شأن هذه المشاركة أن تساعد في استحداث فرص العمل، والوصول إلى المجموعات الضعيفة، وسد الفجوات المؤسسية، وتعبئة الموارد، ودعم سبل العيش في المناطق التي تعاني من ضعف النظم العامة والأسواق. ويطبق الصندوق نهجاً مراعية للنزاعات وواعية بالمخاطر، بما في ذلك: تنفيذ التدخلات التدريجية في المناطق الجغرافية؛ وتكييف البرمجة وفقاً لتغير الظروف الأمنية؛ وإدراج تدابير لتعزيز التماسك الاجتماعي. وقد اكتسب الصندوق بالفعل خبرة في تطبيق هذه النهج في السياقات الهشة، بما في ذلك في: دلتا النيجر في نيجيريا من خلال المشاركة مع مصرف LAPO للتمويل البالغ الصغر؛ والصومال من خلال المشاركة مع الأعمال التجارية الزراعية الخاصة مثل BaadiGoob AgroLink و RAAS Agribusiness Solution؛ وجنوب السودان من خلال مشاركة برنامج المشروعات الريفية للتنمية الزراعية مع بنك التعاونيات في جنوب السودان كشريك محلي في التمويل المشترك ضمن القطاع المالي. ويمكن للعمليات غير السيادية أن تكمل هذا النهج السيادي الأوسع في الحالات التي تتوفر فيها فرص مجدية لتمويل القطاع الخاص. وسيساعد كل من ذخيرة المشروعات الموحدة والجهود الخاصة لاستحداث عمليات غير سيادية في		

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
السياقات الهشة على تحديد الفرص التي يمكن فيها للجمع بين موارد قائمة الموازنة، وإجراءات إزالة المخاطر والموارد التكميلية، أن يجعل الاستثمار مجدياً. ولن يكون هذا النهج موحداً في جميع السياقات الهشة: لن تتوفر بالضرورة فرص مناسبة للعمليات غير السيادية في كل بلد منخفض الدخل أو في كل وضع هش. وبدلاً من ذلك، سيجري السعي إلى تنفيذ العمليات غير السيادية في الحالات التي تتوفر فيها فرصة مجدية للقطاع الخاص، وإضافية واضحة، وإمكانية للمساهمة في تحقيق أهداف البرامج القطرية الأوسع. تغير المناخ فيما يتعلق بالعمل الاستباقي، يرجى الاطلاع على الردود الواردة أعلاه. وفيما يتعلق بالحصائل الإيكولوجية والحصائل المتعلقة بالطبيعة، يبلغ الصندوق حالياً عن مؤشرات تتعلق بالأراضي التي تطبق فيها ممارسات قادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والنظم الإيكولوجية التي أعيد تأهيلها، وانبعاثات غازات الدفيئة التي جرى تجنبها أو عزلها. ويهدف مؤشر صحة التربة الذي تجري تجربته حالياً في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى إرشاد القياس المستقبلي للحصائل الإيكولوجية الأعلى مستوى. وستعكس نتائج هذه التجربة في تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، كما سيجري إدماج النهج المختار في بعض عمليات تقييم الأثر الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وفيما يتعلق بالأمن المائي، يوافق الصندوق على أهمية ضمان تكامل الاستثمارات المائية مع الأهداف المتعلقة بالتكيف مع المناخ، والأمن الغذائي، وإدارة الموارد الطبيعية. ولذلك، يُعرض الأمن المائي في المسودة بوصفه أساساً يدعم جميع الركائز الثلاث للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وتنفذ الاستثمارات في		

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
مجالات الري على نطاق صغير، وجمع المياه، وإدارة مستجمعات المياه كجزء من جهود أوسع لبناء القدرة على الصمود، وليس كأنشطة قائمة بذاتها. الشراكات والتعاون توافق الإدارة على أن قيمة الشراكات تتجاوز مجرد حجم التمويل المشترك المعبأ، وأن جودة الشراكات وعمقها وقيمتها الاستراتيجية تعد عناصر مهمة لتحقيق النطاق المطلوب والاستدامة والحصائل الإنمائية. فالشراكات ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتعزيز فعالية ونتائج برامج الصندوق القطرية ومشاركته في مجال السياسات، بما في ذلك عن طريق توفير تمويل تكميلي وخبرات ومعارف وعلاقات وقدرات تنفيذية. وعلى المستوى القطري، يجري تفعيل طموحات الشراكات من خلال عملية برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. فعلى كل برنامج تحديد الشراكات المزمع العمل على إقامتها أثناء فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، مع إرفاق ملحق يوضح الشركاء المعنيين، ومجالات مشاركتهم ومزاياهم النسبية، والنتائج المتوقعة من هذه الشراكات. ويوفر ذلك إطاراً لتوضيح الأدوار والتكامل والقيمة المضافة بما يتماشى مع السياقات والأولويات القطرية. وعلى المستوى المؤسسي، ستواصل الإدارة تعزيز التعاون الاستراتيجي مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة، وغيرها من الشركاء - بما في ذلك من خلال اتفاقات تعاون جديدة وآليات منظمة أخرى. كما يشارك الصندوق بفعالية في عملية الأمم المتحدة 80، على النحو الذي ينعكس في التقرير، لتعزيز التنسيق والتكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويجري تتبع أداء الشراكات عن طريق مزيج من الآليات المؤسسية والقطرية. ويرصد إطار إدارة النتائج أداء الشراكات من خلال مؤشرات مثل فعالية الاستراتيجيات القطرية والمشاركة في السياسات على المستوى القطري، وذلك		

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
بالاستناد إلى استعراضات إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية واستقصاءات أصحاب المصلحة. ويجري الإبلاغ عن النتائج من خلال تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. وعلى المستوى القطري ومستوى المشروعات، يرصد الصندوق أيضا التقدم المحرز من خلال: عمليات استعراض نتائج وإنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛ وعمليات استعراض إنجاز المشروعات؛ واستقصاءات العملاء التي ترصد تجارب الشركاء وتصوراتهم عن الصندوق. وتوفر هذه الآليات صورة أشمل لجودة الشراكات وعمقها وقيمتها الاستراتيجية مقارنة بما يمكن رصده من خلال المؤشرات المؤسسية المجمعة وحدها. وستواصل الإدارة تقييم الشراكات استنادا إلى مساهمتها في فعالية البرامج القطرية، والمشاركة في السياسات، والنتائج التي يسعى الصندوق لتحقيقها، وذلك بالتوازي مع الرصد الدقيق لأنشطة الشراكات على المستوى القطري واتفاقات الشراكات والتعاون الفردية.		
تتوجه الإدارة بالشكر إلى هولندا على هذه التعليقات وعلى مشاركتها المستمرة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. التكامل بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية ترحب الإدارة بدعم هولندا لتعزيز الروابط بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية. وتساهم كل من العمليات السيادية والعمليات غير السيادية في تحقيق مهمة الصندوق المتمثلة في تحسين الأمن الغذائي والتغذية ودخل السكان الريفيين، كما تشارك كلتاها مع القطاع الخاص، وإن كان ذلك بطرق متباينة. وقد حدد مساران لتعزيز الروابط بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية: مسار استراتيجي ومسار تقوده الفرص. ونظرا لأن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية توفر الأساس لجميع عمليات الصندوق في أي بلد، فإنها تعمل كأساس لكل من المشاركات السيادية وغير السيادية. ومع ذلك، فإن تصميم العمليات السيادية	ترحب هولندا بفرصة التعليق على مسودة تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وتؤكد مجددا دعمها القوي لرسالة الصندوق ومهمته. وتعتبر هولندا الصندوق شريكا رئيسيا وموثوقا به في تحقيق أهدافنا المشتركة. وتؤمن هولندا محتوى التقرير، وتتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في تزويدنا بالمسودة. وتعرب عن تقديرها العميق لإضافة المؤشر الإيكولوجي في الفقرة 61، وذلك لما ينطوي عليه من أهمية بالنسبة لهولندا. كما ترحب بتوسيع نطاق التعاون الفعال بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ضمن فقرة مبادرة الأمم المتحدة 80. واسمحوا لنا بتقديم بعض الملاحظات على الوثيقة من وجهة نظرنا: العمليات غير السيادية - العمليات السيادية • نرحب بشدة بالتركيز المتزايد في المسودة على التكامل بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية، وبمراعاة ذلك في برامج الفرص	هولندا

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
والعمليات غير السيادية يجري وفق تسلسل زمني. فالعمليات السيادية تساهم عادة في تعزيز البيئة التمكينية، في حين يجري تطوير عمليات محددة غير سيادية، بما في ذلك الاستثمارات من خلال المؤسسات المالية أو الصناديق أو غيرها من الآليات المحفزة، في مرحلة لاحقة وبما يتكامل مع أولويات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والبرامج السيادية. وفي ضوء هذا التسلسل، فمن غير الممكن عمليا تحديد استثمارات محددة أو أطراف مقابلة للعمليات غير السيادية في وقت إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وفيما يتعلق بالإقبال على المخاطر، تشير الإدارة إلى أنه جرى تحديث بيان الإقبال على المخاطر في الصندوق في عام 2025 (الملحق السادس، الوثيقة EB 2025/145/R.25) ليشمل العمليات غير السيادية الممولة من قائمة الموازنة الرئيسية للصندوق. ويؤكد الإطار المحدث أن إدراج العمليات غير السيادية لا يمثل تحولا بعيدا عن رسالة الصندوق وأهدافه الاستراتيجية، وأن هذه العمليات تظل متماشية مع الاستدامة المالية. ويكتمل نهج الصندوق تجاه العمليات غير السيادية بوجود حساب أمانة القطاع الخاص، الذي يوفر مرونة إضافية لدعم فرص القطاع الخاص عبر ملامح متفاوتة للمخاطر. وتتيح الموارد المتاحة في قائمة موازنة الصندوق وحساب الأمانة معا تقديم نطاق أوسع من الحلول للقطاع الخاص. واستجابة لتعقيبات الدول الأعضاء، جرى تنقيح السيناريوهات المالية لزيادة مستوى الطموح المتعلقة بالعمليات غير السيادية بصورة مدروسة في جميع السيناريوهات الثلاثة إلى أقصى حد ممكن. وعلاوة على ذلك، يهدف نهج "ذخيرة المشروعات الموحدة" للعمليات غير السيادية إلى الجمع بين حلول التمويل الملائمة ولامح المخاطر المرتبطة بكل فرصة، مع دعم حجم وعمق أكبر للمعاملات - بما في ذلك في الأسواق التي كانت ستخرج لولا ذلك عن نطاق الإقبال على المخاطر المحدد في قائمة موازنة الصندوق.	الاستراتيجية القطرية. ونود أن نطلب ذكر العمليات غير السيادية صراحة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وربطها بمشروعات سيادية وأهداف سياساتية محددة. • تود هولندا أن يتحدد نمو العمليات غير السيادية في المقام الأول بجودة ذخيرة المشروعات وقدرتها، مع إبقاء إجراءات إزالة المخاطر المؤسسية عند أدنى المستويات، وألا يكون تمويلها من موارد المنح هو المحرك الرئيسي لحجم العمليات غير السيادية. • نقدّر إجراء تقييم واضح للإقبال على المخاطر، وزيادة الإقبال على المخاطر بالنسبة إلى العمليات غير السيادية. الهشاشة والاستقرار • نرحب بمزيد من التفاصيل بشأن كيفية تفعيل مبدأ "عدم إلحاق الضرر"، بما في ذلك في الأوضاع الهشة، وما هي الخطوط الحمراء التي تنطبق على العمليات السيادية وغير السيادية. • نود أن نطلب من الصندوق تعزيز التركيز على توسيع نطاق الفوائد واستدامتها في السياقات الهشة، ووضع متطلبات أوضح تضمن دمج النهج الناجحة في النظم الوطنية أو استمرار تطبيقها من قبل الجهات الفاعلة في السوق بعد إغلاق المشروع. • على الرغم من أن الصندوق يربط الاستثمارات الريفية بشكل وثيق بالاستقرار، فإننا لا نرى مؤشرا مباشرا لتقييم التأثير على الاستقرار في البلدان. ولذلك، نرحب بتوضيح كيفية اعتزام الصندوق تقييم تأثير البرامج القطرية على الاستقرار في السياقات الهشة.	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
الهشاشة والاستقرار بالإشارة إلى مبدأ "عدم إلحاق الضرر" في السياقات الهشة، تُعزز استجابة الصندوق عن طريق إدماج نهج مراعية للنزاعات. فعلى سبيل المثال، يراعي تخطيط المشروعات ديناميات القوة والنزاع عند تحديد الاستهداف وتصميم تدابير الإدماج الاجتماعي والتمكين، بما في ذلك في سياقات ما بعد النزاع. وفيما يتعلق بتقييم حصائل الاستقرار، تقر الإدارة بأهمية فهم كيفية مساهمة الاستثمارات في تعزيز الاستقرار في السياقات الهشة. وفي الوقت الراهن، لا يوجد مؤشر متفق عليه عالمياً يتيح قياس الاستقرار بشكل متنسق على المستوى الوطني في مختلف البلدان. ومع ذلك، فإن نهج الصندوق إزاء معالجة الهشاشة ينعكس بوضوح في مراحل تصميم المشروعات وتنفيذها وتقييم أثرها. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن "إطار إدارة النتائج" مؤشراً خاصاً بمرحلة إنجاز المشروع يتعلق بالـ "الملاءمة" (المؤشر 2-2-1)، والذي يقيس مدى استجابة العمليات وتكيفها مع السياقات القطرية - بما في ذلك العوامل المسببة للهشاشة - طوال فترة التنفيذ.	وفي الختام، تعرب هولندا عن ارتياحها لمسودة التقرير وللإضافات التي أدخلت عليه مؤخراً منذ المشاورة الأخيرة. ونتطلع إلى مواصلة عملية التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.	
تتوجه الإدارة بالشكر إلى فرنسا على هذه التعليقات وعلى مشاركتها المستمرة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وترحب الإدارة بدعم فرنسا لما يلي: تعزيز تحديد الميزة النسبية للصندوق؛ والانتقال من التعميم إلى التكامل؛ واعتماد نهج برنامج العمل في مجالات الشراكات والتمويل المشترك والبرمجة المشتركة. وفيما يتعلق بتفعيل التكامل على المستوى القطري، يطبق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التكامل من خلال عملية منظمة لكنها متباينة، بدلاً من الاعتماد على تقييم موحد لكل أولوية شاملة في كل بلد. ففي مرحلة التصميم، تدمج أولويات مثل المنظور الجنساني والشباب والمناخ والتغذية والشعوب الأصلية وإدماج منظور الإعاقة مباشرة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم	الأقسام أولاً إلى خامساً تعليق عام نرحب بالتحديد الأكثر دقة للميزة النسبية للصندوق، استناداً إلى أدلة التقييم، وبنموذج التنفيذ المقترح الذي يجمع بين التدخلات المجمعة، ونهج سلاسل القيمة الشاملة، والمشاركة الأكثر تعهداً للقطاع الخاص. كما نؤيد بصفة خاصة الانتقال من التعميم إلى التكامل، فضلاً عن نهج برنامج العمل باعتباره أداة للشراكات الأكثر استراتيجية، والتمويل المشترك، والبرمجة المشتركة. الأسئلة وطلبات التوضيح	فرنسا

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
المشروعات، مما يؤثر على اختيار سلاسل القيمة والمؤسسات والمنتجات المالية والاستثمارات. وأثناء التنفيذ، يجري تكييف نهج التنفيذ لمعالجة القيود والفرص المحددة التي تواجهها مجموعات مختلفة في سياقات متنوعة. وفي مرحلة النتائج، يجري رصد عملية التكامل من خلال الأطر المنطقية للمشروعات والمؤشرات الرئيسية للصندوق، مع تصنيف المؤشرات المتعلقة بالأشخاص بحسب العمر والجنس والانتماء للشعوب الأصلية وحالة الإعاقة. ويتيح هذا النهج تحديد مدى ملائمة وعمق كل أولوية شاملة بناء على السياق الوطني والمواءمة الاستراتيجية، مع تتبع التقدم المحرز بشفافية من خلال إطار إدارة النتائج والإبلاغ المؤسسي. وفيما يتعلق بالمشاركة في السياسات، جرى تعزيز التقرير لتوضيح كيف سيدعم الصندوق حوار السياسات من خلال توليد الأدلة والتعلم، ومنصات الحوار، وتعميق الشراكات مع الحكومات والشركاء الإنمائيين. وفيما يتعلق بمسألة القدرة على الصمود في مجال الأسمدة، جرى الترحيب بالاقتراح وإدراج إشارة إلى عمل الصندوق بشأن تنويع الأسمدة في الفقرة 35 المتعلقة بالقدرة الإنتاجية. وفيما يتعلق بعنوان القسم الخاص بالقدرة على الصمود، جرى اعتماد الاقتراح وتغيير عنوان القسم ليصبح "القدرة على الصمود: دعم المجتمعات المحلية الريفية". وفيما يتعلق بالهدف الخاص بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، جرى تنقيح نص التقرير والإجراء القابل للرصد ليعكس بشكل أفضل الطبيعة القائمة على الطلب للبرمجة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. اقتراحات بشأن الصياغة انعكست الصياغة المقترحة للفقرة 61 في النص المنقح.	الفقرة 28- هل يمكن أن توضح الإدارة كيف سَتُفَعَّل عملية مواصلة إدماج الأولويات الشاملة على المستوى القطري، مع إتاحة المجال للتمايز وفقاً للسياقات والأولويات الوطنية؟ وعلى سبيل المثال، هل يمكن أن توضح الإدارة ما إذا كان ذلك يستلزم إجراء تقييم منهجي لأهمية وإمكانية مساهمة كل أولوية شاملة على المستوى القطري، وكيف سيُترجم ذلك في تصميم البرامج وتنفيذها؟ الفقرة 37- هل يمكن أن توضح الإدارة كيف تعزز تعزيز المشاركة في السياسات في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك من خلال البرامج القطرية والشراكات؟ الأسمدة: تماشياً مع العمل الجاري بشأن الصدمات المتعلقة بالأسمدة وقدرة النظم الغذائية على الصمود، هل يمكن أن يقر التقرير، في النهج التشغيلي للصندوق إزاء الأسواق وسلاسل القيمة، بأهمية تعزيز قدرة سلاسل إمداد المدخلات الزراعية على الصمود، بما في ذلك من خلال تنويع إمدادات الأسمدة وتحسين وصول صغار المنتجين، بما يتجاوز ما ورد في الفقرة 10 والإطار 4؟ القسم ثالثاً - القدرة على الصمود. هل يمكن إعادة النظر في العنوان "القدرة على الصمود: الاستثمار في مجتمعات محلية ريفية سلمية وقادرة على التكيف" ليعكس محتوى القسم بشكل أفضل؟ على سبيل المثال: "القدرة على الصمود: تعزيز قدرة المجتمعات المحلية الريفية على مواجهة الصدمات وحماية مكاسب التنمية". الفقرة 100- هل يمكن جعل الهدف المتمثل في استفادة 25 عملية سيادية جديدة من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أكثر استجابة للطلب، بما يعكس أهمية هذا التعاون للسياقات القطرية الفردية؟ الفقرة 102- يبدو أن الفقرة 102 تصف نهجاً تمكينياً، في حين تركز الفقرتان 101 و 103 على الحصائل المنشودة. فهل يمكن توضيح هذا التمييز في الهيكل؟	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
وجرى تعزيز التمييز بين الفقرتين 71 و72، حيث تركز الفقرة 71 على الحصائل على مستوى المجتمع المحلي وخصائص المجتمعات المحلية الريفية القادرة على الصمود، بينما تركز الفقرة 72 على الأساس المنطقي الإنمائي الأوسع والفوائد التي تعم الاقتصاد بأسره جراء الاستثمارات في مجال القدرة على الصمود. وأدرجت الصياغة المقترحة للفقرة 80. وأضيفت إشارة إلى سياسة التخرج في الصندوق لتوضيح الأسس التي يستند إليها التركيز التشغيلي للصندوق ومناقشة مبدأ العالمية. وجرى توسيع نطاق الفقرة 121 لتعكس التحديات المتعلقة بالتنفيذ والقدرة على الاستيعاب، ومتطلبات أعلى فيما يتعلق بالتييسيرية، والميزة النسبية التي يتمتع بها الصندوق في البلدان المنخفضة الدخل والأوضاع الهشة. وفيما يتعلق بالفقرة 150، نحتت الإدارة الفقرة وحذفت أي إشارة إلى إجراءات أو جداول زمنية محددة. وفيما يتعلق بشروط الإقراض التيسيرية، تستعرض الإدارة حالياً طرائق التمويل بشروط تيسيرية. وينظر هذا الاستعراض في خيارات تتيح استحداث سمات جديدة، بما في ذلك مزيج قائم على الطلب من المنح والقروض فائقة التيسيرية. ومن المتوقع عرض الاستعراض على لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2026 وأبريل/نيسان 2027، وتقديمه إلى المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2027. وفيما يتعلق بمبدأ العالمية، يعكس هذا المبدأ دور الصندوق في ضمان استمرار توفير الدعم لجميع الدول الأعضاء النامية، مع إعطاء الأولوية للبلدان والناس الأكثر فقراً. ولا يزال التركيز التشغيلي للصندوق محكوماً بسياسته للتخرج، وهي السياسة التي أصبحت الآن مشاراً إليها بشكل أكثر صراحة في التقرير.	اقتراحات محددة بشأن الصياغة الفقرة 58- الصياغة المقترحة: "استناداً إلى التقدم المحرز في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على زيادة إدماج مفهوم القدرة على الصمود في برامج الإنمائية الاقتصادية الريفية." الفقرة 65- هل يمكن توحيد الفقرة 65 والفقرة 60 لتجنب التكرار؟ الفقرتان 69-70- تبدو هاتان الفقرتان متداخلتين جزئياً في مضمونهما. فهل يمكن توضيح الغرض من كل منهما بدقة أكبر؟ الفقرة 75- الصياغة المقترحة: "تتحقق الإمكانيات الكاملة لمشاركة الصندوق مع القطاع الخاص من خلال المواءمة بين العمليات السيادية، والأنشطة غير الإقراضية، والعمليات غير السيادية الموجهة، وذلك ضمن إطار برنامج قطري واحد." الفقرة 113- هل يمكن توضيح الإشارة إلى "المهمة العالمية" للصندوق؟ لأنه ينبغي التمييز بين العضوية العالمية والمهمة التشغيلية للصندوق؛ على سبيل المثال، الممارسة المعتادة المتمثلة في عدم إقراض البلدان المرتفعة الدخل. الفقرة 114- هل يمكن أن تفر الفقرة أيضاً بأن الميزة النسبية للصندوق في البلدان المنخفضة الدخل والسياقات الهشة تقتصر بقبود أكبر على القدرة الاستيعابية ومتطلبات أعلى فيما يتعلق بالتييسيرية؟ فهذه الاعتبارات مهمة للمفاضلات المالية التي نوقشت في القسم سادسا. الفقرة 142- هل يمكن أن تركز الصياغة بشكل أكبر على الطابع الاختياري للإصدار العام، بدلاً من أن تصوره كمسار محدد مسبقاً؟	

وفيما يتعلق باقتراح إلغاء الالتزام بتخصيص 45 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل، تؤكد الإدارة أن هذا الإجراء لا يقلل من التزام الصندوق تجاه أشد البلدان فقراً، بل يعكس الدروس المستفادة من تنفيذ التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. فأتثناء التجديد الثالث عشر للموارد، خُصصت فعلياً موارد تعادل 45 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل، ثم وزعت هذه الموارد من خلال صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ورغم أن هذا أدى إلى تخصيصات أكبر لبعض البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بما كان عليه الحال في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، إلا أن تجربة التنفيذ تشير إلى أن العديد من هذه البلدان لم تتمكن من استيعاب كامل حجم الموارد المتاحة لها بسبب هشاشتها، ومحدودية قدراتها، والتحديات المتعلقة بالديون. وقد أدى ذلك إلى تحرير الموارد وإعادة تخصيصها أثناء التنفيذ. واستناداً إلى هذه الدروس، يطبق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على مجموعة واحدة من البلدان المؤهلة دون تخصيص نسبة محددة مسبقاً للبلدان المنخفضة الدخل. وللمقارنة، استوعبت البلدان المنخفضة الدخل 41 في المائة من الموارد الأساسية في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق مقابل تخصيص أولي قدره 42 في المائة. وتؤكد الإدارة أنها ستواصل الإبلاغ عن نسبة الموارد المخصصة للبلدان المنخفضة الدخل وأداء استيعابها اللاحق كجزء من ممارسات الإبلاغ المعيارية. مصفوفة الالتزامات وإطار إدارة النتائج ترحب الإدارة بدعم فرنسا للنهج العام المتبع في إطار إدارة النتائج وبإدراكها لأهمية الموازنة بين المواءمة الاستراتيجية والمساءلة ومجموعة مبسطة من المؤشرات. وفيما يتعلق بالإجراء 4 من الإجراءات القابلة للرصد، فإن الممارسات المدرجة في الحاشية قدمت كأمثلة توضيحية، لا كتصنيف رسمي لممارسات تعزيز القدرة	القسم سادس الفقرة 150 - نرحب بأي إشارة تفيد بأن الإدارة ستستعرض خيارات تعديل شروط التمويل، التيسيرية وغير التيسيرية على حد سواء، بعد اتضاح معايير تجديد الموارد، بهدف تسهيل مسار استخدام رأس المال، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مهمة الصندوق وأهمية شروط التمويل لديه مقارنة بالنظر. الفقرة 153 - هل يمكن أن توضح الإدارة تسلسل الحوكمة المتوخى لإدراج مزيج قائم على الطلب من المنح والقروض فائقة التيسيرية للبلدان المختارة المؤهلة للحصول على منح وهو ما نؤيده؟ ونظراً إلى السابقة القائمة في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، هل يمكن الاستعاضة عن عبارة "يمكن استكشاف" بالالتزام أكثر حزمًا بتقييم هذا الخيار؟ الفقرة 160 - كما ورد في تعليقنا على الفقرة 113، هل يمكن توضيح الإشارة إلى العالمية للتمييز بين العضوية العالمية للصندوق وبين نطاق مهمته التشغيلية؟ الفقرة 161 - هل يمكن أن تقدم الإدارة مزيد من التفاصيل عن الأساس المنطقي وراء التوقف عن العمل بهدف تخصيص 45 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل؟ وسيكون من المفيد إجراء تقييم إرشادي للأثر التوزيعي، مع مراعاة معدلات الاستخدام الفعلي لمخصصات البلدان المنخفضة الدخل في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وما يرتبط بذلك من قيود على القدرة الاستيعابية. كما نرحب بإدراج التزام صريح بمواصلة الإبلاغ عن نسبة الموارد الأساسية المخصصة للبلدان المنخفضة الدخل للحفاظ على وضوح الصورة فيما يتعلق بالموارد التي تصل إلى أفقر البلدان. الملحق الأول والثاني - تعليق عام نؤيد النهج الذي اقترحت الإدارة بشأن إطار إدارة النتائج، والذي يحقق توازناً ملائماً بين المواءمة الاستراتيجية، ومجموعة من المؤشرات محددة التركيز، والمساءلة عن النتائج القابلة للقياس. وفي حين أن سياسات الصندوق واستراتيجياته المؤسسية
--	--

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
على الصمود. وعلى هذا النحو، لن يكون من الممكن توفير توزيع محدد على أساس هذه الأمثلة. وفيما يتعلق بحذف المؤشرين 1-2-2 و 1-2-3، فقد أوصى مكتب التقييم المستقل في الصندوق بتبسيط إطار إدارة النتائج والتركيز على المؤشرات التي تتوفر بيانات بشأنها والتي يمتلك الصندوق تأثيرا مباشرا عليها. وللأسف، لم تتوفر هذه البيانات بعد على المستوى العالمي منذ استحداث المؤشرات في إطار أهداف التنمية المستدامة. وقد تبحث عمليات تجديد الموارد المستقبلية في مؤشرات بديلة أو مؤشرات مماثلة، بما في ذلك خيارات تستند إلى تقييم الصندوق لأداء القطاع الريفي. وفيما يتعلق برصد جودة تصميم العمليات السيادية وغير السيادية، تحيط الإدارة علما بأن ضمان الجودة يظل جزءا جوهريا ومستمر من دورة حياة المشروع. وتخضع جميع العمليات لعمليات استعراض شاملة للجودة قبل الحصول على موافقة المجلس التنفيذي. ويهدف إطار إدارة النتائج إلى تقديم صورة رفيعة المستوى عن الأداء المؤسسي مع التركيز على الحصائل والأثر، ولذلك فهو لا يغطي كل عنصر من عناصر عمليات ضمان الجودة الداخلية. وفيما يتعلق بالأهداف المستندة إلى مكتب التقييم المستقل في الصندوق، اختارت الإدارة الإبقاء على أهداف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق للمؤشرات التي تزال مدرجة في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وذلك رغم انخفاض خطوط الأساس الناجم عن استخدام تصنيفات التحقق من تقارير إنجاز المشروعات. ويعكس هذا طموح الإدارة لمواصلة تحسين الأداء، ولا سيما فيما يتعلق بالكفاءة والاستدامة. فقد كان هذان المجالان ضعيفين نسبيا أثناء التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ولكنهما شهدا تحسنا في التجديد الثاني عشر للموارد وواصلتا التحسن في العام الأول من التجديد الثالث عشر للموارد. وسيستمر دعم التقدم المحرز في مجال الكفاءة من خلال تعزيز أداء عملية التوريد،	تحدد توجهه المؤسسي، فإن الإبقاء على مجموعة محددة من أهداف الأداء والأثر ضمن إطار إدارة النتائج مهم لتوفير معايير مرجعية واضحة يمكن من خلالها تقييم التقدم المحرز خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويكتسب ذلك أهمية خاصة في ظل التحول نحو الإدماج، حيث ينبغي أن تتجاوز المسألة مجرد اعتماد السياسات والنهج لتشمل مدى فعاليتها في تحقيق النتائج. الملحق الأول – مصفوفة الالتزامات الإجراء القابل للرصد 4 - بالنظر إلى التعريف المتعدد الأبعاد لممارسات بناء القدرة على الصمود، هل يمكن أن تلتزم الإدارة بتقديم تفصيل للنتائج بحسب الأبعاد المختلفة التي يغطيها الإجراء القابل للرصد 4 في إبلاغها المنتظم؟ فمن شأن ذلك أن يساعد في تقييم التقدم المحرز بما يتجاوز الرقم الإجمالي. الملحق الثاني- إطار إدارة النتائج المؤشران 1-2-2 و 1-2-3 - ندرك أن الحذف المقترح للمؤشرات المتعلقة بإنتاجية صغار منتجي الأغذية ودخلهم يعكس قيودا تتعلق بتوفر البيانات. فهل يمكن أن توضح الإدارة ما إذا كانت هناك مصادر بيانات أو مقاييس بديلة قد تتيح تتبع هذه الأبعاد في المستقبل؟ المؤشرات 1-1-3 و 1-3-1 و 3-1-10 - نحن نتفهم الأساس المنطقي لحذف المؤشرات التي تقيس في المقام الأول مدى الامتثال للمتطلبات عند الموافقة على المشروعات. فهل يمكن أن توضح الإدارة كيف سيجري ضمان استمرار رصد جودة تصميم المشروعات السيادية وغير السيادية، فضلا عن أداء عملية التوريد؟ الأهداف المستندة إلى مكتب التقييم المستقل في الصندوق - نرحب بزيادة الاعتماد على التصنيفات المستقلة لمكتب التقييم المستقل في الصندوق. فهل يمكن أن تقدم الإدارة مزيد من التوضيحات بشأن معايير الأهداف المقترحة، ولا سيما فيما يتعلق	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
بما في ذلك عن طريق تدريب موظفي وحدات إدارة المشروعات ومساعدتهم من خلال برنامج شهادة BUILDPROC للتوريد في المشروعات الممول بمنحة من الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الإدارة متابعة التأخيرات في مرحلة بدء التنفيذ، ودعم التنفيذ، والتحسينات في الإدارة المالية وأداء صرف الأموال. وسيجري دعم التقدم المحرز في مجالي الاستدامة وقابلية التوسع من خلال تعزيز استراتيجيات الخروج، وزيادة الملكية الحكومية، وتحسين المشاركة مع أصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية، وإجراء تحليل أفضل للسوق في مرحلة التصميم، والتوسع في استخدام نهج البرامج المتعددة المراحل. وعليه، ينبغي النظر إلى أهداف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق المتعلقة بالكفاءة والاستدامة على أنها تعبير عن الطموح المؤسسي، وليس مجرد توقعات لتكوين الحافظة في المستقبل.	بالكفاءة والاستدامة، مع مراعاة أداء الحافظة في الفترة الأخيرة وتركيباتها المتوقعة التي ستكتمل خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق؟	
تتوجه الإدارة بالشكر إلى فنلندا على هذه التعليقات وعلى مشاركتها المستمرة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وترحب الإدارة بمقترحات فنلندا الرامية إلى تعزيز مناقشة مسائل النساء الريفيات والفجوات الجنسانية ضمن التحليل السياقي. وقد أضيفت نصوص لتناول بمزيد من الاستفاضة دور المرأة في النظم الأغذية الزراعية، وعن الفرص والتحديات التي تواجهها. كما ترحب الإدارة بتعليقات فنلندا بشأن تغير المناخ، والتدهور البيئي، والضعف في وجه المخاطر المناخية. وقد جرى تنقيح المصطلحات ذات الصلة في جميع أجزاء التقرير لضمان الاتساق مع المصطلحات المناخية المقبولة دولياً، ولتعكس بشكل أفضل الطبيعة المتباينة للضعف في وجه الظواهر المناخية والتعرض للمخاطر المناخية. وفيما يتعلق بإدماج الأولويات المناخية والبيئية وأولويات التنوع البيولوجي، نُقحت الإشارات إلى التعميم لتعكس التحول نحو التكامل في إطار التجديد الرابع عشر	مسودة تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، تعليقات مبدئية من فنلندا جرى اختيار الركائز الثلاث للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بعناية، على النحو المحدد في مسودة التقرير، لتحقيق هدف القضاء على الفقر الريفي وتعزيز التحول الريفي المستدام والشامل، مع الاستناد أيضاً إلى التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وتعرب فنلندا عن ارتياحها البالغ لرؤية تنمية القطاع الخاص والاستثمار والابتكار تُدرج كعوامل مؤثرة شاملة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ونحن نؤيد أولويات الإدماج. ونرحب بالتقدم المحرز في العمليات غير السيادية، وتعبئة رأس المال الخاص، وتخفيف المخاطر في مختلف السيناريوهات بما في ذلك السيناريوهات الأقل تفاؤلاً. التعليقات المفصلة: ومن شأن تحليل السياق الوارد في الفصل ثانياً-ألف أن يستفيد من مناقشة أكثر وضوحاً بشأن الفجوات الجنسانية ووضع النساء الريفيات. وهذا لا يتطلب	فنلندا

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
لموارد الصندوق. كما أدرجت نصوص إضافية توضح كيفية إدماج هذه الأولويات في مراحل تصميم المشروعات وتنفيذها وقياس نتائجها. كما جرى تعزيز الإشارات إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في مختلف أجزاء التقرير، بما في ذلك في القسم الخاص بالقدرة على الصمود. ويجري حالياً اختبار مؤشر الأثر الإيكولوجي من خلال عملية تقييم أثر التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وسيجري إدماجه في عمليات تقييم أثر التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وبمجرد وضع الصيغة النهائية للمنهجية وتوفر أدلة كافية لتحديد هدف ذي مغزى، قد يُدرج المؤشر مباشرة في إطار إدارة النتائج. وقد أظهرت التجارب السابقة المخاطر المرتبطة باستخدام مؤشرات لم تختبر وتحديد أهداف قبل التحقق الكامل من صحة المنهجيات. كما جرى تعزيز التقرير ليعكس أهمية العمل المبكر إلى جانب نظم الإنذار المبكر، ولإقرار بمساهمات النساء في المجتمعات المحلية الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، نُقح التقرير ليعكس الفرص المتعلقة بالمهارات وفرص العمل الخضراء، ولإدراج إشارة إلى تعبئة الموارد المحلية. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، ترحب الإدارة بدعم فنلندا لتعزيز المشاركة في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وقد نفتحت السيناريوهات المالية للدلالة على زيادة مستوى الطموح. وفي الوقت نفسه، ينبغي النظر إلى هذا الطموح في سياق ظروف الموارد المتاحة والمفاضلات بين مختلف استخدامات الموارد الأساسية. فمن شأن زيادة حصة الموارد الموجهة إلى العمليات غير السيادية أن تقلل من الموارد المتاحة للالتزامات الأخرى الممولة من نفس المصدر، بما في ذلك المنح والتمويل التيسيري للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان الأخرى ذات الاحتياجات الكبيرة. ولذلك، فإن أي توسيع إضافي لنطاق العمليات غير السيادية يتجاوز ما يرد حالياً في السيناريوهات المنقحة سيتعين موازنته مع الموارد المتاحة ضمن	بالضرورة إضافة نص أو تحليل مستفيض؛ إذ إن تقديم لمحة موجزة أو تسليط الضوء على أبرز الفوارق في بعض نقاط موجزة من شأنه أن يوفر فهماً أكثر شمولاً لسياق التنمية وتداعياته على عمليات الصندوق. وسيكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بالفرص والإمكانات. ونفترض أن هذه المسائل مشمولة بخطة العمل الجنسانية، ولكن من المهم تناولها بإيجاز هنا أيضاً. الفقرتان 9 و10: بالإضافة إلى الهشاشة وعواقب عدم الاستقرار الجيوسياسي، نود أن نسلط الضوء على تغير المناخ وتدهور البيئة باعتبارهما تحديين رئيسيين لسبل العيش الريفية. الفقرة 13 (أ). نعيش جميعنا في مناخ ما، لذا فإن مصطلح "البيئات المعرضة للأخطار المناخية" قد يكون غير دقيق إلى حد ما. ففي مصطلحات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، يشير مصطلح التعرض عادة إلى التعرض للأخطار المناخية، بينما يشير مصطلح الضعف إلى القابلية للتعرض للآثار السلبية لتغير المناخ. وبعض السكان والمناطق أكثر ضعفاً في وجه آثار تغير المناخ وأكثر عرضة للأخطار المناخية من غيرهم. ولذلك، نقترح استخدام مصطلحات تتواءم بشكل أوثق مع مصطلحات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، على سبيل المثال: "... يعيش المشاركون في سياقات هشة ومناطق ضعيفة في وجه آثار تغير المناخ" أو "... يعيش المشاركون في سياقات هشة ومناطق معرضة للأخطار المناخية". الفقرة 13(ج). إضافة معلومات مصنفة، على الأقل عن النساء. الفقرة 22 (ج). إضافة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. الفقرة 26. هل يمكن أيضاً شرح كيف سيجري إدماج المناخ والتنوع البيولوجي والبيئة على هذه المستويات الثلاثة؟	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
نفس مطروف تجديد الموارد الذي يُستخدم للبلدان التي تحتاج إلى التمويل التيسيري. كما ترحب الإدارة بدعم فنلندا للابتكار والتحول الرقمي، وقد أدرجت التعليقات ذات الصلة في التقرير. وعلاوة على ذلك، جرى تعزيز الإشارات إلى التعاون الأوسع نطاقاً مع الأمم المتحدة، بما في ذلك التعاون بشأن المساواة بين الجنسين، في قسم الشراكات. الالتزامات وإطار إدارة النتائج فيما يتعلق بإمكانية قياس مؤشرات المؤسسات التي تقودها نساء، يجري حالياً بحث هذا الأمر للعمليات السيادية والعمليات غير السيادية، ويمكن النظر فيه ضمن إطار تجديد الموارد المستقبلية. ويتعلق الإجراء 3 من الإجراءات القابلة للرصد بنسبة العمليات السيادية التي تتضمن أنشطة تستهدف قيادة الأعمال لدى الشباب واستحداث فرص العمل. وسيجري تصنيف مؤشرات التوظيف على مستوى المشروعات (2-3-9 و 2-3-11) وفقاً لذلك. وفيما يتعلق بتصنيف البيانات على مستوى المشروعات، سيجري تصنيف جميع المؤشرات المتعلقة بالأفراد بحسب الجنس والعمر، وكذلك - قدر الإمكان - حسب الانتماء للشعوب الأصلية وحالة الإعاقة. وقد جرى توضيح ذلك صراحة في إطار إدارة النتائج. وتحيط الإدارة علماً باقتراح فنلندا بشأن قياس الآثار على الفجوة الجنسانية الرقمية. ولا يجري قياس هذا الجانب حالياً. وفيما يتعلق بمؤشرات المستوى الثاني، صممت تقييمات الأثر لتقدير متوسط التأثيرات على جميع المشاركين في المشروعات. ويتطلب الحصول على تقديرات	الفقرة 28. يُفهم مما سبق (بما في ذلك الجملة الأولى من الفقرة 28) أن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق سيطبق الإدماج، وليس التعميم. الفقرة 33. نقترح إضافة "مستدام بيئياً". القسم ثالثاً - ألف - ثانياً. يمكن استكشاف في هذا القسم فرص تطوير المهارات الخضراء واستحداث فرص عمل خضراء. الفقرة 45. إدماج الموظفين الريفيين في القطاع الرسمي يدعم تعبئة الموارد المحلية في البلد المستفيد. الفقرة 57. إضافة التكيف مع المناخ الفقرة 58. يرد أيضاً تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ: "القدرة على الصمود هي قدرة النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على التعامل مع حدث أو اتجاه أو اضطراب خطير، والاستجابة أو إعادة التنظيم بطرق تحافظ على وظيفتها الأساسية وهويتها وهيكلها، مع الحفاظ أيضاً على القدرة على التكيف والتعلم والتحول"، وهو تعريف يسلط الضوء على التعلم والتحول، أي بما يتماشى بشكل كبير مع أهداف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. إضافة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الفقرة 59. نقترح إضافة كلمة "بيئي" الفقرة 61. إضافة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الفقرة 61. هل ينبغي تخصيص مساحة خالية لمؤشر الأثر الإيكولوجي في إطار النتائج؟ ففي الوقت الحالي، هذا المؤشر غير موجود، ولا يوجد حتى كمؤشر إرشادي.	

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
موثوقة لمجموعات فرعية محددة، عينات أكبر بكثير وأكثر تكلفة في جميع المشروعات. وبناء عليه، يجري قياس مؤشرات المستوى الثاني على مستوى الأسرة المعيشية. ويُعرّف المؤشر 2-1-7 الخاص بتمكين المرأة من منظور وكالة المرأة - وتحديدًا مشاركتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بإنتاج الأسرة المعيشية ودخلها (سواء بشكل فردي أو مشترك مع أفراد الأسرة الآخرين). ويقاس هذا المؤشر من خلال استقصاءات تقييم الأثر التي تجمع معلومات عن اتخاذ القرار بشأن الأنشطة المدرجة للدخل واستخدام الدخل. وتقدر التغيرات من خلال مقارنة الأسر المعيشية المشاركة بأسر معيشية مماثلة غير مشاركة، وذلك لربط النتائج بالاستثمارات التي يدعمها الصندوق. وفيما يتعلق بتمويل التنوع البيولوجي، يتتبع الصندوق حاليا تصاميم المشروعات باستخدام منهجية معالم ريو الخاصة بالتنوع البيولوجي ويبلغ وفقا لهذه المنهجية، حسب الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا وضع الصيغة النهائية لمنهجية تتبع تمويل التنوع البيولوجي كجزء من التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وسيجري تجربتها أثناء التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق في مشروعات تركز على التنوع البيولوجي. وسيكون من السابق لأوانه إدراج مؤشر بشأن تمويل التنوع البيولوجي في إطار إدارة النتائج قبل اختبار هذه المنهجية. وفي غضون ذلك، سيستمر تتبع التمويل المخصص للحلول القائمة على الطبيعة كنسبة من تمويل المناخ. وفيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة وتماشيا مع استراتيجية إدماج منظور الإعاقة في الصندوق للفترة 2022-2027، جرت متابعة التقدم المحرز في التنفيذ من خلال الإبلاغ السنوي المعد في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وكذلك من خلال إبلاغ الصندوق بشأن فعالية التعميم (والتي أدرجت الآن	الفقرة 65. نظم الإنذار المبكر وحدها ليست كافية. وسيتعين على المجتمعات المحلية والمؤسسات وضع خطط للعمل المبكر حتى تعرف ما يجب أن تفعله عندما تتلقى الإنذار. الفقرة 66. من المهم الاعتراف بالأدوار التي تؤديها النساء في المجتمعات المحلية هنا. القسم ثالثا- باء- أولا. يعد القطاع الخاص عنصرا أساسيا في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ونود أن يجري تعزيز القطاع الخاص في مختلف السيناريوهات. الفقرة 80. يرجى الرجوع إلى التعليق المتعلق بالفقرة 13 (أ). الفقرة 92. نؤيد هذه الفقرة بشأن الابتكار الفقرة 96. هذا مهم من أجل سد الفجوة الجنسانية في التحول الرقمي. الفقرة 105. من المهم السعي إلى التكامل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعمل على المساواة بين الجنسين، حيث إن الفجوات الجنسانية المستمرة في مجالات مثل الصحة الجنسية والإنجابية، والتعليم، والحماية الاجتماعية هي عوامل تحد من مشاركة النساء الريفيات في الأنشطة الاقتصادية وإنتاجيتهن. السيناريوهات المالية - يجب أن يكون المحتوى المتعلق بالقطاع الخاص والعمليات غير السيادية بارزا ويزداد أيضا في السيناريوهات الأقل تفاؤلا، حيث إن القطاع الخاص يمثل مجالا ذا أولوية قابلا للنمو والزيادة خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.	

ضمن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق). ويشمل هذا إبلاغا مخصصا بشأن إدماج منظور الإعاقة. وفيما يتعلق بتتبع الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن الاعتبارات الجنسانية مدمجة بالكامل في حافظة مشروعات الصندوق. ومع ذلك، لا توجد حاليا منهجية موحدة بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتتبع الاستثمارات الموجهة خصيصا للمنظور الجنساني. ونتيجة لذلك، يتعذر حاليا تتبع الاستثمارات في مجال المساواة بين الجنسين كمؤشر مؤسسي مستقل. وعلى الرغم من ذلك، يشارك الصندوق في عملية خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الإبلاغ بشأن تخصيص الموارد الإدارية للأنشطة الجنسانية.	الالتزامات النظر في إضافة تتبع/قياس المؤسسات التي تقودها النساء، لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين والقطاع الخاص. البند 2 يمثل مجالا أساسيا لنجاح التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ونرحب بشدة بقياس الحلول الرقمية والابتكار. ويُرجى النظر في إضافة هدف (رقمي) بشأن العمليات غير السيادية كنسبة مئوية أو بالأرقام. الإجراء 3 من الإجراءات القابلة للرصد: هل البيانات مصنفة؟ الإجراء 7 من الإجراءات القابلة للرصد: هل يُقاس أثرها على الفجوة الجنسانية الرقمية؟ إطار إدارة النتائج المؤشرات 2-3-5-2-9-3-11: هل البيانات مصنفة؟ المستوى 2. يشمل مستوى المشروع أدناه التصنيف، فلماذا لا ينعكس هنا على مستوى النتائج الإنمائية؟ المؤشر 2-1-7: كيف يجري تعريف وقياس التمكين المحسن؟ المؤشر 2-3-1: هذا جيد لأنه يعكس التزامات استراتيجية الصندوق بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031. المستوى 3. تعاون الصندوق مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تتبع تمويل التنوع البيولوجي. فهل هناك إمكانية لوجود مؤشر بشأن تمويل التنوع البيولوجي؟ المؤشر 3-1-6: تدعم فنلندا هذا المؤشر بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة تعريف المستوى 2-1: إضافة تصنيف لكل ما يشير إلى الأشخاص فقط.	
--	---	--

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
	التعريف 2-1-7: ما المقصود عمليا باتخاذ القرارات بشأن مصادر الدخل؟ قد يكون اتخاذ القرارات بشأن استخدام الدخل مرتبطا بشكل أو ثقل بنتائج وكالة المرأة ورفاهية الأسر المعيشية. ولذلك، قد يكون من المفيد النظر فيما إذا كان ينبغي إدراج هذا البُعد أيضا ضمن إطار النتائج. تعريف المستوى 2-3: فوق مستوى المشروع تضمنت البيانات بيانات مصنفة، وسيكون من الجيد أيضا ذكرها في التعاريف لغرض التوضيح فقط. المستوى 3 - هل تنعكس مؤشرات استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على مستوى تطوير المنظمة؟ المستوى 3- هل يمكن للصندوق أن ينظر في تتبع تمويل التنوع البيولوجي؟ يرجى الرجوع إلى التعليق السابق على هذه المسألة. المؤشر 3-1-2: من الجيد تتبع هذا المؤشر. هل من الممكن تتبع مخصصات الميزانية أو الاستثمار في المساواة بين الجنسين؟ الملحق الخامس ندعم تماما الحفاظ على المساهمات المناخية الإضافية.	
تتوجه الإدارة بالشكر إلى النرويج على هذه التعليقات وعلى مشاركتها المستمرة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وفيما يتعلق بالمنهجيات وقياس النتائج، سيواصل الصندوق العمل عن كثب مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية الأخرى لتعزيز التنسيق والمواءمة بين المنهجيات الخاصة بالمؤشرات الرئيسية، حيثما كان ذلك ملائما.	مدخلات النرويج في المسودة الثانية من تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تقدّر النرويج التطورات المتعلقة بالتنقيحات، والتي نرى أنها تتماشى مع أولوياتنا. وتود النرويج التأكيد مرة أخرى على أن التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق يمثل فرصة استراتيجية للاستثمار في السلام والاستقرار لجميع شعوب العالم.	النرويج

الرد/الإجراء المتخذ	التعليق	البلد
وتحيط الإدارة علماً بتأكيد النرويج على أهمية تحديد الأولويات والتركيز الاستراتيجي. وتماشياً مع توصيات مكتب التقييم المستقل في الصندوق، يقترح التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق زيادة ترشيد للالتزامات ومؤشرات إطار إدارة النتائج، مع التركيز على تلك التي تنطوي على أكبر قدر من القيمة الاستراتيجية وأهمية الملاءمة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على توازن ملائم بين الطموح والواقعية.	فالأمن الغذائي، إلى جانب كونه أمراً جوهرياً لحياة الناس ورفاههم، يرتبط أيضاً بالأمن الوطني والعالمي. وتقدّر النرويج التركيز على استحداث فرص العمل في أسواق العمل المحلية. فقد أصبح استحداث فرص العمل في البلدان النامية أولوية متزايدة في التعاون الإنمائي النرويجي. ويكتسي التركيز المستمر للصندوق على القطاع الخاص أهمية قصوى، ونحن نؤيد استمرار ذلك في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وينشأ الجزء الأكبر من فرص العمل الجديدة في أفقر البلدان في المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتثبت التقييمات أن البرامج المتكاملة التي تشمل عناصر متعددة من منظومة الزراعة تحقق أفضل النتائج. وتدعم النرويج استمرار التركيز على الجوانب الرئيسية للمناخ والبيئة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وكما ذكر سابقاً، ترى النرويج أنه من أجل تعزيز دقة القياس وزيادة اتساق الإبلاغ وإتاحة إمكانية تجميع المعلومات، فإننا نشجع الصندوق أيضاً على مواصلة تنسيق وتبسيط المنهجيات مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى فيما يتعلق بهذه المؤشرات الرئيسية. وينطبق الأمر ذاته على التغذية والمنظور الجنساني، حيث تعتبر النرويج أن النهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين يمثل غاية إنمائية رئيسية. وبالتالي، تحت النرويج الصندوق على الحفاظ على التزاماته إزاء حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والعمل على تطويرها من خلال تنفيذ التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.	

البلد	التعليق	الرد/الإجراء المتخذ
	وفي الوقت نفسه، ترى النرويج أن الصندوق بحاجة إلى تحديد الأولويات والعمل بطريقة أكثر استراتيجية وفقا لنتائج التقييمات المؤسسية.	